



قاسيون

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

www.kassiounpaper.com

اسبوعية - 24 صفحة • العدد «50» ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «00963 11 3120598» • بريد إلكتروني: general@kassioun.org

إنقاذ الطبقة العاملة.. إنقاذ لسورية

[12]



الافتتاحية

عصر الهزات والعواصف..!

تندرج نتائج الانتخابات الرئاسية الأمريكية الأخيرة في سياق التحولات الدولية الجارية في العالم أجمع، والتي تغلب عليها سمة «التغيرات العاصفة» بالشكل المباشر أو غير المباشر للمصطلح، بمعنى درجة تصاعد وتيرة التغير وسرعته..!

حالة الهزات هذه تظهر وكأنها أحداثاً مفاجئة، مثل الزلازل والبراكين بالنسبة للبعض، علماً بأن الضغط الأرضي والانزياحات في الصفائح التكتونية «الأرضية» على نحو متتال ومطرّد، وغير منظور عادة لغير المختصين، هي من تتسبب بهذه الظواهر الطبيعية.

أما في الظواهر الاجتماعية- السياسية فقد عبّر هذا الضغط والانزياح عن ذاته مؤخراً، وعلى سبيل المثال لا الحصر، بأحداث من شاكلة الانقلاب التركي في تموز الماضي، وما سبقه من خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بنتيجة استفتاء حزيران، ومن ثم اليوم، الانتخابات الأمريكية، التي تشكل بداية تفكك الفضاء السياسي الأمريكي القديم، بظهور شخصية من خارج المؤسسات التقليدية.

على السطح، أحدث وسيحدث كل من هذه التطورات، صدمات وتأثيرات تتفاوت بدرجة أهمية البلد المعني ووزنه، إقليمياً ودولياً، ولكن في العمق فإن كل منها يشكل انعكاساً لفشل ما، ولتغييرات «تكتونية» كونية. فالأول مرتبط عملياً بمسار تفكك حلف الأطلسي، والثاني مرتبط بمال الاتحاد الأوروبي، والثالث بتعمق حالة الضعف والانقسام والانكفاء الأمريكي، وكلهم مرتبطون بعجز المراكز الرأسمالية، وتحديداً المركز الإمبريالي الأمريكي، عن مواصلة سياساتها التقليدية في حكم العالم وإدارته، بحيث لم يسر أي شيء كما كانت تريد أوساط نافذة متصارعة داخل ذلك «الثالوث».

فبغض النظر عن الموقف من أردوغان ومنطقه المعاكس للمصالح العميقة للشعب التركي وشعوب المنطقة، فقد فشل الانقلاب «الأمريكي» عليه. وبالمثل دفع ديفيد كامرون منصبه ثمّن رهانه على فشل الاستفتاء، الذي دفع إليه للخروج من الاتحاد الأوروبي. وها هي الصدمة تظهر اليوم بوصول شخصية إشكالية، مثل دونالد ترامب، إلى سدة البيت الأبيض، بالتوازي مع فشل رهانات بعض الدول والقوى والتيارات، بمن فيها في صفوف المعارضة السورية، على استمرار السياسة الأمريكية «الديمقراطية» ذاتها، وكما هي، تجاه القضايا الدولية المختلفة، على الرغم من ضخامة الماكينات المتعددة التي كانت تعمل دعماً لهيلاري كلينتون، وهو ما يتجلى اليوم بحالة الخوف والترقب والحذر والهلع، وتحديدًا من قبل «أيتام ماما أمريكا»، سواء في الخليج، أم في أوروبا، أم لدى بعض المعارضين السوريين، وتوجسهم من إعلان الرئيس المنتخب «التركيز على الداخل الأمريكي»، أي تغيير «قواعد اللعبة الأمريكية».

السؤال هنا: هل تمثل هذه الإعلانات حالة رغبة ذاتية تتم عن «طيبة ولطف شخص وطني أمريكي»؟ أم أنها في الحقيقة انعكاس لمستوى الاستياء الشعبي الأمريكي الذي أوصل ترامب «نكايّة» بالنموذج القائم، مثلما هي انعكاس لدرجة تصاعد وتعمق الأزمة الأمريكية الشاملة، والانقسامات الداخلية التي تحدثها على الصعيد كافة، والتي اضطرت كلينتون للإقرار بوجودها مؤخراً، وهي «متفاجئة»..؟

إن حقيقة أن الفترة الفاصلة فيما بين هذه الأحداث الكبرى الثلاثة «التي جيء بها كامثلة لا أكثر» لا تتجاوز ستة أشهر، هي ما تسمح لنا بالقول إن «الانقلابات»، أو التغييرات السريعة، ستشكل سمة التحولات الجارية على المدى المنظور، التي ستتطور على أساس عاملين رئيسيين مترابطين ومتفاعلين مع بعضهما، أولهما: استمرار تفاقم الأزمة الأمريكية، وأية وسائل «مبتكرة» للتخفيف من وطأتها، على اعتبار أن لا مخرج نهائي وحقيقي منها بحكم طابعها البنوي العميق إلا بتغيير البنية ذاتها، وثانيهما: موازين القوى الدولية المتحركة والتي ستعطي، مرحلياً، كل ذي وزن وزنه الفعلي، خلافاً للأحداث والمقاييس الأمريكية- الغربية السابقة.

شؤون استراتيجية



الليبرالية الجديدة:
أصل مشاكلنا

18

شؤون اقتصادية



سورية في
عيون الإسكوا..

14

شؤون محلية



«بهذلة»
على الطرقات

10

شؤون محلية



حلب: معركة مركبة
وصمود أهلي

09

تأكيداً على ما تم نشره سابقاً اللجنة النقابية.. الخلية الأولى للتنظيم النقابي



بصراحة

■ محمد عادل اللحام



الأجور... الأجور.. يا سامعين الصوت!!

يردد العديد من القيادات النقابية، في الآونة الأخيرة، على مسامع العمال بأنهم يعملون بوطنيتهم وليس بأجرهم، وأن أجورهم لا تكفي ثمن خبز.

هذا جيد كونه اعتراف من هذه القيادات، أن أجور العمال لا تكفي ثمن خبز، مما يعني ويفترض النضال من أجل زيادة أجورهم، كي يتمكن العمال من تأمين حاجتهم الأساسية، التي لا تؤمنها لهم الأجور التي يتقاضونها، وهي ثابتة غير متحركة قياساً بتحريك الأسعار الجنوني، مما يجعل الفارق كبيراً بين مستوى الأجور ومستوى الأسعار.

ولكن، كيف يطلب من العمال أن يعيشوا بالخبز، بينما «أقرانهم» من العاملين بالدولة، وفقاً لقانون العاملين، الذي وضع العمال المنتجين على الدرجة نفسها من المساواة ليس بالحقوق والواجبات، وإنما بمساواة شكلية، ألا يوجد فرق بين وزير ومدير عام ينتمي العديد من السيارات مع لوازمها من تكاليف، وعامل لا يتمكن من الوصول إلى منزله بواسطة النقل الجماعي إلا بشق الأنفس؟ وحقوقه من حوافز إنتاجية وطبابة ولباس، وغيرها من أشياء أخرى، يحرم منها، ويقال للعامل: ليس هناك موارد من أجل تأمين تلك الأشياء، «ولكن تكرم عينك بس تتوفر الموارد ما راح نقصر معك».

ومع هذا الواقع، الذي كله مرارة، يقال للعامل: اعمل بوطنيتك وليس هناك من إكفانيه لزيادة أجرك، لأن الموارد قد تبخرت وذهبت، والعامل يعرف أنها ذهبت إلى جيوب الكبار من الفاسدين، والمحترمين المتاجرين بلقمة عيش الفقراء، ومنهم العمال، والمطلوب منهم شد الأحزمة على بطونهم، ويطون أطفالهم، بينما المتكبرين الذي اغتنوا من لقمة الشعب يعفون من الضرائب وتؤجل ديونهم إلى أجل، لا ندري إن كان مسمى أو غير مسمى.

إن قضية الأجور، التي يدافع البعض عن عدم جدوى زيادتها، هي بالمحصلة الورقة الكاشفة للموقف المفترض أن يكون؛ وهو: الدفاع عن حقوق العمال ومصالحهم بما فيها أجورهم العادلة، التي يفتقدون لها في ظل أزمة عميقة ومعقدة، طحنت البشر والحجر، دفع فيها الفقراء من لحمهم الحي الغالي والنفيس.

والطبقة العاملة السورية في طبيعة من دفع ذلك الثمن، فقراً وتهجيراً وموتاً. فهل يعي أولو الألباب حجم الكارثة المعيشية للعمال، بسبب أجورهم التي لاتسنن ولا تغني من جوع؟!

تعتبر اللجنة النقابية الخلية الأولى للتنظيم النقابي، وهي اللبنة الأولى في الهرم التنظيمي للحركة النقابية.

ولهذه الاعتبارات فإن اللجنة النقابية في المصانع والمواقع الإنتاجية، لها الدور المفصلي في تنفيذ المهام النقابية المختلفة، التي تواجه الحركة النقابية للأسباب التالية:

- 1 - اللجنة النقابية المفترض أنها منتخبة من عمال التجمع مباشرة.
- 2 - على صلة حية بظروف العمل، وشروطه، وأثرها على العمال سلباً أو إيجاباً.
- 3 - على تماس مباشر بالعمال، وهمومهم الخاصة، والعامّة.
- 4 - على معرفة تامة بالقضايا الإنتاجية، والإدارية، وما يتعلق بالتجمع كله.
- 5 - لها شرعية في حركتها وصلتها، وصلاحياتها حسب قانون التنظيم النقابي «84».

مهام كبيرة

للكل الاعتبارات التي ذكرت فإن اللجان النقابية يقع على عاتقها مهام كثيرة وكبيرة في موقع عملها، حيث يعطيها حق اختيار أعضائها مباشرة من قبل العمال والذين هم على دراية وخبرة بأعضائها المنتخبين، القوة

ارتفاع مستمر، مع بقاء الأجور تراوح مكانها دون زيادة حقيقية، تلبي تطلع العمال بحياة أفضل.

«نحن والحكومة شركاء» إلى أين أوصل العمال؟

لقد اقتصر النضال النقابي على قاعدة «نحن والحكومة شركاء»، و«نحن والحكومة فريق عمل واحد»، مما فرض شكلاً وحيداً للنضال المطالب يعتمد على المذكرات والمراسلات، بين الحكومة والجهات التابعة لها، والحركة النقابية، وهذا الأسلوب قد يكون مفيداً أحياناً للتذكير بالمطالب، ولكن ليس مجدياً في كثير من الأحيان، مما يتطلب استخدام الوسائل المتاحة كلها، التي خبرتها الطبقة العاملة السورية، والتي كانت عاملاً مهماً في توحيد كطبة لا يمكن التغاضي عن مطالبها وحقوقها.

إن إعادة النظر بمهام وصلاحيات اللجان النقابية، وفق المستجدات الحاصلة، والتي لا بد أن تنتخب وفق إرادة العمال واختيارهم الحر، الذي سيعكس نفسه بالضرورة على مجمل الحركة النقابية، من حيث أدائها لمهامها النضالية، التي تفرضها طبيعة الصراع بين العمل والرأسمال، أينما كان موقعه، تعتبر من القضايا الملحة والضرورية.

وذلك بأن يكونوا خاضعين لرقابة العمال المباشرة، وللعمال الحق بسحب الثقة منهم، في حال عدم قيامهم بواجبهم النقابي، على أن يكونوا منتخبين مباشرة من عمال التجمع.

في القانون

إن قانون التنظيم النقابي «84» قد حدد مهام اللجان النقابية وصلاحياتها في مواقعها، كما جاء في المواد «14، 15، 16»، حيث حولت اللجان النقابية إلى مورد للمعلومات التي تمد بها مكاتب النقابات، وإلى مراقب لمدى تقيد الإدارات بقضايا الصحة والسلامة المهنية، والأمن الصناعي.... الخ، وكذلك حث العمال على زيادة الإنتاج والمباريات الإنتاجية.

إن تحديد مهام اللجان النقابية بتلك القضايا على أهميتها، أفقد هذه اللجان والحركة النقابية، وكذلك حرم العمال قانونياً، من ممارسة حقهم الطبيعي الذي نص عليه الدستور السوري، وقوانين العمل العربية والدولية، في استخدام الوسائل الممكنة للدفاع عن حقوقهم، وفي مقدمتها حق الإضراب والاعتصام، من أجل زيادة الأجور وفق سلم متحرك، زيادةً تتناسب مع تكاليف المعيشة التي هي في

خيارات العمال باللجان النقابية؟

إذا تمكن العمال من اختيار ممثلهم وفق إرادتهم، فإن هذا الاختيار سيمكن من إيجاد لجان نقابية، ومناضلين نقابيين صلبين في الدفاع عن قضاياهم وحقوقهم، غير خاضعين لضغط الامتيازات والمكاسب، خاصة التي تقدمها الإدارات، لرشوة العديد من النقابيين، فتحولهم إلى خدم لها بدلاً من أن يكونوا مناضلين من أجل العمال، وهذا يستدعي إعادة النظر بألية تقديم ممثلي العمال في الإدارات والمجالس الإنتاجية،

تعددت الأشكال.. والاستغلال واحد..



لم يخف الشاب العامل على إحدى بسطات البرامكة بهجته، وهو يتلقى تهينة زملائه على البسطة الأخرى ومطالبته بالملحة «بالحلوان»، والمناسبة هذه المرة هي نجاحه في أحد المقررات الجامعية.

■ غزل الماغوط

حادثة عابرة قد تعترض أحداً في أي وقت، وتمضي دون اكتراث، لكنها ولا شك، تترك أسئلة «عالقة» في ذهن، حول واقع هذا الشاب وأمثاله من الشباب، الذين وصلوا إلى مستوى عال من التعليم دون أن يعثروا على فرصة عمل لائقة، تتناسب مع إمكانياتهم، ليصبحوا في نهاية الأمر مجرد أرقام تضاف إلى قائمة البطالة الغارقة في طي الكتمان، أو لتتقاسمهم في أحسن الأحوال البسطة والورشات والمطاعم، كعمال بدوام جزئي أو كامل. فهل باتت نهاية المشوار التعليمي في سورية تصب حكماً في هذا المنحى؟ ولماذا تنسى أو تتناسى الحكومة هذه المشكلة المؤرقة وتتجاهل طرح أية خطة لاستيعاب الشباب الجامعي؟

العمل على حساب العلم

سواء انتهى تعليمك عند الشهادة الثانوية، أو الجامعية، أو حتى شهادة الماجستير، فلن تجد صدراً أرحب ومكاناً أمثل لتعمل فيه، خيراً من المقاهي والمطاعم والمولات، والتي باتت المصدر الأول لفرص العمل بالنسبة للشباب المتعلم.

ولا يعد العمل بدوام جزئي، إلى جانب الدراسة الجامعية مشكلة بحد ذاتها، إذ يعتبر نوعاً من بداية الاعتماد على الذات، وتحقيق الاستقلال المادي، بالنسبة لمن هم في مستهل العمر، لكن اضطرار كثيرين إلى العمل بدوام كامل، لتأمين نفقات الدراسة على حساب التحصيل الدراسي الأمثل، وحضور المقررات الجامعية، ينعكس سلباً على جودة التعليم، فما جدوى أن يدرس الطالب مقررات الأدب الإنجليزي على سبيل المثال، قبيل الامتحان، ويحرم نفسه فرصة الحضور والمتابعة اليومية؟ وهو ما تتطلبه دراسة اللغات عموماً، وأية معلومات ستبقى في ذاكرة طالب لم يتعرف على مقرراته إلا خلال الامتحانات؟ ومن هنا يكون العمل بدوام كامل في المقاهي أو المولات ليس استنزافاً وهدرًا لطاقت شاب في غير موضعها فحسب، وإنما هو أيضاً حرمان هذه الطاقات من توظيفها التوظيف الأمثل بما ينعكس على صاحبها في مشواره المهني مستقبلاً.

«على قد لحافك.. ادرس»

كثيرون هم الطلاب الجامعيون الذين اختاروا مسارهم الدراسي، بناء على ما يحمله من فرص عمل مستقبلية، حتى لو كان مجالاً لا يحبونه أو يتنافى مع ما يحملون به على أرض الواقع، في المقابل يختار كثيرون الدراسة التي تتناسب مع مكان إقامتهم، حيث لا تمتلك أسرهم أية فرصة لتحمل

نفقات إرسالهم أبعد، وما يتطلبه ذلك من إيجار ومواصلات، ويميل آخرون إلى الكليات النظرية على حساب العملية، لأنها أقل تكلفة مادية، من حيث مستلزمات الدراسة، إلى جانب إمكانية عدم حضور قسم كبير من المحاضرات، وهو ما يتيح للشباب أو الشابة فرصة العمل إلى جانب الدراسة.

عبثاً تحاول

لكن لرغيف الخبز حساباته الأخرى، وعدم تماشي الأجور مع الأسعار ومتطلبات الحياة، جعل من المستحيل بالنسبة للأسر التي لديها أكثر من طالب جامعي، أن تتدبر أمورها بغير عمل هؤلاء الطلاب، واندفاعهم مبكراً إلى سوق العمل، وهم غير مؤهلين علمياً ولا عملياً بما فيه الكفاية، لذلك نجد عشرات - إن لم نقل مئات - من الجامعيين الذين تعرضوا للاستغلال في أبشع صوره، من قبل شركات تعيش على آمال البسطة، مثل الشركات التي تطلب مندوبات للمبيعات وتنشر إعلاناتها قريباً من السكن الجامعي والكليات، حيث تتصيد الشابات الطامحات إلى أن يخففن عن كاهل اهلهن مصاريهن الدراسية، ولا سيما أن هذه الإعلانات غالباً ما تكون مرفقة بأجور مرتفعة، قياساً لما يقدم من أجور في سوق العمل، وتنتهي الفتاة إلى أن تجد نفسها في أحسن الأحوال، مجرد حقيبة متقلبة من المنتجات الثقيلة الوزن والرديئة القيمة، تجوب بها البيوت والمحال من غير أية احتياطات لما قد تصادفه من مضايقات، وتذهب بعض هذه الشركات المحتالة بعيداً، إذ ترسل الفتاة إلى بعض المنازل بناء على اتفاق مسبق مع

للسكان في سورية، إلى أن 42% من الشباب السوري هم بحاجة إلى فرص عمل على اختلاف تحصيلهم العلمي، لكن الحكومة ما تزال تتغافل عن هذه الأرقام وتصر على ذر الرماد في العيون، مدعية أن فرص العمل متوافرة لمن يريد، وقد حصرت الجهات الحكومية دورها، في تقديم القروض التي لا يمكن أن تكون بآية حال من الأحوال حلاً لهذه المشكلة، فالبطالة أعقد وأعمق من أن تحل بأساليب سطحية كالقروض ذات الشروط المعقدة والسقف المنخفض، والدعم المحدود للمشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر - والتي أسيء فهمها، أو أعطيت حجماً أكبر من حجمها - ذلك أن البطالة باتت مشكلة اجتماعية ضاربة في المجتمع السوري، وهي تتطلب حلولاً جذرية وإجراءات حازمة على مستوى وطني لا حلولاً فردية ضيقة الأفق، ولا سيما حين يتعلق الأمر بالشباب الجامعي الذي يفترض أن الدولة تتفق ميزانيات ضخمة على تعليمه وإعداده لسوق العمل.

المتاجرة بالأحلام

كذلك تظهر شركات التسويق الشبكي، كاسم يفرض نفسه بقوة في ميدان الخداع والاعتداء على أحلام الناس وطموحاتهم، وتستغل مختلف الشرائح الاجتماعية، وفي مقدمتها بلا شك الشباب الجامعي المثقل بالأعباء المادية والمفتون بالكلمات البراقة كالترويق والشبكات والتسويق، وتعد هذه الشركات بأرباح خرافية دون عناء يذكر، وذلك عن طريق قيام الزبون «المغدور به» بشراء منتج غير ذائع الصيت - إن لم يكن شيئاً لم يسمع به أحد - لقاء بضعة دولارات، ثم قيامه بإقناع ثلاثة أشخاص كحد أدنى بشراء منتج مشابه من الشركة نفسها حيث تعطي الشركة نسبة على كل شخص جديد يتم إضافته إلى الشبكة، لكن جميع الشباب الحالم يصطدم بحقيقة أن لا سبيل إلى ترويح منتج غالي الثمن وعديم النفع وينتهي به الأمر ليدرك أنه اشترى منتجاً بلا قيمة وبدد أمواله هباء.

وبين هذا وذاك ماتزال للمقاهي والمحال التجارية والمولات حصة الأسد من الشباب الجامعي الباحث عن لقمة عيشه.

أين أنت يا حكومة؟

تشير إحصاءات صندوق الأمم المتحدة

تشير إحصاءات صندوق الأمم المتحدة للسكان في سورية، إلى أن 42% من الشباب السوري هم بحاجة إلى فرص عمل على اختلاف تحصيلهم العلمي

كي لا ننسى!

لا يغيب عن الذاكرة أن البوعزيزي الذي أشعل تونس منذ سنوات خلت لم يكن سوى شاب جامعي، أغلقت الطرق في وجهه، وانتهى به المطاف إلى بائع خضروات معدم، قبل أن تأخذ قصته أبعاداً سياسية، ومع ذلك ما تزال الثقافة السائدة لدينا في سوق العمل، حين يتعلق الأمر بالشهادة الجامعية، هي: «انقعها واشرب ميتها»، فهل سيأتي يوم تقدر فيه الشهادة الجامعية، والتعب المبذول في سبيلها حق تقدير؟

عمل .. عمل حتى الرmq الأخير



يبلغ الستين من العمر فيحال على التقاعد، ربما يكون ذلك هو المنطق السليم، فقد أن له أن يرتاح ويستمتع بما «أدخره» من تعب الطويل، لكن الواقع غير ذلك تماماً، فمعظم هؤلاء العمال الكهول، ستراهم على رأس عملهم في مشاغل ومنشآت القطاع غير المنظم.

فوق أرصدتهم البنكية، فلم يعد للعمال خيار سوى العمل والعمل، مهما طال السنون، ومهما زاد العمر، وشابت الرؤوس، فلا معين بعد الله سوى عرق جباههم، فالحكومة الموقرة آخر همها أجور عمالها في القطاع العام ومتقاعداتها، فكيف من هم بالقطاع الخاص؟.

عزة أنفسهم لا تغني عن إنصافهم

لا يحق لأحد أن يَمُنَّ على المتقاعد بمعاشه التقاعدي، فهذا حقّه وهذه أمواله المقطوعة من أجره الشهري على مدى سنوات الخدمة، ولا يمكن لأي أحد أن يدعي بأن القانون أنصفه، وبأن الحكومة قدمت له الحماية الاجتماعية، فالحياة الكريمة لعمالنا الذين تقاعدوا واجب على الحكومة، بدءاً من زيادة القيمة الشرائية لمعاشهم التقاعدي، مروراً بالرعاية الصحية الكاملة والمجانية لهم، وليس انتهاءً بتقدير خدماتهم والاستفادة من خبراتهم العلمية والمهنية والفنية، واستثمارها في معاهد التدريب والتأهيل والإدارة، وتهيئة الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية والحقوقية القانونية، للحفاظ على حقوقهم وكرامتهم، بدل الاتكال على عزة نفس هؤلاء، الذين تورمت أيديهم وأرجلهم، وأفنوا صحتهم، كي يأكلوا لقماتهم بالحلال، وبالحلال فقط.

أصبحت على نفقتهم، بعد أن كانوا يحصلون عليها قبل تقاعدهم من خلال التأمين الصحي. فإن كان الأجر أصلاً قبل التقاعد غير كاف لتأمين أدنى الضرورات المعيشية، فكيف به بعد أن اقتطع منه النسبة القانونية، عدا عن الارتفاع المستمر لتكاليف المعيشة، ومن البديهي أنه في ظل هذا التآكل المستمر للقيمة الشرائية للأجور وتدني المعيشة، ألا يستطيع المتقاعد إعالة نفسه، وألا يجد من هو قادر على إعالة من أبنائه العاجزين هم بذاتهم عن تأمين معيشة أسرهم، لذلك يشمر العامل المتقاعد عن ساعديه، ويقصد الكريمة» بعمل ما في القطاع غير المنظم كي يحفظ شيبته وكرامته.

«آخر همها للحكومة»

في القطاع غير المنظم، لا وجود لمصطلح التقاعد، ولا وجود للمتقاعدين، إلا من رحم ربك، ومن عليه بسنين من «البجوحة» فادخر مبلغاً من المال، يكون رأسماله في مشروع صغير يحميه خلال شيخوخته، وهذا ما لم يعد متاحاً منذ زمن ليس بقصير، وتحديداً حين بدأ الاتجاه الاقتصادي للحكومات بالمضي عنوة باتجاه السياسات الاقتصادية الليبرالية، التي تمادت في تغليب مصالح أصحاب الأرباح على مصالح أصحاب الأجور، فأخذت من جيوب العمال مصروف أولادهم، وتأمين «كبرتهم» لتضعها

فادي نصري

حين وضعت قوانين العمل، المنظمة للعلاقة بين العمال وأرباب العمل، تضمنت في موادها، عدد السنوات التي من المفترض أن يقضيها العامل في عمله، وكذلك السقف العمري الكفيل بالحفاظ على استمرار الإنتاج وفعالية عمل العامل، ويعتبر سن التقاعد من أحد معايير العدالة الاجتماعية في هذا القانون أو ذاك.

وقد حدد قانون العاملين الأساسي رقم 50 سن التقاعد بـ 60 عاماً، أو من قضى 25 عاماً في الخدمة، كحد أدنى، ليستحق العامل بعدها معاشه التقاعدي، الجزئي أو الكامل، الذي قضى سنوات شبابه في ادخاره، والذي من المفترض أن يؤمن له حياة كريمة وعزيرة في شيخوخته، التي غالباً ما تكون مملوءة بالوهن والأمراض التقليدية من سكر وضغط وآلام المفاصل.

تقاعد أم شيء آخر؟

يشمل إجراء التقاعد العاملين في القطاع العام جميعهم وفق أحكام القانون رقم 50، وفي القطاع الخاص وفق أحكام القانون رقم 17، والمسجلين حكماً بالتأمينات الاجتماعية، فيحصلون بموجبهم على معاشهم التقاعدي، الذي من المفترض أن يغطي احتياجاتهم المعيشية كاملة، ومنها الطبية، كونها

ومن البديهي
أنه في ظل هذا
التآكل المستمر
للقيمة
الشرائية
لأجور وتدني
المعيشة،
ألا يستطيع
المتقاعد إعالة
نفسه

من أول السطر

■ محرر الشؤون العمالية

ماذا عن الملوثات الحيوية

ن للمخاطر الحيوية «البيولوجية» تأثيراً قوياً وخطيراً عند التعرض لها، فهي تؤدي إلى الوفاة أو الإصابة بالأمراض الخطيرة والمعدية، وتكمن المخاطر البيولوجية في التعرض المهني للكائنات الدقيقة الحية المعدية، وإفرازاتها السامة والطفيليات. وتكون شائعة في: الأعمال الخاصة بالتربية الحيوانية، والطبابة البيطرية، والصناعة المعتمدة على المشتقات الحيوانية، إضافة للأعمال المخبرية الطبية والكثير من الاختصاصات الأخرى.

يصاب العامل بأمراض، قد تكون قاتلة جراء انتقال الفيروسات والجراثيم عن طرق متعددة، كالعدوى من مريض آخر أو عن طريق الطعام أو المكان الملوث. وتتعدد أنواع المخاطر الحيوية، ومن أهمها مخاطر العمل الطبي، حيث من الممكن أن يتعرض العاملون في مجال العمل الطبي للمخاطر البيولوجية عن طريق وخز الإبر والأدوات الحادة الملوثة، والعدوى المباشرة عن طريق التنفس.

وكذلك عن طريق العمل العادي، فقد يتعرض العامل للتلوث من خلال: الوخز والجروح من أدوات العمل الحادة، التي عادة ما تكون ملوثة، وكذلك عند الأكل في أماكن غير مخصصة لذلك، وملوثة نتيجة العمل أو بأيدي ملوثة.

ويمكن أن تنتقل العدوى في دورات المياه والمغاسل، من عامل مريض استعمالها، ولم يتم تنظيفها بشكل جيد، أو عن طريق التلوث في مصادر المياه والخزانات غير النظيفة، المستعملة للشرب، أو التنظيف.

طرق الإصابة بالمخاطر البيولوجية، هي: عن طريق الجهاز التنفسي «تلوث الهواء»، والمأكول والملبس «الطعام الفاسد واستخدام المياه الملوثة»، الجلد «الحشرات الضارة والميكروبات».

وأما الأمراض التي تسببها الملوثات والمخاطر البيولوجية «التيفانوس، الملاريا، الأمراض الجلدية».

وتتعدد أساليب الوقاية وأهمها النظافة الشخصية المستمرة، من حيث الملابس، مكان الإقامة، المأكول، رش المبيدات القاتلة للحشرات والجراثيم داخل مكان العمل، وبعدم استخدام أية مياه ملوثة في أي أغراض شخصية.

العمل على مقاومة الحيوانات الناقلة للجراثيم والميكروبات، من الفئران والكلاب الضالة، وكذلك القطط الضالة، وكذلك العمل على التطعيم ضد الأمراض المعدية والخطرة في مراكز الصحة عند ظهور أو إصابة في أماكن العمل، وبين صفوف العمال، وحجز المصاب بعيداً عن زملائه وأهله وأصدقائه، إلى أن يتم الشفاء من هذه الأمراض.

ولا يجب إغفال الوقاية الشخصية، عبر ارتداء معدات والبسة الوقائية عند التعرض لمصادر ملوثة بالميكروبات والجراثيم، مثل: البديل وكذلك القفازات، والأحذية المطاطية العالية، ونظارات واقية للعين.

دونالد وهيلاري..؟!!



يطغى على التحليلات السياسية لنتائج الانتخابات الأمريكية أحد اتجاهين رئيسيين: الأول: يرى أن أي رئيس أمريكي جديد هو نتاج للمؤسسة الحاكمة المتوارية وراء المجالس والأحزاب المعلنه جميعها، وأن اختيار أي من المرشحين للرئاسة الأمريكية سيتولى المنصب، هو مسألة محسومة مسبقاً، واللعبة الديمقراطية هي تسليية بحتة الغرض منها إلهاء الشعب الأمريكي، وإيهامه أنه هو من يختار حكامه وتقديم صورة للعالم عن نموذج الولايات المتحدة الديمقراطي. وبناء عليه فإن فوز ترامب ليس بالشأن الكبير الذي يستحق نقاشاً أبعد مما قيل، إذ «لا فرق بين الرايتين»، فسواء كلينتون أو ترامب، فالحاكم الفعلي واحد.

■ مهند دليقات

وللموظفين التنفيذيين كلهم ضمن جهاز الدولة الأمريكي، هو حديث منطقي أيضاً، ولكن إلى حد ما..

إن الـ«1%» ليسوا «على قلب رجل واحد» في الشؤون كلها. فهم متحدون، ولا شك، في عدائيتهم واستغلالهم ونهبهم لبقية الأمريكيين، بل وبقية شعوب العالم، ولكنهم مختلفون أبداً حول تخصص ذلك النهب. ولذلك فإن إمكانيات التوافق فيما بينهم تكون أعلى كلما كانت أمور النهب خبير وبتحس، ولكن حين تسوء الأحوال كثيراً، كما في مراحل الأزمات العميقة، ويصبح من المفروض دفع خسائر ضخمة، فإن حال الطغمة هذا ينقلب بشكل حاد. وإذا كان تراجع أية قوة سياسة كانت، تقدمية أم رجعية، هو التوظفة لانقسامها وتشرذمها، فحال المراكز الرأسمالية لا يشذ عن هذه القاعدة.

أي، أن ما جرى في الانتخابات الأمريكية هو في عمقه تركيب من الاتجاهين المشار إليهما في البداية، فما وصلت إليه الانتخابات هو نتاج صراع وتوافق - كما العادة - ولكنهما في ظل الأزمة: صراع حاد وتوافق هش!

ليس من السهل مطلقاً أن نسقط الانقسام الموضوعي، ضمن النخبة الأمريكية، بين فاشيين وعقلانيين، على المرشحين لسدة الرئاسة. فليس محسوماً أن كلينتون ممثلة للفاشية الجديدة، ودونالد ترامب ممثلاً للعقلانية، ولا العكس بالعكس محسوم. مع ذلك فإن مؤشرين أساسيين يمكن تثبيتهما:

الاتجاه الثاني: وعلى العكس من الأول، يدخل اللعبة موحياً بصديقتها، فيناقش في الفروقات البرنامجية بين المرشحين، وفي السمات الشخصية والنفسية والاجتماعية لكل منهم، وفي التنافس «الشرس» بين الجمهوريين والديمقراطيين، مشفوعاً بالسمات النمطية المطبوعة على كل منهما: فالديمقراطيون هم أصحاب «القوة الناعمة» والألايب السياسية، والإدارة الهادئة، بمقابل الجمهوريين «الحرجيين» والمحافظين والخ..

علماً بأن سياسات واشنطن في عهود الديمقراطيين لا تكاد تختلف عنها في عهود الجمهوريين، أقله في السمات المذكورة أعلاه، ويمكن لتاريخ التدخلات العسكرية الأمريكية وحده أن يبين هذه الحقيقة.

بموازاة هذين الاتجاهين، فإن الحقيقة ربما تكون أقرب إلى الاتجاه الأول، ولكنها أبعد وأعمق منه..

إن السلطة السياسية في الولايات المتحدة، كشأنها في كل بلد آخر، هي انعكاس وتكثيف لوضع الطبقات الاجتماعية فيها، ولما كانت السيطرة الاقتصادية هي لفئة الـ«1% الأغنى»، فإن السلطة هي أيضاً سلطة هؤلاء، وعليه فإن الحديث عن سلطة شديدة المركزية والديكتاتورية في الولايات المتحدة هو حديث منطقي، بل وحتى الحديث عن «اختيار مسبق» ليس للرئيس الأمريكي فحسب، بل

الثابت هو اتجاه التراجع، والثابت أيضاً، أن تكيفاً أسرع تقوم به الطغمة الحاكمة في واشنطن، سيعني خسائر أقل

وذلك إلى جانب أن ترامب نفسه قد أكد ضمن وعوده الانتخابية، ميله نحو الانكفاء باتجاه الداخل. وسواء أصدق في ذلك أم لم يصدق، فإن الاتجاه الموضوعي للولايات المتحدة المتراجعة والمأزومة هو الانكفاء.

أياً يكن، من أمر الانتخابات الأمريكية، فإن الثابت هو اتجاه التراجع الذي أسلفنا ذكره، والثابت أيضاً، أن تكيفاً أسرع تقوم به الطغمة الحاكمة في واشنطن، سيعني خسائر أقل. وإن كانت الخسائر التي ستدفع مهولة، حتى عند معدلاتها الأدنى، ولكنها دون أدنى شك أقل بكثير من الخسائر التي قد تدفعها البشرية، إن استمر «الجنون» الأمريكي، سواء ظهر عبر وجوه باردة هادئة، أو عبر وجوه محتقنة وغاضبة.

أولاً: إن سياسات عهد أوباما ورغم جنوحها اللفظي نحو العقلانية، إلا أنها مارست دوراً إجمالياً يغلب فيه الفاشي على العقلاني، ولذا فإن فوز هيلاري لو حصل، ربما كان سيعني استمراراً في النهج نفسه، وذلك إلى جانب جملة وعلاقتها المباشرة، ودورها الشخصي في دعم عدد من التنظيمات الإرهابية، في مناطق عدة من العالم.

ثانياً: إن «غرابية» ترامب، سواء المفتعلة أو الفعلية، تشكل توظفة لسياسات أمريكية جديدة، ولعل طريقة التعامل الأوروبي مع الحدث تشكل في جانب منها، وبالنسبة لبعض النخب الأوروبية، مؤشراً على محاولات للاستفادة من تلك «الغرابية» للتخلص من التبعية المذلة لسياسات واشنطن.

«السقوط الاقتصادي» الأمريكي



هو «حدث انتخابي» وقرار الناخبين الأمريكيين؟!، أم أنه، كما كان دائماً، قراراً مؤسساتياً، بتوافق أو نتيجة صراع قوى الحكم العميقة في الولايات المتحدة؟!

الأكيد، أن الأزمة الرأسمالية الاقتصادية العميقة الحالية، تنتقل سريعاً إلى الولايات المتحدة الأمريكية، التي تضطر نخبتها للتوجه نحو عملية إدارة الصراع داخل الولايات المتحدة، ما يعكس عمق الأزمة ونتائجها السياسية، والاجتماعية القادمة، والذي قد يجعل انتخاب ترامب أول المفاجآت فقط لا غير..

■ نقلاً عن موقع قاسيون

أتوقع، أن الناس ينتظرون إجابة اقتصادية حول الوضع الحالي: وإذا ما كان السؤال متى ستتعافى الأسواق؟ الجواب الأولي هو: مطلقاً.. لن تتعافى مطلقاً..

«إنه من المرجح تماماً أننا سنشهد كساداً عالمياً، بلا نهاية في الأمد المنظور. في الاقتصاد، كما في كل شيء آخر، إن أمراً رهيباً قد حدث».

الكثير من الخبراء الاقتصاديين، ووجوه السياسة الأمريكية المعروفة، يرون في انتصار ترامب حدثاً جليلاً، وخطراً على الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن هل يعقل أن يكون انتخاب رئيس الولايات المتحدة في هذه اللحظة الحاسمة،

كتب الاقتصادي بول كروغمان لصحيفة نيويورك تايمز، في تعليقه مؤخراً على التراجع الكبير في الأسواق، بعد فوز دونالد ترامب في الانتخابات الأمريكية مقالاً عنوانه: «العواقب الاقتصادية The Economic Fallout»

يقول كروغمان: «صراحة.. أنا لست مهتماً كثيراً بمؤشرات التراجع الاقتصادي، فالكارثة الواقعة على الأمريكيين، وعلى العالم لديها وجوه متعددة، تتقدم على التراجع الاقتصادي في قائمة مخاوفهم».

ويكمل كروغمان: «ومع هذا

ترامب المنتصر والتراجع المستمر..!



■ المحرر السياسي موقع «قاسيون»

أولاً: لاشك أن «فوز» ترامب يعكس بمعنى ما المزاج الشعبي الأمريكي، تجاه الطبقة السياسية الممسكة بمقاييد الحكم وتجاه سياساتها. فالرئيس الجديد جاء من خارج هياكل المؤسسة التقليدية الأمريكية، حيث لم يستلم قبل فوزه أي منصب رسمي سياسي أو عسكري، وكان محور خطابه الانتخابي على السدوم، ضرورة الانكفاء لحل مشكلات الداخل الأمريكي، مع قناعتنا الأكيدة بأنه لا يمكن لأحد الفوز برئاسة هذه الدولة، دون دعم جهات مؤثرة في المؤسسات الرسمية الأمريكية، أي أن فوز ترامب هو محصلة قوى هوامش «البرستيج» الديمقراطي، المتوافق مع مصالح قوى ما ضمن الإدارة.

ثانياً: بغض النظر عن بروباغندا النخبة السياسية التقليدية ضد ترامب، ومحاولة تلميع صورة كلينتون من خلال ذلك، إلا أنه ليس من الحكمة، عدم التنبيه إلى مخاطر الخطاب الشعبوي لترامب خلال الحملة الانتخابية، الذي استند إلى محاكاة مزاج شرائح من الناخبين الأمريكيين، من الأجيال الشابة وشرائح القاع الاجتماعي المهمشة، والمنهكة، والمحبطة، اغتراباً، وقلقاً. فهذه التصريحات قد توظف باتجاهات مختلفة، لصالح التيارات العقلانية أو الفاشية، على حد سواء.

ثالثاً: أن العامل الحاسم في سلوك الفائز بانتخابات الرئاسة الأمريكية، سيحدده عاملان أساسيان هما: التوازن الدولي،

لنضع جانباً سيل الأخبار والتحليلات السطحية المواقفة للانتخابات الأمريكية ونتائجها، ونحاول تحليل الظاهرة من منظور موقع الولايات المتحدة في عالم اليوم، والمهام المنوطة برئيس دولة نقودها فعلياً قوى نخبة الرأسمال العالمي، بغض النظر عن الهياكل الرسمية الظاهرة على الشاشة «الحزب الجمهوري، الحزب الديمقراطي، مجلس النواب - مجلس الشيوخ - الرئيس»!

من المركب، وفي هذا الإطار يمكن فهم التصريحات الحذرة للسلطة الأوربيين المتعلقة بنتائج الانتخابات الأمريكية. سابقاً: على العموم أكدت الانتخابات الأمريكية مرة أخرى على الحالة البائسة للقوة «الأولى» على المستوى الدولي، ولكنها في الوقت نفسه المدججة حتى أسنانها بالسلاح. ولذلك، فإن القوى الحية من المجتمع البشري، تقف اليوم أمام تحد تاريخي، وهو: ضرورة امتصاص ردة فعل الوحش الامبريالي الجريح على خسائره المتتالية، ولجئه بما يمنعه من توظيف فرط القوة العسكرية لديه، علماً بأن إمكانيات هذا اللجم متوافرة كلها، بما يفتح الأفق أمام بناء عالم جديد خال من الحروب، أي من الرأسمالية ذاتها.

مقومات التقدم والانتصار كلها، حيث تضم دول مجموعة «بريكس»، وشعوب البلدان الرأسمالية الغربية، وشعوب العالم الثالث، المثقلة بنتائج السياسات الأمريكية على مدى ربع قرن تقريباً من الاستفراء بالهيمنة، أي أنها القوى الأساسية - كما ونوعاً - على النطاق العالمي، وإن كان بعض عناصرها غير مفعّل حتى الآن.

سادساً: ستستمر عملية التصدع في المركز الرأسمالي الغربي، وتحديداً بين الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، باعتبار أن كليهما في المركب نفسه الموشك على الغرق، بحكم درجة تفاقم الأزمة الرأسمالية العالمية، ومن الطبيعي في مرحلة التراجع أن يحاول كل المهددين بالغرق النزول

وتوازن القوى داخل الإدارة الأمريكية، وإذا كانت شبكة التوازن الدولي المتجسدة بتقدم دور روسيا وحلفائها واضحة تماماً وباتت ملموسة، فإن توازن القوى داخل الإدارة الأمريكية ليس كذلك، وما زال الصراع بين التيار العقلاني، والتيار الفاشي في مرحلة المخاض. وعليه، يمكن القول: بأن الذي سيتحكم بالسياسة الأمريكية خلال المرحلة المقبلة، هو: محصلة توازن القوى الداخلي والخارجي. وبالأحوال كلها، فإن التراجع الأمريكي المستمر يعمق الانقسام بين النخبة الأمريكية، بالتوازي مع تزايد الاستياء الشعبي الذي تجري محاولات تأريضه، لكي لا يتحول إلى وعي ثوري يمسّ أسس النظام الاقتصادي الاجتماعي الرأسمالي، مما يعني: المزيد من الانكفاء التدريجي الأمريكي، للحفاظ على ما يمكن الحفاظ عليه في الداخل من جهة، ومن جهة أخرى تبلور وعي جذري يفتح الطريق على نظام جديد.

رابعاً: لأن تقدم الدور الروسي في تشكل التوازن الدولي بات أمراً ثابتاً، فإنه بالضرورة سيؤثر على التوازن داخل الإدارة الأمريكية لصالح التيارات العقلانية، وإن كانت ستبدو عملية معقدة، وبطيئة، وتتطوي على مخاطر كبرى. وبالتالي: فإن تطور الوضع الدولي سيؤدي إلى تكون استقطاب حاد على أساس الموقف من السلم والأمن الدوليين، باعتبار أن طرفي التوازن الدولي قوتان نوويتان أساسيتان.

خامساً: إن قوى السلم على النطاق العالمي لديها طاقات هائلة، وتمتلك

ضد كلينتون.. وليس مع ترامب!



حين تكفى واشنطن؟

■ رمزي السالم

منذ بدايات الألفية الثانية تحسست بعض النخب الأمريكية وجود أزمة كبرى على الأبواب، لا تسمح باستمرار الهيمنة الأمريكية، بالطريقة السابقة، وبرز لدى النخب الأمريكية رايان فيما ينبغي القيام به حيال ذلك:

- إما اللجوء إلى خيار الحرب، والاستعاضة عن التراجع الاقتصادي، بالقوة العسكرية، وحماية الدولار كعملة عالمية أساسية في المبادلات التجارية، وكأداة أساسية في النهب والهيمنة.

- أو القبول بالأمر الواقع وتنظيم التراجع، تجنباً للانهايار.

يمكن القول: أن الذي تحكم بالقرار الأمريكي خلال العقدين السابقين هو موقف هجين، حاول أن يجمع بين الرأيين، ظهر بمستويات متفاوتة، في سياسات الإدارات الأمريكية المتعاقبة، والتي كانت تعكس كما يبدو توازن القوى داخل مطبخ القرار الأمريكي.

عنوان الحملة الانتخابية للرئيس «الفائز» دونالد ترامب كان الانكفاء إلى الداخل الأمريكي، والذي تم التعبير عنه بأشكال مختلفة على لسان ترامب وطاقيه الانتخابي، الأمر الذي يعكس ميلاً واضحاً لدى قسم من النخبة الأمريكية، بالقبول بالأمر الواقع، وقرار غير معلن بأن عصر الأحادية الأمريكية انتهى.

المفارقة، أن قرار الانكفاء إلى الداخل، هو، بحد ذاته تناقض عصي على الحل بالنسبة للمنظومة القائمة على النهب المديد للعالم. فالحفاظ على «التوازن الداخلي» كان من خلال هذا النهب، في حين يعني الانكفاء، من جملة ما يعنيه، التفریط بأدوات النهب المتعددة. فالمنظومة الرأسمالية الأمريكية التي اعتاشت، وهيمنت، و«تعملقت» من خلال النهب، إنما «تحتفر قبرها ببيديها». وإذا افترضنا الحسم لصالح هذا الخيار العقلاني بالنسبة للعالم، فإنه سيعمق تناقضات الداخل الأمريكي، الذي سينعكس بدوره على وزن الولايات المتحدة الدولي، بمعنى آخر الخيارات تضيق أكثر فأكثر أمام قوى رأسمال المال، في ظل دوامة الأزمة البنوية التي تعصف بها، ليمثل المخرج الوحيد في ضرورة قيام نظام بديل.

والعسكرية، والإعلامية، وبين القوى المتضررة من السياسات النيوليبرالية في الداخل الأمريكي، وعلى المستوى الدولي. من المفارقات التاريخية الكبرى التي يجب الوقوف عندها، أن قوى العمل في الداخل الأمريكي، لم تجد تعبيراتها السياسية والأيديولوجية ذات البرنامج النقضي، الأمر الذي يجعل من ظاهرة كظاهرة ترامب تطفو على السطح بشكل كاريكاتوري، ولكن في الوقت نفسه، فإن هذا التصنع بين قوى النخبة من شأنه أن يؤدي إلى تبلور قوى جديدة، تحمل برامج بديلة عما هو سائد.

انقساماً في الولايات المتحدة أكثر مما كنا نتوقع..! ومن هنا، يمكن القول: بأن المؤسسة الرسمية الأمريكية، والمجتمع الأمريكي عموماً، سيشهدان تفاعلات عديدة، ومستوى أعلى من التناقضات في المرحلة القريبة القادمة، وليس فوز ترامب في جانب ما، إلا انعكاساً لهذه التناقضات، ورأس جبل الجليد، لا أكثر. ما تجهله، أو تتجاهله، القراءات المواقفة للانتخابات الأمريكية ونتائجها، هو: أن هذه التناقضات تعكس في الجوهر، التناقض بين العمل ورأس المال، وفي الحالة الملموسة، بين الطبقة المالية بأذرعها السياسية

في الظروف العادية التقليدية، ومن حيث المبدأ، لا وزن لدافع الضرائب الأمريكي على خشبة المسرح الانتخابي، ولكن في ظروف الانقسام بين النخبة صاحبة القرار، وفي ظل التراجع العام للمنظومة، فمن الطبيعي أن تظهر أوزان وأدوار للناخبين ولقوى أخرى جديدة، طالما أن البنية كلها تشهد ملامح تصدع خطير، ولم يعد بالإمكان التستر عليها، لدرجة فاجأت ممثل أحد بيوتات النخبة السياسية الأمريكية هيلاري كلينتون ذاتها، التي قالت بالحرف «الانتخابات أظهرت

تتعدد الآراء بشأن نتائج الانتخابات الأمريكية، ولكن ثمة ما يشبه الإجماع بأن التصويت لترامب، هو رفض لكلنتون أكثر ما هو إعجاب بترامب، فالناخب الأمريكي في العمق صوت ضد ذلك البرنامج الذي تعبر عنه كلينتون، أي ضد الطبقة السياسية التقليدية وسياساتها على مدى عقود بغض النظر عن لونها «الديمقراطي» أم «الجمهوري»، لصالح ظاهرة تبدو جديدة، ولو من الناحية الشكلية.

■ عصام حوج

ملايين الليرات لم تحم 1,5 مليون طفل من التسرب المدرسي



أكثر من مليون ونصف المليون طفل متسرب من المدرسة، رغم ملايين الليرات المقدمة من منظمة «اليونيسيف»، والتي قدمت مبالغ ضخمة للجمعيات الأهلية الشريكة لمجرد الترويج والإعلان عن حملات العودة للمدرسة، وفقاً لمصدر في إحدى الجمعيات، وذلك دون وجود أرقام صريحة ومعلنة من وزارة التربية عن حجم الدعم الذي تلقتة من المنظمة الأممية، لمحاربة ظاهرة التسرب المدرسي بفعل الحرب.

أرواح المصفي

بيروقراطية وتأخير

حملات العودة للمدرسة، رغم الدعم الكبير المقدم لها، انطلقت بعد بداية العام الدراسي بأكثر من شهر، أي مع اقتراب موعد الامتحانات الأولى، لأسباب متعددة أوردتها إحدى الجهات بالحملات الترويجية للعودة إلى المدرسة، مؤكدة دور الروتين والبيروقراطية الحكوميين، في تأخير عدة أنشطة عن مواعيد المقرر. وانخفض عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم الأساسي من 5,634,437 طفل عام 2012 إلى 4,134,047 طفل في عام 2016، بنسبة تسرب تقدر بـ 27% أي حوالي 1,500,390 طفل متسرب من المدرسة، وذلك وفقاً لإحصائيات وزارة التربية.

كما ارتفعت نسب الانقطاع من المدرسة لفترات تتراوح بين شهر واحد وسنة دراسية كاملة نتيجة تعرض المدارس للدمار والخراب، أو صعوبة الوصول إليها في بعض المناطق الساخنة أو الخارجة عن سيطرة الدولة.

تشرد وفقير

لم يكن العامل الاقتصادي الذي تعاني منه الأسر النازحة، أو المهجرة، بريئاً من تحمّل مسؤولية ازدياد ظاهرة التسرب المدرسي، حيث تشجع بعض الأسر أطفالها على العمل لإعانتها في تحمل نفقات المعيشة المرتفعة، في حين قد يكون انعدام وجود مكان ملائم للسكن والاستقرار، عاملاً مساهماً في عدم الالتحاق بالتعليم، وهو ما تعاني منه عائلات عديدة، بعد أن خسرت منازلها وممتلكاتها، بسبب الدمار، أو السرقة والنهب، أو غيرها من أسباب خلفتها الحرب والنزاع.

في المناطق الآمنة: النسب «صائمة» وقلة ترحيب بالوافدين

نسب التسرب المدرسي لم تكن محصورة بالمناطق الساخنة، حيث النزاعات والدمار وقلة الأمان، بل لوحظت بنسب مرتفعة في المناطق الآمنة، وتنوعت المسببات بين اقتصادية واجتماعية نفسية تتعلق بالمنطقة المستضيفة للوافدين إليها، وذلك حسب أحد العاملين بإحدى الجمعيات.

ففي بعض المناطق الآمنة مثل السويداء والتي استقبلت أعداداً من الوافدين، وصلت فيها نسب التسرب المدرسي إلى 35%، وتلك نسبة مرتفعة جداً وصادمة، والعامل الاجتماعي وعدم التعامل بالطريقة المناسبة من قبل الكادر التربوي وتوجيه الطلاب

لكيفية معاملة الوافدين كانت سبباً أساسياً في ابتعاد الأهل عن إرسال أطفالهم للمدرسة، حيث لم يتم قبولهم في المدرسة أو لم يلقوا الترحيب و المعاملة الحسنة.

ولا بد من تأهيل الكادر التدريسي وتوجيهه لكيفية التعامل مع الطلاب الوافدين، بما ينعكس على طلاب المنطقة الأساسية، تفادياً لأية مضايقات أو مواقف تدفع الطفل للابتعاد عن المدرسة.

كما أن بعد مناطق سكن الوافدين «في السويداء» عن المدارس، يتطلب نفقات إضافية مخصصة للمواصلات، الأمر الذي وجدته العائلات الوافدة مرهقاً مادياً.

وفيما يخص المناطق الساخنة، فإن الجمعيات غالباً تعتمد على مساعدة السكان المحليين ووعيتهم بأهمية متابعة التحصيل العلمي، لأنهم أقدر وأعلم بالوضع في مناطقهم، ومن خلال التواصل معهم تتم عمليات التوعية والترويج، أو العمل في المراكز التعليمية كبديل للمدارس، أو رديف لها.

حلول الوزارة لم تكن كافية

بالمقابل، أوضحت وزارة التربية، على لسان مدير التعليم الأساسي فيها، حسن عاجي: إنها قامت باعتماد خطط وآليات لمحاولة التخفيف من اثر النزاع في مجال التسرب المدرسي، عبر اعتماد «أوراق التعلم الذاتي» والعمل مع اليونيسيف والهلال الأحمر على إيصالها للمناطق التي يصعب فيها على الطلاب الوصول للمدارس، فضلاً عن وجود الفئة «ب» بمنهجها الخاص بالطلاب الذين لم يلتحقوا بالتعليم نهائياً، أو المعادين بعد التسرب، ولزيادة القدرة الاستيعابية للمدارس،

تم اعتماد الدوام النصف في جميع المدارس تقريباً، والعمل على انشاء غرف صفية جديدة في الباحات ذات المساحة الكافية. واعترفت الوزارة بوجود اشكالات من ناحية الاندماج الاجتماعي بينما قامت بالتأكيد على دور المرشدين الاجتماعيين والنفسيين في المدارس، وأن المدارس ملزمة بقبول كل من يتقدم للالتحاق بها مهما كان عدد الطلاب فيها.

تعلم ذاتي ومنهاج مكثف

وأوضحت وزارة التربية، أن أوراق التعلم الذاتي هي أوراق عمل جرى تصميمها، بحيث تم تحويل مفردات المناهج النظامية إلى أنشطة تعلم ذاتي، يقوم بها المتعلم «بدون وجود معلم أو كتاب مدرسي» حيث تقوده هذه الأوراق، المتعلم خطوة بخطوة للوصول إلى تحقيق أهداف التعلم واكتساب المهارات المطلوبة.

وتم تطوير هذه الأوراق لمواد «اللغة العربية — العلوم — الرياضيات — اللغة الإنكليزية» للصفوف من «1-9» ، وتساعد هذه الأوراق المتعلمين غير القادرين على الوصول إلى المدارس أو الطلبة الموجودين في مراكز الإيواء، على متابعة دراستهم ولو لم يتمكنوا من الوصول إلى المدرسة من خلال هذه الأوراق.

في حين أكد أحد القائمين على العمل في إحدى الجمعيات أنها لم تتلق بيانات من أي منطقة تعمل بها كوادرها، بأن الأطفال قد حصلوا على مثل هذه الأوراق أو عن استخدامها.

أما المنهج المكثف / الفئة ب/ الخاص بالطلبة المتسربين من التعليم الأساسي الذين تتراوح أعمارهم بين «8 إلى 15» سنة ولم يسبق لهم

الالتحاق في المدرسة «لا زالوا أميين» . أو الأطفال الذين يعادون إلى المدارس بعد التسرب، بمن فيهم الأطفال الذين خضعوا لبرامج تأهيلية في المراكز التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية، المحالون إلى مديريات التربية. حيث يقبل هؤلاء الأطفال في شعب خاصة ملحقة بمدارس التعليم الأساسي، وفق سويتهم التعليمية، ويطبق عليهم منهاج وخطة دراسية، ويجتازون الصفوف من «1 إلى 8» وفق أربعة مستويات تمتد على أربع سنوات أي نصف الفترة.

المسؤولية الحكومية

أخيراً لا بد من الإشارة، إلى أن مسؤولية التسرب المدرسي تقع أولاً وأخيراً على عاتق الحكومة والوزارة المعنية، وليست من مسؤولية الجهات الأخرى، سواء كانت منظمات دولية أو جمعيات محلية، اعتباراً من مسؤولية الدولة تجاه الواقع الاقتصادي الاجتماعي، الذي يعتبر أحد الأسباب الرئيسية للتسرب المدرسي، بظل تدهور الوضع المعيشي للمواطنين عموماً، بالإضافة إلى المبررات والمسوغات المقترنة بالحرب والأزمة، والدمار الذي لحق ببعض المنشآت التعليمية، وما يجب القيام به على هذا الصعيد، ناهيك عن مشجعات العودة للدراسة، التي تبدأ بحملات الترويج ولا تنتهي بتقديم ما يلزم، على مستوى الكادر التدريسي والمساعدات التعليمية الأخرى، بما في ذلك المناهج، والمناهج البديلة المؤقتة، ليأتي بعد ذلك دور بعض الجهات الأخرى، وما تقدمه من إمكانيات إضافية، كعامل مساعد على مستوى تحقيق الخطط الرسمية الموضوعة لهذه الغاية.

لم يكن العامل الاقتصادي الذي تعاني منه الأسر النازحة، أو المهجرة، بريئاً من تحمّل مسؤولية ازدياد ظاهرة التسرب المدرسي.

مشرّدوا حرب افترشوا الأرض صفة.. ورسمياً نعتوا بـ«المتسولين»!



في البرامكة وشارع الثورة والمرجعة، وبدمشق ومحيطها عموماً، على الأرض صفة وفي الحدائق، افترش مشرّدوا الحرب الأرض مع أطفالهم، ليحاربوا الحرب ومفرزاتها أولاً، ثم تقلبات الطقس المختلفة والحيوانات الشرارة والحشرات.

■ حازم عوض

خسروا أعمالهم ومنازلهم، ومنهم من خسر عائلته ووثائقه الثبوتية، ومنهم من أضعاف سبل التواصل مع أفراد أسرته، ولا يعلم عنهم شيئاً، وآخرون أضحو مشرّدين مع أطفالهم يسألون القاضي والداني عن مساعدة، علّها تعينهم في تأمين لقمة العيش.

«ميتين من الجوع»

«ميتين من الجوع»، هكذا بدأ أبو عماد (50 عاماً) حديثه، وهو نازح من ريف حماة، ولا يعلم شيئاً عن عائلته بعد النزوح.

يقول أبو عماد: «سنوات وأنا هنا في شارع الثورة، ولم يساعدنا أحد، ولم أحصل على أي شيء، سوى بطانية قدمها أحد أصحاب الخير».

أبو عماد سينام «تحت المطر» كما كان ينام في السنوات السابقة، وكما ينام غيره من المشرّدين في المنطقة ذاتها أو غيرها.

وعند إكمال الجولة، رفض البعض التحدث معنا، بحجة أنهم «تحولوا لمواد مكتوبة في الصحف دون أن يحصلوا على أية مواد عينية، أو مبالغ مالية، أو مكان للسكن، أو شيئاً يذكر». أحد الطاعنين في السن أيضاً، والذي رفض الكشف عن اسمه، أو حتى الحديث عن حاله، واجهنا بالقول: «خلينا بحالنا أحسن، مو شاطرين غير بالحكي، حكيتوا معنا مرة ولا شفتنا شيء، قتلونا سجلوا بالجمعيات سجلنا وما شفتنا شيء، صرلنا 4 سنين على هالحالة»، في إشارة إلى أدوار إعلامية سابقة مرت على حاله وبؤسه.

«ساعدونا يا عمو.. والله برد»

رغم رفض هذا الكاهل للحديث معنا بداية، إلا أنه لحق بنا وقال: «ياريت تساعدونا يا عمو وماتركونا بهالوضع، والله صار برد، ومامعنا ناكل، وصرنا نشحد غصب عنا».

كلامه كان موجعاً فعلاً، فنحن نتحدث على بعد أمتار من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وعن محافظة دمشق، وهذه الجهات المفترض أن تكون المعنية بحالهم.

3 أشهر وهو يفترش حديقة المرجة و«ماحدى سال عليه» على حد تعبير أبو عبدالله النازح من تدمر، ويقول: «بدي سقف أنا ومرتي وابني بس ماشفتنا شيء، حالتنا بالويل، مصاري ما معنا، قدمنا على جمعيات وما أخذنا شيء».

أمرأة أخرى في العقد الرابع من العمر، أيضاً لم تكشف عن اسمها، وهي

متواجدة أيضاً في المرجة قادمة من حلب، وقالت: «6 سنوات وأنا هون مع ابني اللي كان عمره 7 شهور، وما بعرف شيء عن جوزي، أحياناً في ناس بتساعدنا وأحياناً لا، بس وزارة الشؤون ما ساعدتنا بشيء».

وتابعت، وقد استعدت دموعها للأنهمار: «وراقي ضاعت، وما قبلونا بمراكز الإيواء، يشتغل بلم البلاستيك، وأحياناً بشحد لطعمي ابني وجبلو حليب وحفاض، ساعدونا الهلال سابقاً بعدين وقفوا».

لا يوجد شواغر

مصدر في إحدى الجمعيات الخيرية، أكد لـ «قاسيون» أن الهلال الأحمر كان يملك فرقاً جوالاً لالتقاط المشرّدين في الشوارع، وأخذهم إلى مراكز الإيواء، لكن هذه الفرق توقفت عن العمل مع بداية العام الحالي، ولا نعلم ماهو السبب بالتحديد، لكن غالباً هو اكتظاظ هذه المراكز بالأسر وعدم وجود شواغر».

وتابع: «بعض مراكز الإيواء تساهم في زيادة نسب التشرد، ومفاقمة الحالة السلبية التي يعيشها بعض النازحين، وذلك بطرد من يخالف القوانين خارج المراكز، دون محاولة إصلاحهم أو تأهيلهم، وبهذا التصرف تتشرد العائلة وتزيد معاناة الفرد المطرود».

ويقول المصدر، إن إحدى الفرق التطوعية، حاولت سابقاً العمل على الأطفال المشرّدين جميعهم تحديداً من الشوارع، وإخضاعهم لورشات عمل تأهيلية، لكن للأسف، يتم إعادة الأطفال إلى الشارع بعد انتهاء الورشات، نتيجة عدم وجود مكان يأويهم، أو مراكز تأهيل لهم.

متسولون!

وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، تنظر لهؤلاء على أنهم متسولين، رغم أن الطرف الذي دفعهم إلى ذلك هي الحرب وحدها، فمن التقتهم «قاسيون» جميعهم جاؤوا من مناطق ساخنة خلال الحرب، بعد أن خسروا ممتلكاتهم، وأجبروا على التسول نتيجة نقص وزارة الشؤون الاجتماعية

إذن، أغلب الحالات في الشوارع، هي من اختصاص وزارة الشؤون نتيجة للفرز الذي أعلنته ميداني، رغم محاولتها نقل الملف إلى الإدارة المحلية، لكن، قضية المساعدات، التي يجب أن يحصل عليها المحتاجون كلهم، هي فعلاً من اختصاص الإدارة المحلية، ومن ثم الجمعيات الخيرية التي تعمل بالتنسيق معها.

وهنا تكمن مشكلة أخرى، أن أغلب من ارتموا في الشوارع، فقدوا وثائقهم الثبوتية، والتسجيل على المساعدات يتطلب بالدرجة الأولى وجود هذه الوثائق، وأيضاً، لم يسبق وأن قامت إحدى الجمعيات، أو وزارة الإدارة بجملة على المشرّدين، لتوزيع سلال غذائية، أو بطانيات وما شابه، بحسب من التقتهم «قاسيون» جميعهم، بينما اقتصرت المساعدات لمن هم ضمن مراكز الإيواء والنازحين ممن يقطنون ضمن منازل مستأجرة، وتميزوا باحتفاظهم بوثائقهم.

ورغم وجود مشكلة الوثائق، إلا أن ميداني طالبت ممن يريد مركزاً للإيواء، بالتقدم بطلب إلى مركز المحافظة التي يتواجد فيها أو وزارة الإدارة المحلية، ومن تندرج حالته ضمن الحالات التي تعتنى بها وزارة الشؤون، بالتوجه إلى مديريات الشؤون الاجتماعية، أو النافذة الواحدة في الوزارة «مصطحبين الوثائق الثبوتية»!

سؤال كبير!

لكن، مافائدة هذا الإعلان إن كان هؤلاء لم يتعرضوا إليه؟ وما فائدة هذا الإعلان من أساسه إن كانت وزارة الشؤون لا تملك مراكز لتأويهم بعد؟ وما فائدة هذا الإعلان أيضاً، إن كان أغلب المشرّدين لا يملكون وثائق ثبوتية؟ ومافائدة هذا الإعلان أيضاً، إن كان مسمى هؤلاء هو «متسولين» بدلاً من «مشرّدين»؟!

أسئلة عديدة تطرح دون إجابة، ومشكلة كبيرة قائمة دون حلول. بالمحصلة، سؤال كبير في فم هؤلاء «المشرّدين عنوة»، مر عليه أعوام وأعوام، أين هي الدولة منهم ومن معاناتهم؟!

ذاتها، ووزارة الإدارة المحلية، وحتى الجمعيات الخيرية، التي ترفع شعارات مطاطة وعريضة، لتحصل على تبرعات بملايين الليرات.

مديرة الخدمات بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، ميساء ميداني تقول في حديث إذاعي: إن موضوع مراكز الإيواء حالياً ليس بيد وزارتها، بل تحول هذا الملف برمته إلى وزارة الإدارة المحلية منذ عام ونصف تقريباً، كونها برئاسة اللجنة العليا للإغاثة.

لكن حتى تحويل الملف إلى وزارة الإدارة المحلية، لا يرفع المسؤولية عن وزارة الشؤون، التي كان الملف بيدها طيلة السنوات السابقة، فالمشرّدون موجودون في الشوارع منذ بداية الحرب.

وتضيف ميداني: «هناك مركز في الكسوة لتأهيل المتسولين، لكنه تحول إلى مركز للإيواء، وحالياً نعمل على إفراغ قسم منه للمتسولين وإعادة تأهيلهم من جديد ضمن خطة واسعة بالتعاون مع الهلال الأحمر والجمعيات الأهلية»، مشيرة إلى أن: «الوزارة تعمل على تأهيل مركز لمكافحة التسول في قدسيا كان مخصصاً لأصحاب الاحتياجات الذهنية الخاصة».

وزارة الشؤون تصرّ على إدراج المشرّدين ضمن تصنيف «المتسولين»، ورغم ذلك، هي لم تستطع تخصيص مكان لهم طيلة فترة الحرب، فبقوا مفترشين العراء منتظرين «خطط ودراسات» الجهات الحكومية، ومحكومين بـ «بيروقراطية» العمل الرسمي، الذي أضعف دور الجمعيات والجهات الرديفة الأخرى.

فرز طلبات

بعد تحول ملف الإيواء إلى وزارة الإدارة المحلية، تشابكت الملفات، وتوضّح ميداني: «نفرز الطلبات التي تقدم لنا، ونرسل ما هو من اختصاص الإدارة المحلية إليهم، ونعتني بما هو ضمن مجال عملنا، وهي الحالات الصعبة كالأطفال دون سن 18، والمصحوبين مع ذويهم، والمسنين، والعائلات التي تحوي أطفالاً، وذوي الاحتياجات الخاصة».

وزارة الشؤون
تصر على إدراج
المشرّدين
ضمن تصنيف
«المتسولين»،
ورغم ذلك،
هي لم تستطع
تخصيص مكان
لهم طيلة فترة
الحرب، فبقوا
مفترشين العراء.

حلب: معركة مركبة وصمود أهلي



العسكري أو على المستوى السياسي، وسواء أكانت هذه الهزائم تصيبهم مباشرة أو تصيب داعيهم الإقليميين والدوليين، وبالتوازي مع ذلك تقديم كل التسهيلات لحماية المدنيين ولمن يقبل الهدنة.

صامدون

الكثرة المتبقية من أهالي مدينة حلب، بأحيائها الشرقية والغربية متمسكة ببيوتها، وبأرضها، وترفض الخروج تحت أية ذريعة، وهؤلاء اعتادوا على تداعيات الحرب وقسوتها، وتخوفهم قائم ومحصور على مستوى بقاء منازلهم وصمودها، وعدم تعرضها للأضرار بنتيجة الحرب والقصف والقذائف، واستمرار وجود بعض مقومات صمودهم المعيشي التي تستنزف يوماً بعد آخر.

وهؤلاء على أحر من الجمر، من أجل استكمال فك الحصار عنهم، وانسحاب المسلحين من مدينتهم، من أجل إعادة توحيدها ولحمتها اجتماعياً واقتصادياً ومعيشياً، كما كانت عليه قبل الحرب وتدابيراتها.

معركة مركبة

يبدو أن معركة حلب، بكامل جغرافيتها ومحاورها، تعتبر معركة مركبة وذلك لتشابك الفاعلين بها والمرشحين لخوضها، على أكثر من محور ومن أجل العديد من الأهداف والغايات.

ولعل فرصة الهدنة المعلنة بشرق المدينة، كانت من الفرص المتاحة من أجل تجنب تداعيات هذه المعركة المتشابكة، وتجنباً للمزيد من هدر دماء المدنيين. ولكن على ما يبدو بالطرف الآخر، أن الفاعلين المرتبطين بتوجهاتهم وأفعالهم وممارساتهم ليسوا بواردين استثمار هذه الفرصة، كما ليسوا بواردين وقف نزف الدماء واستكمال الدمار، وخاصة «جبهة النصرة» الإرهابية وأشباهها وأتباعهم، الذين باتوا كسرطان يجب استئصاله والذين لا تعنيهم كل هذه الأمور بقدر ما يعينهم ولأهم لمولاهم ومشغليهم الإقليميين والدوليين، على حساب المدنيين، كما على حساب البلد ومصالحته عموماً، على الرغم من الهزائم كلها التي منوهاً بها سواء على المستوى الميداني

الممرات للعبور، ولكن ذلك لم يكن على المستوى العملي، كما هو على المستوى النظري، حيث لم يتمكن هؤلاء من استثمار هذا الإعلان عملياً، وذلك عبر إجراءات المنع التي قامت بها بعض المجموعات المسلحة في شرق المدينة، سواء بالمنع المباشر من التحرك على بعض المحاور، أو بالاستهداف عبر القنص لمحاور أخرى.

معيقات وصعوبات

في الجزء الشرقي من حلب، قد تجد فرداً فقط من أفراد العائلة، أما البقية فقد استطاعت الفرار خارجها، سواء داخل أو خارجاً، وهؤلاء باتوا أسرة عبر وسائل التواصل فقط، أما عن وجود أسر بأفرادها كاملة بهذا الطرف من المدينة فسببه الرئيسي هو واقع الفقر المدقع لهؤلاء، حيث يعتبر الهروب من أهوال الحرب وتداعياتها مكلفاً للغاية، وتسيطر عليه مجموعة من المتكسبين على أطراف الصراع، حيث يستغل هؤلاء حاجة الناس للفرار من المدينة، عبر استنزاف إمكانياتهم، بما في ذلك التخلي عن ممتلكاتهم، وحتى عن بعض ما استطاعوا حمله من حاجيات ببعض الأحيان، حيث فرض المسلحون مبلغ 150 ألف ليرة على كل مواطن عند الخروج من شرق المدينة.

الأمر الآخر المعيق أمام هؤلاء، هو خشيتهم من أن يخرجوا من «تحت الدلف لتحت المزراب» حيث التخوف من احتمال الاعتقال بحجة البيئة الحاضنة، أو مساعدة الإرهابيين. ناهيك عن أن أكثرية المتبقين في شرق المدينة، هم ممن ليس لهم أي أقارب يلجؤون إليهم، وخشيتهم من أن يصبحوا مشردين على الطرقات، تحت رحمة هذه الجهة أو تلك كونهم لا يملكون إمكانية استئجار منزل آخر، بالإضافة إلى ضعف إمكانيات تأمين الاحتياجات الأخرى الضرورية.

■ مراسل قاسيون

250 ألف مواطن مدني يعيشون في حلب الشرقية تقريباً، وهؤلاء محاصرون ومطوقون داخلياً وخارجاً، بظروف شديدة القسوة منذ عدة أشهر، سواء من حيث الدمار الذي يحيق بأبنيتهم ومنازلهم، أو من حيث تأمين متطلبات حياتهم اليومية والمعاشية.

هؤل ورعب

هذا الجزء من المدينة يعتبر من المناطق الأكثر هؤلاً ورعباً، وذلك بسبب الظروف القاسية التي يعيش فيها الأهالي هناك، وخاصة على المستوى الأمني والمعاشي اليومي، ويزداد الهول والرعب يوماً بعد آخر بسبب استنفاد مخازين الأغذية والأطعمة والوقود ومتطلبات الحياة الأخرى، مع الدمار الذي لحق بالبنى التحتية والخدمات العامة من ماء وكهرباء وصحة وغيرها، ما أحال حياة هؤلاء إلى جحيم حقيقي.

ففي شرقي حلب، كل مواطن معرض بأية لحظة لأن يكون محط استهداف من قبل القناصة المنتشرين في أكثر من مكان، وعلى أكثر من محور من محاور هذا الطرف من المدينة، ناهيك عن إمكانية التعرض للقذائف المنهالة من هنا وهناك.

استثمار مباشر غير مكتمل

الإعلان عن الهدنة كان بالنسبة لأهالي المنطقة الشرقية من مدينة حلب متنفساً حقيقياً، حيث ما لبثوا أن استثمروهم بشكل مباشر عبر العديد من المظاهرات، التي خرجت بشوارع الأحياء الشرقية للمدينة مطالبة بخروج المسلحين، من أجل استعادة الحياة والاستقرار إلى مناطقهم. كما كان أيضاً بداية لطريق الخلاص من أهوالهم ومآسيهم، خاصة مع مرفقات هذا الإعلان الذي اقترن بفتح بعض

تنفس المدنيين في شرقي حلب الصعداء، بعد الإعلان عن الهدنة بوقف استهداف المناطق، التي تسيطر عليها المجموعات المسلحة، بمختلف مسمياتها وتبعياتها، في شرق مدينة حلب، من قبل القوات الجوية الروسية والسورية، مع فتح المعابر من أجل الخروج الأمان منها.

تعتبر معركة حلب مركبة وذلك لتشابك الفاعلين بها والمرشحين لخوضها، على أكثر من محور ومن أجل العديد من الأهداف والغايات

سكان مخيم الوافدين: «نريد الذهاب إلى العمل»!



البراز العودة وغياب الرقيب

وأما رحلة العودة، فتلك معاناة أخرى، لكنها أكبر فزد على قلة عدد السرايس ممارسات الإبتزاز التي يقوم بها السائقون، فيرفعون الأجرة كلما تقدم الوقت وبشكل غير مفهوم، أو مقبول، وتصل الأجرة عند ساعات المساء الأخيرة لحدود 500 ليرة سورية، علماً أن الأجرة المفترضة أساساً مرتفعة، وهي 200 ليرة، ويستثنى من هذه المعاناة اليومية بعض الموظفين في جهات حكومية، توفر لهم باصات المبيت، ولكن ماذا عن الباقين؟

أين باصات الدولة؟

يطلب المواطنون في مخيم الوافدين، من الجهات المعنية، التدخل من أجل حل معاناتهم هذه، عبر حلول قابلة للتنفيذ، أولها: وضع عدد معين من باصات المؤسسة

السرايس تؤخرنا

ازدادت الكثافة السكانية بمخيم الوافدين، بعد أن أصبحت المنطقة مقصد المهجرين وملاذ الهاربين من المناطق المجاورة، والبعيدة أيضاً، جراء الأعمال العسكرية فيها، وتبرز معاناة قديمة جديدة لدى القاطنين هناك، تتمثل بالمواصلات من وإلى المخيم فالنسبة الأكبر من سكان المخيم هم من الموظفين والعاملين خارج المخيم في القطاع العام والخاص ورغم أن عدد السرايس الموجودة على الخط يقارب 120مكرو باص، إلا أن ذلك لا يحل المشكلة المتمثلة بالتثقل، وخاصة فترة الصباح، بسبب تأخر السرايس عن البدء بالعمل تحت حجج وأعذار كثيرة، وطبعاً هذا لا يمكن التكيف معه نظراً لالتزامهم وتقديهم بأوقات الدوام المحددة.

كانما لا تكفيهم تداعيات الأزمة والأوضاع المعيشية الصعبة، يتمسكون بأعمالهم ووظائفهم، ولكن للحكومة طريقتهما في «التطيش» ولأصحاب السرايس طريقتهن بالاستغلال.

■ مراسل قاسيون

تقع منطقة مخيم الوافدين على تخوم الغوطة الشرقية، وتبعد عن دمشق حوالي 15 كم، إلا أن الوصول إليها من مركز المدينة يحتاج لاجتياز ما يقارب 40 كم، كون الطريق الرئيسي غير آمن، ولهذا كان الطريق البديل الذي يمر من المتحلق الشمالي، عبر مفرق السلمية الضاحية بطريق التفافي علماً بأن بعض أجزاءه ما زالت تتعرض أحياناً لإطلاق النار مما يهدد حياة المتنقلين عليه.

وقرى الأسد، وثانياً: تشديد الرقابة على السرايس وضبط مخالفاتهم المستمرة بحق المواطنين «فألي فينا مكفينا».

العامية للنقل الداخلي على هذا الخط، كي يستوعب العدد الكبير من المتنقلين يومياً، أسوة بالكثير من المناطق كضاحية الفردوس

«بهدلة» على الطرقات



■ مراسل قاسيون

أزمة النقل داخل العاصمة، وفيما بينها وبين الريف القريب والبعيد، تتفاقم يوماً بعد آخر، ومع تفاقمها تتزايد معاناة المواطنين، التي من المتوقع أن ترتفع مع دخول فصل الشتاء.

المشاهدات اليومية للازدحام، وخاصة بساعات الذروة صباحاً ومساءً، لم تعد خافية على أحد من المسؤولين عن واقع النقل، «المحافظة- النقل الداخلي- المرور- وزارة النقل» وغيرها، وتحديدًا في مراكز الانطلاق وبدايات ونهايات خطوط النقل، والسبب المباشر هو قلة وسائل النقل العاملة على الخطوط، وعدم تناسبها مع واقع ازدياد الطلب على الخدمة.

أوجه عدة للمعاناة

الضغط الكبير على وسائل النقل صباحاً، يؤدي إلى تأخر وصول الموظفين والطلاب إلى أماكن عملهم ودراستهم بالمواعيد المحددة، بالإضافة إلى تأخر شرائح أخرى من المواطنين عن إنجاز أعمالهم، سواء ما يتعلق منها بمراجعة الجهات العامة، أو القيام بمهامهم الخاصة.

أما في المساء، يصبح هذا الضغط أشد وطأة على المواطنين، وخاصة على خطوط النقل إلى المناطق التي يتوقف إليها النقل عند ساعات المساء الأولى، ما يؤدي إلى تقطع سبل عودة البعض إلى مكان إقامته وسكنه، أو الاضطرار لاستخدام سيارات التاكسي، مع الأخذ بعين الاعتبار الفرصة الاستغلالية التي ينتهزها أصحاب هذه السيارات على مستوى الأجور من حساب المواطنين.

بالإضافة إلى ما يتعرض له هؤلاء جميعاً، من مضايقات نتيجة شدة الازدحام بساعات الذروة، صباحاً ومساءً، والتي تصل أحياناً لحدود الإصابات نتيجة التدافع، أو المشاجرات التي تنجم عن ذلك في بعض الأحيان، ناهيك عما يتعرض له البعض من

سركات لمحاظهم وأشياءهم الأخرى بنتيجته، حيث أصبحت ساعات الذروة تلك أكثر استغلالاً من قبل ضعاف النفوس من النشالين المنتشرين على خطوط النقل، ومراكز الانطلاق الرئيسية، والذين يزدادون احترافاً وتشابكاً بعملهم يوماً بعد آخر. ومع إضافة المعاناة المزمنة من أجور النقل المرتفعة، التي أصبحت عبئاً يثقل كاهل المواطن على مستوى معيشتة، بظل تدهور الواقع الاقتصادي المعاشي عموماً، مع عامل الزمن المهدور على الطرقات، تصبح مشكلة النقل وتداعياتها أزمة، مضافة إلى أزمات المواطنين الحياتية اليومية، حيث أصبحت يوميات المواطن مقسمة بين «البهدلة» على الطرقات، والنهب والاستغلال عبر الأسواق، والتسول للخدمات.

ذرائع عديدة والأزمة قائمة

على الرغم من صحة الذرائع التي يقدمها بعض المسؤولين حول واقع سوء خدمة النقل وأسبابها، من عدم تقيد بعض السرافيس، أو بامتناعهم عن استكمال خطوط نقلهم الكاملة، والاكتمال بمنصف الخط، من أجل جني المزيد من الأرباح، أو بأن بعضهم يتعاقد على نقل بعض الطلاب مع بداية الموسم المدرسي، وغيرها من الذرائع الأخرى، ولكن ذلك لا ينفي مسؤولية الجهات العامة عن واقع الأزمة، خاصة وأنهم شرّعوا للشركات الخاصة الأبواب على مصراعها، للدخول بحيز الاستثمار، بهذا القطاع الخدمي، مع الكثير من المزايا والإعفاءات، بحجة تأمين النقل وتيسيره على المواطنين، على حساب النقل الداخلي العام، ومع ذلك لم تحل مشكلة النقل، بل تتفاقم وتتزايد.

أصبحت يوميات المواطن مقسمة بين «البهدلة» على الطرقات، والنهب والاستغلال عبر الأسواق، والتسول للخدمات.

تخليصها من صعوباتها وأزماتها، وتطوير إمكانياتها، من أجل تغطية النقص الحاصل بوسائل النقل العاملة على خطوط النقل كافة، والضغط الناجم عن ذلك بسببه، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة إعادة دراسة الحركة المرورية داخل المدن، عبر إعادة فتح بعض الطرقات، وإعادة النظر بتموضع بعض الحواجز المنتشرة عليها، بما يؤمن مرونة الحركة المرورية عليها، وبالتالي سرعة النقل والانتقال، بالإضافة إلى ضرورة تنفيذ مشاريع حيوية استراتيجية على هذا المستوى من أجل حل هذه المشكلة بشكل نهائي. وبهذا الصدد، نذكر بما تم تداوله مطلع العام الجاري من تصريحات حول ما سمي بمشروع نقل الضواحي، الذي كان من المفترض الإقلاع به من قبل الخط الحديدي الحجازي، وغيره من المشاريع الكثيرة التي أعلن عنها بفترات سابقة على مستوى النقل والمواصلات الطرقيّة، والتي لم ترَ النور حتى تاريخه.

بالنتيجة، يتضح بأن الإجراءات المتخذة لحل مشكلة النقل، تحت شعارات الخصخصة والتشاركية، وانكفاء النقل العام عن دوره بهذا المجال، لم تكن على المستوى المطلوب، كما لم تف بالنتيجة المطلوبة منها، بل زادت منها حتى غدت أزمة يعاني منها المواطنون يومياً، وخاصة بظل تزايد تعداد المقيمين في العاصمة وفي الريف الأمن، بفعل موجات النزوح خلال سنين الحرب والأزمة.

إعادة الاعتبار للنقل العام

هذه الأزمة ليست مقتصرة على دمشق وريفها فقط، بل أن الكثير من المحافظات تعاني من الأزمة نفسها، على مستوى النقل الداخلي فيها وبين أريافها، ومعاناة المواطنين عموماً تتزايد يوماً بعد آخر. وباعتبار بأنها أزمة عامة، ومسؤولية النقل هي مسؤولية عامة، فمن الأولى أن يعاد الاعتبار للنقل العام، المتمثل بالشركة العامة للنقل الداخلي، عبر

معاناة حي عشيرة بحمص!

■ مراسل قاسيون

استقطب حي عشيرة بمدينة حمص المنات من بعض المحافظات السورية، بفعل تداعيات الحرب والأزمة، وهؤلاء أقاموا ببعض المنازل في هذا الحي، عن طريق المختار، وبمعرفة وإشراف الجهات المسؤولة عن الحي إدارياً وأمنياً.

تفاجأ هؤلاء النازحين مؤخراً بالضبوط المنظمة بحقهم، من قبل عاملي شركة كهرباء حمص، بتهمة الاستجرار غير المشروع للكهرباء، حيث تمّ قرع الأبواب من قبل هؤلاء العاملين، وقاموا بتنظيم الضبوط المذكورة بحق النازحين.

مفاجأة صادمة

ثم أتت المفاجأة الأكبر، حيث تمّ إبلاغ البعض بمراجعة شركة الكهرباء من أجل تسديد المبالغ المترتبة بحقهم، والتي كانت كبيرة وصادمة، فقد وصلت فائتورة أحدهم لمبلغ 72 ألف ليرة، لم يعرف صاحبها كيف تم احتسابها، هل على أساس تقدير كمية الاستجرار، أم على أساس حساب الاستجرار التجاري أم غير ذلك؟ وقد قال صاحب العلاقة: «من غير المعقول ومن الإجحاف بحقنا كنازحين أن يتم تحرير فواتير بناءً على ضبوط مفاجئة، ونحن لم ننذر، كما لم يتم إعلامنا بشكل مسبق عن كيفية التعامل باستجرار الكهرباء، لا من قبل المختار، ولا من قبل شركة الكهرباء نفسها».

أقتراحات ليست ضمن الصلاحيات

بعض القاطنين بالحي من النازحين، عرض على شركة الكهرباء تركيب عدادات كهرباء، أو التعامل معهم على أساس استيفاء رسم شهري مقطوع، ولكن العاملين في الشركة أفادوا هؤلاء، بأن هذه الأمور ليست من صلاحياتهم.

معاناة متعددة

معاناة هؤلاء النازحين لم تقف عند حدود الإجحاف بحقهم، على مستوى تأمين هذه الخدمة فقط، بل وعلى مستوى تأمين الخدمات الأخرى كلها، والأهم من ذلك كله هو: ما يعانيونه على مستوى المساعدات والمعونات المقدمة لهم، حيث يغلب عليها طابع الفساد والاستغلال، بالإضافة لآلية التوزيع، التي تعتمد مبدأ «خيار فقوس»، حيث لا عدالة ولا انتظام بتوزيع هذه المعونات، على الرغم من الواقع المزري لهؤلاء على المستويات كافة، وخاصة على المستوى المعيشي، من حيث الوارد الغذائي وغيره من متطلبات الحياة الأخرى.

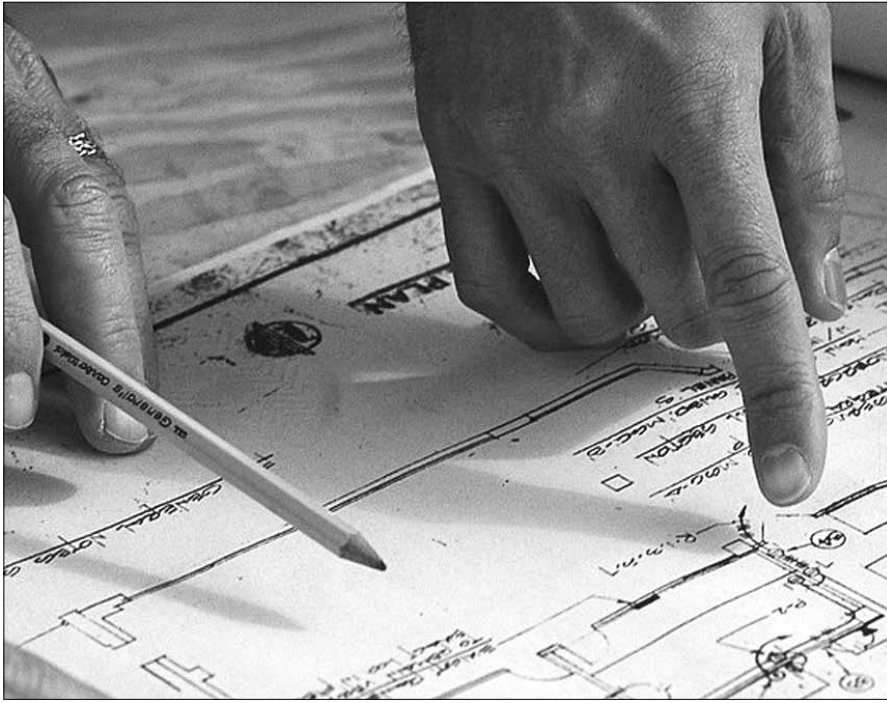
مطلب مشروع

هؤلاء النازحين في حي عشيرة بحمص، يطالبون: بإيجاد حل لمشكلتهم الكهربائية، خاصة وأنهم كانوا قد خرجوا من بيوتهم ومنازلهم بما عليهم من ملابس، ناهيك عما فعله بهم واقع الغلاء، والتدهور الحاد والعام لمستوى المعيشة، وذلك يتمثل بإعادة النظر



بالضبوط المنظمة بحقهم، كما إعادة النظر بطرق استجرار الكهرباء، وكيفية احتساب كمياتها ومبالغها المترتبة عليهم بالنتيجة. بالإضافة لمطلبهم، المتمثل بعدالة توزيع الإعانات وانتظام توزيعها عليهم، وذلك لحين انفراج أزماتهم مع بقية السوريين، بعودتهم إلى بيوتهم ومنازلهم وأعمالهم.

المهندس السوري وتبعات الأزمة



للسناديق الخاصة بالنقابة، بالتنسيق والتعاون فيما بينهما، على شكل قروض دون فائدة، مثلاً، كي تقوم بمهامها على مستوى تأمين مستوى العيش الكريم لهذه الشريحة، وفق الاقتراح سابق الذكر، المتمثل بأجر شهري مقبول للمتضررين من هذه الشريحة، والمتوقفين عن العمل حالياً، كي لا تقع الصناديق بالعجز، على أن يتم الاسترداد لاحقاً من ربيعة المشاريع القادمة على مستوى إعادة الإعمار، حيث من المفروض أن يكون للنقابة دور رئيسي، على هذا الجانب العمراني الكبير القادم، فهو يعتبر جزءاً من مهامها ودورها، بما في ذلك من ربيعة سيتم تحقيقها لمصلحة الصناديق أنفة الذكر، مع ما يعنيه ذلك من إمكانية ميسرة لتسديد أي قرض يمكن أن تحتاجه هذه النقابة، والأخذ بعين الاعتبار أن هذه المشاريع تحتاج إلى خبرة هذه الشريحة من المهندسين ومعارفها وعلمها، وبالتالي فإن الحفاظ عليها يعتبر من الضرورات الوطنية الملحة.

ولعل هذا الاقتراح يصب بهذا الاتجاه، لما فيه من مصالح مشتركة، للمهندسين كما لنقابتهم، بالإضافة للحكومة ودورها الآني والمستقبلي.

جزئي كحد أدنى، حفاظاً على كرامة العيش لهم ولعائلاتهم، وتغادياً لعواقب وخيمة قد يصلون إليها، من خلال شعور البعض منهم بالعجز عن تأمين لقمة العيش، ينعكس على أدائهم في العمل حالياً ومستقبلاً، وعلى التزامهم بقوانين هذه النقابة.

إن هذه المرحلة الصعبة التي يمر بها الوطن، تقتضي من أصحاب القرار اتخاذ القرارات الجريئة، ومحاولة تغيير وتعديل بعض القوانين البالية، والتفكير بإيجاد الحلول المناسبة لهذه الشريحة من المهندسين، بما يتلاءم مع الظروف القاسية التي يمررون بها، خاصة وأن هذه النقابة هي إحدى المنظمات المهنية التي تعمل في كنف الدولة، ومهمتها الأساسية تنظيم مزاول مهنة الهندسة في القطر، ورعاية مصالح أعضائها جميعهم.

اقتراح عملي

وبالتالي، فإنه من واجب النقابة أن تسعى لدى الحكومة، من أجل أن تمارس دورها على مستوى رعاية هذه الشريحة من المهندسين، وأن تضغط من أجل أن تأخذ المبادرة على هذا الجانب، من حيث إمكانية توفير التمويل اللازم

دخلهم الشهري بالنسبة نفسها أي 80-90% من دخلهم قبل الأزمة، وهذا الحال أدى إلى خروج النسبة العظمى منهم خارج دائرة العمل والإنتاج، وأصبحوا رافداً قوياً لشريحة العاطلين عن العمل في الوطن، مما اضطر البعض منهم إلى البحث عن فرص عمل أخرى تختلف نوعياً عن اختصاصاتهم ومهنتهم الحقيقية.

وتحول البعض الآخر مضطراً إلى ممارسة بعض الأعمال المختلفة الأخرى، من أجل تحقيق جزء من النفقات المفروضة عليه، كالمصروف اليومي أو تعليم أبنائه في المدارس والجامعات.. إلخ، بالإضافة إلى إقدام العديد من هؤلاء المهندسين إلى تقديم استقالاتهم وإغلاق مكاتبهم، من أجل الحصول على راتبهم التقاعدي الهزيل، الذي لا يتجاوز 25000 ليرة سورية، لمن أكمل سن التقاعد، عل هذا الراتب يسد جزءاً من رمق أسرته ومعيشتهم مستسلماً لمقولة «الرمد أشوى من العمى».

دور نقابة المهندسين

من المفروض في ظل الحالة الناشئة أن تقوم نقابة المهندسين، بما يمكن القيام به للتخفيف من تأثيرات الأزمة على المهندس السوري وخصوصاً إيقاف تدهور الحال المعيشي لهذه الشريحة، فلا رفع أسعار ورسوم التصديق للمخططات يفيد، لإحجام المواطنين عن تصديق المخططات، أو حتى الإقدام على بناء منازل جديدة بسبب أهوال الحرب، ولم تحاول النقابة اعتماد أية طريقة أو أسلوب لمساعدة المهندسين.

حيث كانت المحاولة الوحيدة واليتيمة بمنح قرض للمهندس بقيمة 50 ألف ليرة سورية لا غير، تستردها خلال عام بشكل شهري عام 2014.

مطالب تقتضي المسؤولية والجرأة

لا شك أن الأزمة في سورية طالت شرائح الشعب السوري جميعها، وخاصة على مستوى المعيشة والدخل، وشريحة المهندسين كانت من المتضررين بشكل كبير على أثرها. والمطلوب من نقابتهم العمل على إيجاد الحلول اللازمة لهم، ولو بشكل

فهؤلاء يخططون المدن والبلدات والقرى على مستوى المحافظة، وفق دراسات علمية خاضعة لتدقيق نقابة المهندسين السوريين في مختلف فروعها بالمحافظات.

مصادر الدخل

دخل هذه الشريحة يتم عن طريق الصندوق المشترك في النقابة، والذي عائداته تكون من رسوم الترخيص والتصديق للمخططات والمشاريع المذكورة.

قبل بداية الأزمة، أي حتى نهاية العام 2010 وصل متوسط الدخل السنوي للمهندس آنذاك في بعض المحافظات إلى مبلغ 700000 - 800000 ليرة سورية سنوياً من عائدات الصندوق المشترك، مما كان يؤمن له مستوى من المعيشة يليق بمهنة المهندس إلى حد ما.

وفور دخول الأزمة، تراجع وسطي هذا الدخل إلى حدود 120000 ليرة سورية من الصندوق المشترك سنوياً، حيث توقفت مجمل أعمال الترخيص والتصديق وعمليات البناء العامة والخاصة في سورية بشكل عام، وفي المناطق الساخنة بشكل خاص.

أسباب تراجع الدخل

مبررات هذا التراجع في العمل، هي: توقف المواطنين عن المغامرة بتنفيذ وترخيص هذه المنشآت، خوفاً من الدمار والحرب، إضافة إلى الغلاء الفاحش في كلفة مواد البناء، وتنفيذ المشاريع، وأجور اليد العاملة، وعدم توفرها في معظم الأحيان، إضافة إلى الفوضى التي لحقت بأعمال مجالس البلديات والمدن بعدم إمكانية متابعة المخالفات في البناء في مناطقها، لعدم القدرة على المحاسبة وملاحقة المخالفين وتغطيتهم بالرشوة والفساد، مما أدى إلى تراجع الأعمال النظامية في البناء والمنشآت والمشاريع العامة والخاصة بنسبة 80-90% عما كانت عليه قبل الأزمة.

خروج من دائرة الإنتاج

هذا الواقع المر انعكس بشكل سلبي وواضح على شريحة المهندسين العاملين في مكاتبهم الخاصة، في الكثير من المحافظات، حيث تراجع مستوى

تشكل شريحة المهندسين السوريين باختصاصات، المدني والمعماري والكهرباء والميكانيك، أصحاب المكاتب الهندسية الخاصة، في نقابة المهندسين السوريين، الكادر الفني العامل على دراسة وتنفيذ معظم المشاريع العامة والخاصة في الوطن.

المطلوب

من نقابة

المهندسين

العمل على إيجاد

الحلول اللازمة

لهم، ولو بالحد

الادنى، حفاظاً

على كرامة

العيش لهم

ولعائلاتهم.

ما هو مصير «التحقيقات المستمرة» لدى الجهات العامة؟!

تبعياتها الرسمية، بأن تعلن عن مال استكمال تحقيقاتها، وما وصلت إليه من نتائج على مستوى بقية المتورطين بالمخالفات والجرائم، كما أعلنت عن مقدماتها، عسى نلمس أن موضوع ضبط المخالفات والجرائم تجاوز العبارات المدونة والمسوقة، عبر الإعلام لحدود الحيز العملي التنفيذي، بحيث تطل المتورطين جميعهم فعلاً، كون هذه المخالفات والجرائم تتعدى عن كونها ذات طابع وبعد فردي، إلى كونها ذات طابع جماعي، على مستوى التخطيط والتنفيذ والاستفادة والمسؤولية الجرمية، ناهيك عن أبعادها على المستوى الوطني.

بالعبارة المذكورة أعلاه «التحقيقات المستمرة لكشف جميع المتورطين وإجراء اللازم بحقهم». بالمقابل، نادراً ما يتم الإعلان من قبل هذه الجهات نفسها عن مال استكمال هذه التحقيقات، والكشف عن ملابساتها وبقية المتورطين فيها، وكأن مفعول هذه العبارة يقف عند حدود توينها فقط، فلا متابعة ولا كشف عن بقية المتورطين ولا من يحزنون، أو أن هذه الجهات تقوم بمهامها على هذا الجانب، ولكنها تعتبر أن هذا الاستكمال للتحقيقات لا يعني المواطن، لذلك لا تلجأ للإعلان عنه! ولعلنا بهذا الصدد نطالب الجهات المعنية بضبط المخالفات، بمختلف

بشكل مباشر ويتم الإعلان عنها رسمياً، بالإضافة لما تحمله هذه النماذج والأمثلة من انعكاس مباشر على الواقع الاجتماعي والاقتصادي والأمن الوطني عموماً. مضمون المخالفات السابقة وحجمها، تستدعي غالباً أن يكون للمتلبس بها بعض الأعوان، كما بعض المستفيدين، المباشرين أو غير المباشرين، وذلك ما يفرض على منظمي الضبط في الجهات العامة المسؤولية أن يتركوه مفتوحاً لحين استكمال الإجراءات المتعلقة بهذا الجانب، وتحديداً على مستوى معرفة بقية المتورطين، كما ويتم الإعلان رسمياً من قبل الجهات الرسمية المسؤولة عن تنظيم هذه الضبوط

■ مراسل قاسيون

الكثير من الضبوط نظمت بحق المتلاعبين بقوت المواطن من قبل عناصر التموين، وخاصة تلك المتعلقة بتهرب الدقيق، أو المتعلقة ببيع وترويج مواد منتهية الصلاحية، أو ليست صالحة للاستهلاك البشري، كما الكثير منها نظم بحق مروجي المخدرات والمتاجرين بها من قبل عناصر وزارة الداخلية، وغيرها الكثير من هذه الأمثلة والنماذج من اليات ضبط المخالفات، التي تقوم بها العديد من الجهات العامة الأخرى، وفقاً لمهامها وصلاحياتها، والتي تمس حياة المواطن

كثيراً ما ترد عبارة «التحقيقات مستمرة لكشف جميع المتورطين وإجراء اللازم بحقهم» عبر الجهات الرسمية المعنية بضبط المخالفات، أو بمتابعة الجرائم التي يقوم بها البعض، على حساب أمن المواطن أو على حساب معيشتهم.

ما أن تراجع عجلة العنف، وتزيج للسلم مكاناً أوسع في سورية، حتى تبدأ مشاكل البلاد وأهلها الاقتصادية، والاجتماعية والتنموية، تنكشف بشكل أوسع، كـ«ويلات ملموسة» لا يمكن تسويقها، وموضوعة على طاولة الحل أمام الجميع.

إنقاذ الطبقة العاملة..

إنقاذ لسورية



90% من السوريين، هم من قوة العمل السورية وأصحاب الأجر، والذين كانت نسبة 30% منهم فقراء ما قبل الأزمة، وأصبحوا بمجموعهم فقراء بعدها.. والمفارقة أن هؤلاء «الأكثر ضعفاً»، هم المشكلة والحل في آن معاً، ف 90% من السوريين، هم سورية ذاتها، وأزمتهم هي التعبير عن أزمة البلاد العميقة، وفي الوقت ذاته، فإن حلاً جذرياً لمشاكل الطبقة العاملة السورية، هو حل للجزء الأعظم من مشاكل البلاد، وهو العمود الأساسي في نموذج إعادة إعمارها فعلاً.

وأكبر مشاكل الطبقة العاملة، هي أكبر مشاكل سورية، ونقطة ضعفها التي لا بد من تجاوزها في نموذج الإعمار القادم.. فعن أي المشاكل نتحدث، وما هي مفاصل حلها الرئيسية؟!

أولاً: البطالة.. جيوش المهمشين البطالة، هي قانون السوق الرأسمالية، الأكثر قسوة على القوى العاملة، فهي تحرم العامل الذي لا يمتلك سوى قوة عمله من حقه الطبيعي بالعمل، وبالتالي من قدرته على الاستمرار.

كما أن البطالة، و«جيش العاطلين عن العمل» كما يسميه كارل ماركس، تشكل ضغطاً على القوى العاملة، حيث يصبح عرض قوة العمل في السوق، أعلى من الطلب عليها، وبالتالي يصبح «سعرها» منخفضاً، أي تنخفض الأجور. ويصبح العمال الذين لا يجدون عملاً، قوة ضغط على العمال العاملين، ما يساهم في تقسيم الطبقة العاملة السورية، وإلقاء اللوم على بعضها البعض!

نسبة البطالة في سورية وصلت إلى 53% كما يقدر البعض، أي أن أكثر من نصف القادرين على العمل في سورية، لا يمتلكون عملاً ثابتاً وبالتالي، هم هائمون على وجوههم، يبحثون يومياً عن عمل مياوم، أو خدمة يقومون بها لأحد ما، علهم يحصلون على قوت اليوم. وجزء منهم أصبح يفترش الطرقات، وجزء أكبر يمتحن الأعمال غير الشرعية المتاحة كلها لتحقيق الدخل.

إن البطالة تدفع أجزاءً واسعة من القدرات البشرية، إلى التهميش والخيارات اليائسة، وبالتالي هي ليست خسارة للمجتمع فقط وكبح لإمكاناته، بل إن البطالة تصبح خطراً على استقراره..

علينا أن نتساءل جيداً: كيف استطاعت قوة مثل «داعش» على سبيل المثال، أن تجد قدرات بشرية سورية، تمتحن الوحشية! إن جزءاً هاماً من الإجابة يكمن في جيوش الشباب المعطل عن العمل، والمهمش اجتماعياً قبل الأزمة. إذا هذه هي البطالة، تعطيل لقوى المجتمع، وضغط على الأجور، وخطر على الاستقرار. فما الحل؟!

«يد عاملة» في قرار الاستثمار

«ما في شغل».. تتوسع البطالة عندما تتوقف قوى السوق عن توسيع عمليات استثمارها، نتيجة تراجع الربح ولأن النشاط الاقتصادي «ما بيوفي»! أي أن البطالة ناجمة عن قرار السوق، بعدم توسيع عمليات الاستثمار، بسبب المردود الضعيف، فكلما زادت كلفة عملية الاستثمار، وكلما قل مردودها، يقل توسع التشغيل، وتزداد البطالة.

ولذلك فإن حل مشكلة البطالة، هو حل وحيد، بالتشغيل، أي بتوسيع الاستثمار، بشكل منتظم ليلقي قدرات

القوى العاملة وإمكاناتها، كماً ونوعاً، مع ما يتطلبه هذا من زيادة مردود الاستثمار، بتخفيض كلف المستلزمات والمتطورة منها تحديداً، أي تطوير القاعدة الإنتاجية السورية.

أي أنه: يجب وضع خطة استثمارية وطنية، يكون القضاء على البطالة ضمن اعتباراتها، وعدم ترك الأمور لقرار السوق، التي تفضل بقاء هامش بطالة يساعدها على تخفيض الأجور.

في سورية، لم تكن هناك خطة استثمارية، «فالخطة» كانت تراجع الاستثمار الحكومي، ودعوة الاستثمار الأجنبي للاستثمار في سورية، فأثى فعلياً ليستثمر في العقارات والسياحة والخدمات بالدرجة الأولى، بينما بقيت المهمات الكبرى في الصناعة والزراعة والطاقة والنقل دونما توسيع، ونتجت فورة عقارية وتضخمية. وكانت النتيجة أن توسع الاستثمار بنسبة 11% سنوياً بين 2000-2010 جعل معدل البطالة عام 2011: 14,9% وحوالي 900 ألف سوري.

وهذا يوضح حجم البعد عن الضرورات، ففي عام 2008، وثقت الدراسات السورية، الحاجة إلى استثمار بنسبة 30% من الناتج لتشغيل الوافدين الجدد إلى سوق العمل.

الطبقة العاملة السورية، يجب أن نعي أن قرار الاستثمار، هو قرار يمسها مباشرة، لذلك فإن وضع نسبة التوسع الاستثماري التي تحقق التشغيل الكامل،

أن يستمر بصحته وعلى قيد العمل مع أسرته! وهذا مخالف للحقوق الطبيعية الإنسانية، بل ومخالف حتى للقانون الرأسمالي لتحديد الحد الأدنى للأجور، بالشكل الذي يبقي العامل على قيد العمل!

لذلك فإن حصول قوة العمل في سورية، على أجر يكفي لإعالة أسرة، وسد تكاليف المعيشة الضرورية، هو ضرورة الأولى والحد الأدنى. وهو ما يعني اليوم رفع وسطي الأجور في سورية بنسبة 650% تقريباً، أكثر من 6 مرات، لتكون الأجور كافية لتأمين حاجات: الغذاء-السكن-الملبس-التعليم-الصحة-النقل-الاتصالات-أدوات المنزل- وحاجات أخرى..

بينما تحتاج الأجور إلى زيادة بنسبة 500% لتأمين الحاجات الأشد ضرورة: غذاء-سكن-لباس-تعليم-صحة.

إن تراجع الأجور الحقيقية للسوريين، يتحول إلى عائق اقتصادي، وليس مسألة عدالة، وحقوق فقط. فقدرات الطلب والاستهلاك المحلي العام والخاص نسبة تقارب 50% من إمكاناتها في عام 2010.

وهو ما يجعل أصحاب الربح يذهبون إلى الأساسيات التي لا يمكن للعائلات السورية الاستغناء عنها، ويحققون فيها أعلى نسبة ربح، وتحديداً الغذاء، والمأوى.

يجب أن يستعيد أصحاب الأجور،

خلال فترة زمنية معينة، والدفاع عن توسيع الحصة السنوية المخصصة للتوسع الاستثماري من الناتج، ومن الموارد المتوفرة والمعبأة، هي مصلحة عمالية مباشرة، بالتالي عمال سورية يجب أن يشتركوا في قرار الاستثمار، ويدافعون عنه ويراقبون تنفيذه، لأنه مفتاح حل البطالة.

إن هذه المهمة ليست مستحيلة، فسورية في السبعينيات وصلت إلى نسبة توسع استثماري لم تنخفض عن 30% ووصلت إلى 52% سنوياً، وبلغت وسطياً 40% سنوياً، ولم تعاني سورية في تلك المرحلة من مشكلة البطالة، التي بدأت بالارتفاع في التسعينيات إلى نسبة تفوق 6%.

ثانياً- إفقار الأجور.. واستعادة حصتها

الظاهرة الثانية التي تواجه القوى العاملة السورية حالياً، وفي المرحلة القادمة، هي: الأجور المنخفضة، والمنخفضة إلى حد أنه يمكن تسمية ترك الأجور منخفضة لهذا الحد، بعملية إفقار مباشر.

حيث يسعى أصحاب الربح في سورية خلال الأزمة إلى «مص دم» الأجور حرفياً، أي توسيع حصة الربح من كل شيء تستهلكه الأجور، حتى من لقمة العيش الضرورية! حيث أصبح الأجر السوري الوسطي حالياً غير قادر على تغطية الغذاء الضروري لإنسان يجب

تتوسع البطالة عندما تتوقف قوى السوق عن توسيع عمليات استثمارها، نتيجة تراجع الربح ولأن النشاط الاقتصادي «ما بيوفي»!

خلاصة في السياسة..

إن حل المشكلات الجوهرية للطبقة العاملة السورية، أو أصحاب الأجور، هو حل للمشاكل الجوهرية في الأزمة الاقتصادية-الاجتماعية، في سورية، والتي يشكل حلها عملياً عصب نجاح نموذج وطني لإعادة إعمار سورية. والمشاكل الجوهرية التي تواجه القوى العاملة، هي البطالة، وانخفاض الأجور، وكلا الظاهرتين مرتبطتان ببعضهما البعض.

أما في الحلول فقد قلنا بأن الضرورة تفرض وضع خطة استثمارية وطنية، لتوسيع الموارد المتراكمة في النشاط الاقتصادي، بنسبة تزيد اليوم عن 30% من الناتج بالتأكيد، وربط هذه النسبة بالقدرة على امتصاص قوة العمل السورية المتعطلة والبالغة نسبة 53% من القوى العاملة.

وأما فيما يخص الأجور المنخفضة، وفق جميع القوى العاملة السورية، فإن المهمة الضرورية، هي زيادة الأجور لتغطي تكاليف المعيشة، أي زيادة الأجور بنسبة لا تقل عن 500%. أما في كيفية هذه الزيادة التي من المستحيل دفعها نقداً، فإن المفروض تعويضها استثماراً وإنفاقاً لتغطية الحاجات، أي من المفروض أن تتحول إلى زيادة في حصة الأجور من الناتج، لتنتقل من حصة أقل من 20% إلى حصة تتلاءم مع الضرورات، ولا تقل عن 50% أي نصف الناتج للأجور. «إن حصة تقارب 52% من الناتج في عام 2015 على سبيل المثال، تعادل حصول حوالي 3 مليون أسرة من أصحاب الأجور على دخل شهري 213 ألف ليرة وهو كاف لتغطية حاجات الغذاء والسكن والملبس والتعليم والصحة فقط».

وقد أشرنا إلى بعض الطرق الممكنة، لإخراج الغذاء من دائرة المضاربة والربح، عبر أجر عيني غذائي، بسلة غذائية مجانية تقدير تكلفتها إذا كانت من نصف الحاجات الغذائية الضرورية فقط: 1,2 مليار دولار، وأقل من 4,4% من الناتج، وهي حصة تذهب من الربح الاحتكاري في تجارة الغذاء، إلى أصحاب الأجور. بالإضافة إلى تخفيض كلفة السكن، عبر إصدار قرار بتصفير سعر أراضي الدولة، وتخفيض كبير لتكلفة المساكن المقامة عليها، أو التي ستقام، ما يعني تخفيض كبير لأسعار العقارات، وتقليل حافز المضاربة عليها، وهو ما يعني تحويل مباشر من حصة الربح العقاري، إلى الأجور، وغيرها من وجوه الإنفاق الاجتماعي، التي تصب في الأجور..

ولكن من سيقوم بهذه الحلول؟! لا يمكن أن تقام هذه المشاريع، وأن تتخذ هذه القرارات دون وجود جهاز دولة قوي، يركز الموارد، ويضع خطة استثمارية ومشاريع وطنية يكون قادراً على تنفيذها، والزام القوى الاقتصادية الأخرى، بالتقاطع معها..

ولكن لماذا لم يفعل جهاز الدولة السوري هذا سابقاً؟ الجواب بسيط، لأن القوى العاملة السورية ليس لديها أي تمثيل حقيقي، أو قدرة على الضغط على صناع القرار الاقتصادي في سورية، الذين يمثلون بسياساتهم مصلحة أصحاب الأرباح.

إن إنجاح نموذج إعادة إعمار، نواته مصالح عمل سورية وفقرائها، أي أكثر من 90% من أهلها، يتطلب أن يتدخل هؤلاء مباشرة عبر السياسة، ليفرضوا مصلحتهم على السياسة الاقتصادية، وليحولوا جهاز الدولة إلى أداة تدفع سورية ومعظم أهلها للأمام.



التي دمرت، والتي خسروا فيها تعب سنواتهم السابقة للأزمة.

إن إجراء كهذا كفيل بأن يحل جزءاً كبيراً من أزمة السكن أولاً، وأن يخفف إلى حد كبير من أسعار العقارات، شراءً أو اجاراً، ويقضي على جزء كبير من «شهوة» مال الاستثمار العقاري الذي، يحضر ليحول إعمار سورية، إلى صفقة عقارية رابحة، مخفضاً الربح حتى في الاستثمار العقاري، لتبقى فورة أسعار العقارات مكبوة وفي حدود دنيا في مرحلة إعادة الإعمار.

وفي هذه الحالة، فإن الحاجة إلى موارد مباشرة، هي عملية غير مطلوبة، بل أن إجراء كهذا، يؤدي عملياً إلى انخفاض في أسعار سوق العقارات، وارتفاع في الأجور الحقيقية، ويؤدي بشكل مباشر إلى تحويل جزء من الموارد من أصحاب الربح العقاري، إلى أصحاب الأجر، أي عملية إعادة توزيع للثروة.

مازوت- تعليم- صحة

يمكن أن نضيف أن نسبة الـ 500% التي يفترض أن تضاف للأجور، لتسد الحاجات الأساسية، يمكن أن تستخدم في استعادة دعم المحروقات، وتحديداً عنصر الوقود الأساسي، المازوت، الداخل في تكاليف كل شيء تقريباً، وما يؤدي إلى تخفيض ملموس في تكاليف المعيشة، وتحديداً عنصر النقل، وعنصر التدفئة. وكانت قاسيون قد أشارت إلى أن تكلفة إعادة سعر لتر المازوت إلى 30 ليرة، هي قرابة 450 مليون دولار، ولكنها تساهم في تخفيض مستويات الأسعار بنسبة الثلث 32% تقريباً، وفي هذا التخفيض زيادة للأجور الحقيقية بالنسبة ذاتها.

كذلك فإن كل إنفاق يضاف على تكاليف التعليم والصحة المجانية، وعلى تطوير هاتين المنظومتين الضرورييتين، هو ليس فقط ضرورة اجتماعية وتنموية، هو أيضاً زيادة مباشرة في حصة الأجور، وتقليص تكاليف التعليم والصحة، التي أصبحت مخصصة بمعظمها، بنتيجة تدهور المنظومتين.

المقدر في عام 2015: «6,3 مليار دولار من 27,2 مليار دولار». أما إذا خفضت تكاليفه بنسبة 40% فقط بعد رفع العقوبات، وبعد إزالة حصة الربح الاحتكاري في تجارة الجملة الخارجية، أو الداخلية، فإنه يشكل نسبة: 9,2% من الناتج التأسيري في 2015.

أي حوالي 2,5 مليار دولار سنوياً، ونسبة 9% من الناتج يمكنها تأمين سلة غذائية متكاملة العناصر مجاناً لحوالي 3 مليون أسرة سورية، أما إذا كانت مدعومة بنسبة 50%، أو إذا كان الأجر الغذائي العيني عبر السلة يغطي نصف المكونات الغذائية فقط، فإن التكلفة تنخفض إلى 1,2 مليار دولار، بالشكل الذي يحفز الطلب الزراعي، والصناعي-الغذائي، والتجارة المرتبطة بهما، ويخفض مستوى أسعار الغذاء في السوق، أما الخسارة الوحيدة هي حصة الربح الكبرى لتجار الجوع!

السكن.. «تصفير سعر الأرض»

أكثر من 60% من السوريين خسروا منازلهم التي جمعوا فيها «جنى عمرهم» وانتقلوا إلى مناطق أخرى، وهؤلاء يدفعون اليوم نسبة كبيرة من دخلهم على الإيجارات، التي أصبح مبلغ 60 ألف هو حدداً الوسطي في دمشق.

الربح العقاري في سورية، ابتلع الكثير من الموارد قبل الأزمة وخلالها، مع فورة أسعار الأراضي، الناجمة عن الاستثمار العقاري.

وهو الأمر الذي لا يمكن أن يستمر في مرحلة إعادة الإعمار، مع الحاجة إلى الكم الأكبر الممكن للموارد. لذلك فإن «إلغاء الربح العقاري»، أي تصفير أسعار الأرض، في المشاريع السكنية العامة أي على أراضي الدولة، هو واحدة من الطرق التي تخفف من تكاليف السكن، ومن أسعار الأراضي عموماً. وهذه العملية التي من الممكن أن تنطبق على أراضي الدولة أولاً، يمكن أن تنسحب على مشاريع المساكن العمالية، والمساكن التي يفترض أن تبنى لتعويض السوريين عن مساكنهم

قدرتهم على تأمين حاجاتهم الأساسية، القدرة التي سلبهم إياها أصحاب الأرباح الكبيرة. فكيف يمكن ذلك؟! هل يجب أو يمكن زيادة الأجر النقدي ستة أضعاف، ونقل الأجور من 34 ألف إلى 213-290 ألف ليرة؟!

إن المطلوب هو زيادة حصة الأجور من الناتج، التي تقل اليوم عن 20%، مقابل 80% للأرباح، سواء كانت هذه الزيادة في الحصة نقداً، أم عينا، أم عبر الخدمات التي تخفف من تكاليف المعيشة.

يجب البحث عن طرق تضمن تخفيضاً كبيراً في تكاليف الحاجات الأساسية: وسنأخذ نموذجين فقط، من سياسات ومشاريع وطنية عامة في المرحلة القادمة، تزيد حصة الأجور عبر تخفيض تكاليف الغذاء والسكن، المكونات الذان يشكلان 80% تقريباً من حد الفقر البالغ 213 ألف في سورية عام 2016!

الغذاء كأجر عيني بـ 9% من الناتج

تكلفة الغذاء الضروري اليوم لأسرة تبلغ 94500 ليرة، وحتى تأمين أجر بهذا المبلغ، يعني زيادة الأجور بنسبة 278%، لذلك فإن تخفيض أسعار الغذاء هو ضرورة أولى، حيث من الضروري، تحويل جزء من زيادة الأجر إلى أجر عيني غذائي، ليخرج الغذاء من دائرة الربح.

وذلك بإدخال تدريجي للمواد الغذائية الأساسية في سلة غذاء من المواد المنتجة محلياً، والمستوردة، الأساسية. ليكون مشروع الأجر العيني الغذائي، عبارة عن عملية ربط منظمة، بين أجزاء من الإنتاج الزراعي، والصناعة الغذائية، وبين عمليات تجارة خارجية، ومراكز توزيع داخلية.

إن سورية شهدت تجربة من هذا النوع في السبعينيات، وإن كانت غير كافية، وغير مستمرة.

بالأرقام التأسيسية، فإن تكلفة هذا المشروع وفق أسعار عام 2016، يمكن أن تشكل نسبة تقارب 23% من الناتج

40%

كانت معدلات البطالة في السبعينيات في سورية تقارب الصفر، حيث كان التوسع الاستثماري الواسع السنوي 40% تقريباً. بينما أصبح 11% بين 2000-2010. ولحل البطالة نحتاج إلى نسبة لا تقل عن 40% كنسب توسع للاستثمار سنوياً.

500%

زيادة الأجور يفترض ألا تقل عن 500%، لأن حد الفقر لتأمين الحاجات الخمس الأساسية هو 213 ألف ليرة في 2016، بينما تأمين تكاليف المعيشة يتطلب 290 ألف ليرة، أي زيادة 650%، على وسطي الأجور 34 ألف ليرة!

52%

إن حصة الأجور من الناتج يفترض أن تنتقل من أقل من 20%، مقابل 80% لأصحاب الربح، إلى 52% بالحد الأدنى، لأن هذه النسبة من ناتج عام 2015، تؤمن لأكثر من 3 ملايين أسرة عاملة، أجر شهري 213 ألف ليرة، أي حد الفقر فقط!

سورية في عيون الإسكوا..



صدر تقرير مسح التطورات النقدية والمالية في المنطقة العربية عن منظمة الإسكوا لعام 2016-2017، وقد جاء في التقرير أرقام حول النمو والتضخم في سورية نشير إليها، مع بعض التعليق:

25 مليار دولار ناتج!

قدرت الإسكوا تراجع النمو الاقتصادي في عام 2016 في سورية بنسبة -6,5%، أي أن الناتج المتوقع لعام 2016 هو: 25 مليار دولار تقريباً، بخسارة 1,78 مليار دولار عن ناتج العام الماضي الذي قدرته الإسكوا بحوالي: 27,2 مليار دولار. يعتبر معدل الانكماش في عام 2016، الأقل ضمن أعوام الأزمة، بعد عام 2011

44% تضخم 2016

أشار التقرير، إلى تقدير معدل تضخم سنوي لأسعار المستهلك لعام 2016، بنسبة 44% عن العام السابق 2015، وهي أعلى نسبة تضخم سنوية، منذ عام 2013. رغم أن المقاربات الواقعية لسلة الاستهلاك تشير إلى تضخم الأسعار خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2016 بنسبة أعلى، حيث وفق مؤشر قاسيون لأسعار المستهلك، ارتفعت تكاليف المعيشة لأسرة في دمشق، من 178 ألف ليرة في بداية العام، وصولاً إلى 290 ألف ليرة في نهاية شهر 9-2016، بمعدل تضخم بلغ 162% خلال عام 2016! حتى سعر الصرف، كأحد أدوات قياس ارتفاعات الأسعار، قد انتقل من 311 ليرة مقابل الدولار، وصولاً إلى 517 ليرة مقابل الدولار، بنسبة ارتفاع 166%.

الدين الحكومي 55% من الناتج

أشارت الإسكوا إلى أن الدين الحكومي في سورية، قد بلغ نسبة 55% تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015، أي أن مجموع دين الحكومة من المصرف المركزي، المتراكم منذ ما قبل الأزمة، والمتوسع خلالها، قد بلغ قرابة 14,9 مليار دولار. بينما الدين الخارجي قرابة 18% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2015، أي حوالي: 4,8 مليار دولار.

ما يجعل إجمالي الدين قرابة 20 مليار دولار، ثلاثة أرباعه تقريباً دين داخلي، أي بالليرات السورية، ومن المصرف المركزي إلى الحكومة، أي يمكن تسويته في حال تم توسيع الناتج المقابل لهذه الكتلة النقدية، أي التقليل من آثارها التضخمية.

12,5 مليار دولار

أشار التقرير إلى أن إجمالي الاحتياطي السوري، باستثناء الذهب، قد وصل في نهاية عام 2012 إلى قرابة 12,5 مليار دولار، بتراجع عن قرابة 18 مليار دولار في بداية عام 2011. وكان تقرير لصندوق النقد الدولي، صادر في منتصف العام الحالي، قد أشار إلى أن الاحتياطي السوري، قد انخفض إلى 700 مليون دولار، ومن الملفت أن تقرير الإسكوا لم يأخذ بهذا الرقم، ولم يذكره إطلاقاً.

7,6 مليون نازح!

أشار التقرير إلى أن عدد السوريين النازحين داخل سورية قد بلغ 7,63 مليون نازح، وهي المرة الأولى التي يتم تعديل الرقم المتداول حول تعداد النازحين داخلياً، بعد أن كان الرقم المتداول منذ نهاية عام 2013، يشير إلى ما يقارب 6,5 مليون نازح. بزيادة أكثر من مليون نازح داخلي، جزء منهم يحصل على مساعدة المفوضية السامية لشؤون اللاجئين.

كذلك الأمر عدل التقرير في رقم اللاجئين السوريين للخارج ليبلغ حوالي 4,83 مليون، بعد أن وصلت تقديرات الرقم إلى ما يفوق 5 مليون لاجئ بين الإقليم وأوروبا. وتعود هذه الأرقام إلى تاريخ أذار- 2016، بحسب التقرير.

50,7% نساء

وفق التقرير فإن التركيبة العمرية

وصف التقرير فإن التركيبة العمرية للاجئين السوريين المسجلين، النسبة العظمى منها النساء بين 18-59 سنة، بنسبة تقارب 24% من مجموع اللاجئين المسجلين، أي حوالي 1,1 مليون امرأة، وحوالي مليون رجل بين عمر 18-59 سنة. بينما نسبة الأطفال بين أقل من سنة وصولاً إلى 11 سنة تبلغ 18% من اللاجئين أي حوالي: 870 ألف طفل.

لللاجئين السوريين المسجلين، النسبة العظمى منها النساء بين 18-59 سنة، بنسبة تقارب 24% من مجموع اللاجئين المسجلين، أي حوالي 1,1 مليون امرأة، وحوالي مليون رجل بين عمر 18-59 سنة. بينما نسبة الأطفال بين أقل من سنة وصولاً إلى 11 سنة تبلغ 18% من اللاجئين أي حوالي: 870 ألف طفل.

خسارة 20% من السوريين!

أشارت تقديرات الإسكوا، إلى أن سورية خسرت خمس سكانها خلال الأزمة، بين القتلى الذين أوصلهم التقرير إلى حدود 470 ألف، بالإضافة إلى موجة الهجرة.

فصلت الإسكوا القليل في طرحها لمراحل إعادة الإعمار في سورية، ونقلت حاجة الاستثمار في مرحلة إعادة الإعمار من أكثر من 200 مليار دولار كانت مصرحة سابقاً، إلى قرابة 183 مليار دولار، وهو ما سنعود إليه لاحقاً..

الحكومة يكفيها 15%.. والسعر «ما مختلف»!



السعر ذاته، الذي يزود به التجار المستوردين، الوزارة ومؤسساتها في الحالة العادية؟!

الحكومة لا تريد من سوق المواد الغذائية التالية: الأعلاف والرز والسكر والشاي والسردين والتونا والزيت والسمون النباتية، إلا نسبة 15%، ودون شروط على السعر!

بأن يكون الدفع الحكومي مباشر عند استلام البضاعة في المرافئ، وأن يعفى التاجر من تسليم الدفعة الثانية في حال امتناع أي مؤسسة عن دفع المستحقات، لأي سبب.

والملفت، أن المفاوضات لم تتناول موضوع السعر، أو إلزام بنسب ربح، فما الفارق حينئذ، إن كان السعر هو

أعادت الحكومة إحياء قرارها القديم، بإلزام مستوردي المواد الغذائية الأساسية بتسليم نسبة 15% من كميات مستورداتهم إلى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، والقرار لا يزال في إطار المباحثات والمشاورات حول الآليات، حيث وضعت غرف التجارة شروطاً مقابل تنفيذ القرار،

محدودو الدخل السوريون

يقترضون حاجاتهم الشهرية؟!



صرح مدير مصرف التسليف الشعبي: بأن المصرف قد أقرض خلال هذا العام محدودي الدخل السوريين بمبالغ مجملها 7,6 مليار ليرة سورية، لـ 30250 مقترض! أي بوسطي إقراض يقارب 250 ألف ليرة سورية للمقترض، أي أقل من وسطي تكاليف المعيشة الشهرية، لأسرة سورية من خمس أشخاص في دمشق، والتي بلغت 290 ألف ليرة في نهاية شهر 9-2016.

ومبلغ 250 ألف، يعادل في دمشق اليوم أجرة أربعة أشهر، واستهلاك الغذاء الضروري لأسرة خلال شهرين ونصف!

وينبغي الإشارة إلى أن السوري الحائز على هذا القرض، عليه أن يدفع فائدة تقارب 37%، أي أن يعيده مع إضافة مبلغ 92 ألف تقريباً، خلال فترة زمنية معينة. يعادل وسطي الإقراض الحالي مبلغ 460 دولار تقريباً، وفق سعر الصرف المتداول في السوق اليوم، والقريب من 540 ليرة مقابل الدولار، أي أن محدودي الدخل في سورية، يحصلون على قروض تقارب الحد الأدنى للأجور في لبنان!

فالسوريون يقترضون اليوم، حاجات استهلاكهم الشهرية! وهذه القروض، ما هي إلا «دينة» من الحكومة، تضاف إلى قائمة الديون، التي «يمشي» بها أصحاب الأجور حياتهم اليومية..

عندما انتهت الحرب العالمية الثانية بالانتصار الأمريكي، انطلق الدولار ليعلن النظام النقدي العالمي الجديد، وأصبح البنك الفيدرالي الأمريكي، وهو أول البنوك المركزية الخاصة، ونموذج «استقلالية البنوك المركزية»، أصبح مصدر طباعة الدولار العالمي، تلك الطباعة التي أطلق لها العنان بعد السبعينيات، عندما أعلن نيكسون فك ارتباط الدولار بالذهب.

هجوم على «مضخة المال الأمريكي»!



ليست مصادفة أن تكون بداية السبعينيات هي نقطة انعطاف في النظام النقدي العالمي، حيث أن بداية هذا العقد، كانت نهاية «المرحلة الذهبية» مرحلة النمو السريع في أوروبا تحديداً عقب الحرب، هذا النمو الذي لا ينفصل في أوروبا عنه في الولايات المتحدة، بعد أن تشابكت رؤوس الأموال الأوروبية والأمريكية في خطة مارشال لإعمار أوروبا.

قاسيون

ومع تعمق الأزمة، انتقل اللوم ليصب على عملية الأمولة، مع نسبها لمرحلة الثمانينيات، وبدأ التحليل يحاول قسراً أن يفصل هذه العملية عن نقطة انطلاقها في سياسات طباعة الدولار الرخيص، وعن جذرها العميق الكامن، في أن الاتجاه نحو القطاع المالي، هو ردة الفعل الوحيدة لرأس المال العالمي، ليضمن استمرار معدلات الربح السريعة.

حيث تحول هذا القطاع إلى الآلية التي تضمن امتصاص الربح من كل مواضع الإنتاج والنمو في العالم، التي كانت تتخبط واحدة تلو الأخرى في دوامة البورصة العالمية، والمؤسسات المالية الكبرى.

اليوم، تخطو الأزمة مرحلة أعمق، وينتقل اللوم ليصب على السياسة النقدية العالمية، وعلى النظام النقدي العالمي، بل وبالتحديد على البنك الفيدرالي الأمريكي، مركز طباعة الدولار العالمي. حيث شهد العام الحالي ظهور اتجاه اقتصادي واضح في الولايات المتحدة، وفي أوروبا، يناهز «بايقاف» سياسة المال الرخيص». والملفت، أن هذا الاتجاه يضم أقطاباً في رأس المال العالمي، مثل روتشيلد، الذي انتقد بحدة سياسة التيسير الكمي الأمريكية - الأوروبية - اليابانية، واعتبر أنها تغرق الاقتصاد العالمي بالدين الذي قد لا يُسدد، مطلقاً سلسلة كبرى من الأزمات.. ويدعو هؤلاء إلى إنهاء حقبة تسلم السياسة النقدية زمام الأمور، والعودة إلى سياسة مالية أكثر فعالية، ليذكروا من ضمنها: زيادة الإنفاق الحكومي على البنى التحتية، وتغييرات في السياسة الضريبية وغيرها.

إشارات أخرى يمكن أن يكون لها دلالة في

لقد كان الإعلان عن اللجوء إلى هيمنة المال الرخيص، الدولار المطبوع بكلفة لا تتجاوز بضعة سنتات أمريكية، والمصدر للعالم كورقة نقدية تقابل بضائع بـ 100 دولار! حيث كان الدولار المدعوم بالهيمنة الأمريكية الاقتصادية والعسكرية، وبنجاحات مرحلة ما بعد الحرب، وبتوسع الطلب والتجارة العالميتين، وبزيادة معدلات الربح من أدوات الاستعمار الحديث في دول العالم الثالث، وبفعالية المؤسسات الدولية الاقتصادية الأمريكية: صندوق النقد الدولي - البنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، الدولار ومن خلفه هؤلاء كلهم، هو الأداة الأجدى، لإخفاء معدل الربح المتراجع في الصناعة أوروبياً، ولاحقاً أمريكياً.

إن هذا المنعطف في السبعينيات، هو القاعدة للتوسع الكبير اللاحق، للقطاع المالي في الثمانينيات، أو ما يسمى اليوم بالأمولة، لتأتي لاحقاً أزمة عام 2008، وتتفجر الفقاعة الأكبر، مفجرة سلسلة أزمات مالية، انتقلت حكماً إلى تعبيراتها الاقتصادية العميقة، في الركود الاقتصادي العالمي اليوم.

من البنوك للأمولة للفيدرالي..

التفسيرات ومحاولات تركيز اللوم على إجراءات محددة أو سياسات محددة، كانت السلوك المتوقع من الفكر الاقتصادي العالمي، المضطر للتعامل مع الأزمة العميقة للرأسمالية. حيث بدأت في عام 2008، بإلقاء اللائمة على «جشع» البنوك وشركات الاستثمار المالي، وعلى القرارات الخاطئة لمدراءها التنفيذيين!

ولكن ماذا يعني الهجوم على حقبة الاعتماد على «طباعة المال واشتقاقه» الممتدة منذ السبعينيات؟! إنه يعني مهاجمة الركن الأساسي في مرحلة الهيمنة الأمريكية على الاقتصاد العالمي، ويشير ربما إلى عدم استعداد قوى رأس المال العالمي أو بعضها، لانفجار أزمة الدين الجديدة، وعدم القدرة على التحكم بها والخوف من نتائجها. لذلك قد يكون السعي للتخلص من «مضخة المال العالمي الأمريكية»، أهون من استمرارها وتسريع اندلاع الأزمة، وحتى ولو كانت هذه المضخة هي آخر أدوات مواجهة انخفاض معدل الربح العالمي..

هذا السياق: ترامب وهجوم حملته على البنك الفيدرالي الأمريكي، وحديث مستشاره بعد الفوز لفلايننشال تايمز عن الانعطاف نحو سياسة مالية، وإيقاف سياسة الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي: «الذي أنهك الاقتصاد بالمال السهل»..

هجوم على «أمريكا العالمية»!

من الواضح أن حقبة استخدام «المال الرخيص» عبر العالم، المتدفق من منابع البنوك المركزية للدول المتقدمة تشارف على الانتهاء، فالاحتياطي الأمريكي ذاته يتحدث عن رفع أسعار الفائدة..



الأدنى لا تحمل من القيمة ما يكفي لسداد الحاجات الملحة من طعام وتنفق وإلى ما هنالك..

وبكل الأحوال فإن الخطوة تدل على عزم هندي رسمي واضح على نقل اقتصاد البلاد خطوة إلى الأمام، عبر زيادة مناعتها ضد الفساد، وعبر تنظيم وضبط الأسواق الموازية ووضعها تحت الرقابة.

التداول «الكاش» التقليدي، وكذلك فإنهما تسمحان للدولة بتحصيل الضرائب بصورة أفضل.

إن من بين الأمور التي ستدفع هاتين الطريقتين قدماً، هي الفوضى المؤقتة التي ستعمر الهند، ريثما تنتهي عملية تبديل العملة، فمعظم الهنود سيقفون دون نقود تقريباً خلال أيام هذه العملية، فالنفقات

المصرفية الرسمية، وهذه العملية تحتاج ممن يقوم بها أن يثبت أن الطريقة التي تحصل بها على ادخاره هي طريقة شرعية، وهذا فقط بالنسبة لادخارات التي يزيد حجمها عن رقم محدد.. وبذلك فإن أموال الفاسدين ستخضع لسؤال «من أين لك هذا؟» ولكن من حسن حظ الهنود أن السؤال سي طرح باللغة الهندية وعلى الطريقة الهندية.. وليس على الطريقة السورية!

لا تخلو الخطوة من صعوبات تقنية، فنظام الدفع في الهند لا يزال يعتمد بشكل أساسي على العملات الورقية، التي تحتل الصدارة ضمن إجمالي الدورة النقدية، أي أن الدفع عبر تطبيقات الهواتف الذكية، وكذلك عبر البطاقات الائتمانية، لا يزال غير شائع في الهند.

ستسمح هذه الخطوة بإعطاء دفعة إضافية لفكرة تعميم الدفع، عبر البطاقات وعبر تطبيقات الهواتف الذكية، وهما طريقتان تسمحان للدولة بإمكانيات تعقب حركة الأموال، بصورة أفضل بما لا يقاس من

عماد صائب الخالد

تأتي هذه الخطوة ضمن سلسلة من الخطوات التي تقوم بها الحكومة الهندية لمحاربة المال الأسود، ولضبط الأسواق الموازية، ذلك أن أرقام هذه وتلك ضمن الهند هي أرقام مهولة.. إذ تقول الإحصاءات أن 9 من أصل كل 10 عمال هنود يعملون خارج السوق النظامية.

كذلك فإن خمس الناتج المحلي يجري إنتاجه خارج القنوات النظامية، يضاف إلى ذلك أن القسم الأكبر من الادخار الذي يحوزه الهنود هو ادخار خارج المنظومة المصرفية.. وإن عمليات الادخار هذه تتخذ شكل تجميع عملة بالفئتين الكبيرين «500 و1000 روبية» إلى جانب ادخار الذهب.

إن الخطوة التي أعلنها رئيس الوزراء الهندي، تعني أن أصحاب الادخارات النقدية بالعملة الهندية أمام واحد من احتمالين، فإما أن تتحول مدخراتهم إلى لا شيء، أو أنهم مجبرون على تمريرها ضمن المنظومة

العملة الهندية.. مفاجأة «مودي»!

فجر رئيس الوزراء الهندي، ناريندرا مودي، يوم الثلاثاء الماضي، 8 تشرين الثاني، مفاجئة مالية من عيار ثقيل. حيث أعلن عبر كلمة مسجلة بثت على التلفزيونات الرسمية الهندية أن الفئتين الأعلى من العملة الهندية «500 روبية و1000 روبية وتعدان 7,5 و15 دولاراً على التوالي» ستصبحان بلا قيمة خلال فترة قصيرة جداً. وأن على حملة هاتين الفئتين أن يسارعوا إلى تبديلها عبر المصارف الرسمية خلال هذه الفترة.

التغير المناخي خطيئة رأسمالية يزول بزوالها



بكرار الخيار المضلل بين «فرص العمل والنمو» بل عليها أن تحاول إيجاد طريقة إيجابية لإعادة الاستثمار في المشاريع العادلة اجتماعياً. كما طرحت مشكل السكان ومشكل جلب «المستهلكين الفائقين» إلى العالم.

هل هنالك حلول للوضع الراهن؟

إن تأكيد كلاين في كتابها على أن الوضع القائم البائس المتمثل في «رأسمالية كوارث يغذيها التغير المناخي، والتربح المُقنَّع في شكل تخفيض الانبعاثات، والحدود المخصصة شديدة العسكرة، وربما اللجوء إلى الهندسة الجيولوجية عالية المخاطر، عندما تخرج الأشياء عن السيطرة» لا يفيد بـ«أنا الآن جميعاً في منطقة التضحية». لا ينفي أنها تركت بصيصاً من الأمل في أن حركات العدالة المناخية والتعبئة الاجتماعية يمكن أن تقدم مستقبلاً بديلاً، باقتراح فكرة حبل النجاة المتمثل في «أنا نستطيع تحديد طريقنا إلى التغيير». هل يمكن أن تقدم الرأسمالية حلولاً؟

الفقر والاستهلاك الفائز جزءاً من المشكلة، لا من الحل

ما طرحته كلاين في كتابها، هو في حقيقة الأمر ليس غريباً عن مشاغل السياسيين المعنيين بالأساس، بإيجاد حلول للمعضلة المناخية التي أضحت تؤرق العالم، فقد سبق للرئيس الفنزويلي، نيكولاس مادورو، أن عبّر عن أسفه حيال الوضع المناخي الذي صار عليه العالم، خاصة أن الدول الغنية ما زالت تواصل اقتراح حلول لتقديم النموذج الرأسمالي المدمر على أنه قادر على الاستجابة للمشاكل الخطيرة، التي تمّ إنشاؤها في السنوات المائة الأخيرة». مؤكداً «أن الشركات الرأسمالية العابرة للقارات لا يمكن أن تصبح بين عشية وضحاها قاطرة لإنقاذ كوكب الأرض». وبهذا، يؤكد مراقبون على أن الرأسمالية التي تسببت في هذه المشاكل المناخية كلها، جراء تغولها وبحوثها الدائم عن الربح دون حساب العواقب، لا يمكن لها أن تقدم حلولاً لما أفسدته على مدى عشرات السنين.

■ نقلاً عن موقع الحوار المتمدن بتصرف

إلى معالجة «سياسة القوة البشرية»، ويمكن قراءته على أساس أنه مثال آخر عن انتقاداتها العميقة للرأسمالية، والقوة الجامحة للسوق الحرة. يقدم الكتاب شرحاً للأفكار المقترحة في كتابها السابقين «لا شعار» و«عقيدة الصدمة». كما تشدد كلاين على ضرورة الانتباه إلى الدور الذي يلعبه الجشع «الذي حرزته بالكامل القوانين والرقابة المهلهلة» في المجتمعات الحديثة.

ما علاقة المشاكل المناخية بالفقر؟

في كتاب «هذا يغير كل شيء» تقوم كلاين بما تحسن القيام به أكثر من أي شيء آخر، أي الاستفادة من دوافع الحراك الاجتماعي. حيث تبحث كلاين عما هو أبعد من النمو بوصفه المحدد الذي نضعه للقوة الاجتماعية، فهل نحن بصدد دخول مرحلة ما بعد النمو؟ «الثابت، وفق كلاين، أن التقارير الأخيرة المتعلقة بالاقتصاد المناخي الجديد، لا تكاد تفعل شيئاً لتحدي التماثل الحالي في الآراء، الذي يدعم ما تسميه بـ«الواجب الأساس الموجود في صميم مداولنا الاقتصادي الحالي: النمو أو الموت».

غياب العدالة الاجتماعية والبيئية يحول دون إرساء عدالة مناخية.

وبذلك فإن أفكار كلاين المنتقدة لاستراتيجيات التلطيف الحالية، قد تصف كذلك «التجارة في التلوث»، خاصة تلك التي تستخدمها أوروبا حالياً لتنظيم الانبعاثات من قطاع الطاقة. حيث يتضمن هذا القسم عدة أمثلة لطرق مبتكرة جديدة في وصف مشاكل قديمة، مثل استعمال «النزعة الاستخراجية» و«الطاقة القصوى» لوصف العقلية التي نتناول بها الموارد الطبيعية للكوكب ووصف الفحم الحجري كإسفجة تحد من الكربون لملايين من السنين. يكتسب القسم المخصص للحديث عن «الحرب على العلم» أهمية قصوى، خاصة أنه يتحدث عن المفارقة البيغية المتمثلة في ادّعاءات صناعة النفط والغاز، وتقديمها على أنها بديل علمي واقعي ونظيف. في حين أن هذه الصناعة نفسها تهجم الدراسات العلمية المتعلقة بآثار التغير المناخي والتلوث البيئي. تقرّ كلاين بأن البشرية مطالبة بعدم الاقتناع

■ نموحي كلاين

المشاكل المناخية التي أضحت تهدد الوجود البشري على الأرض، لم يعد الحديث عنها أو عرضها للنقاش سواء في ندوات تقام لهذا الغرض، أو على صفحات الكتب والصحف والمجلات، يمرّ دون إشارة مزيد من الجدل حول الحلول التي تطرحها تلك المحاولات. خاصة فيما يتعلق بفرضية أن الرأسمالية، هي المتسبب الأول في تلك المشاكل. يودي التغير المناخي بحياة 150 ألف شخص سنوياً، وقد سبق أن حكم على 20 بالمئة من الأنواع الحية البرية بالانقراض مع حلول العام 2050. كما سبق أن بدأ يكبد صناعات العالم خسائر بمليارات الدولارات كالصناعات الزراعية، إضافة إلى تكاليف التنظيف جراء ظروف مناخية قصوى. لكن ما حدث ويحدث ليس بهول ما قد يأتي في المستقبل، وفق المحللين ذاتهم، فإذا تقاعس العالم عن التحرك لكبح سرعة عواقب التغير المناخي، سيتفاقم عدد البشر المهددين وترتفع نسبة الكائنات الحية المعرضة للانقراض من 20 بالمئة إلى الثلث، بينما من المتوقع أن تؤدي العواقب المالية للتغير المناخي إلى تجاوز إجمالي الناتج المحلي في العالم أجمع، مع حلول العام 2080.

من المسؤول عن التدهور المناخي؟

«هل نحن على الطريق الصحيح؟ هل نفلح الأشياء الصحيحة لأنفسنا والمستقبلنا؟ وهل هذا هو أفضل ما نستطيع فعله في ما يتعلق بالمناخ؟» من ثمّ تمحورت جلّ الأجوبة التي قدمتها صاحبة، حول فكرة مركزية تتعلق بمفهوم العدالة الاجتماعية والبيئية، فـ«الحلّ للاحتباس الحراري العالمي مثلاً: لا يتعلق بإصلاح العالم بل هو منوط رأساً بـ«إصلاح أنفسنا»، وفق تعبير كلاين. لم تتوقف الكاتبة عند طرح المشاكل فحسب، بل عمدت إلى تقديم الحلول، حيث أشارت إلى أن هذه المشاكل سرعان ما تكملها الحلول التي تتمثل في أفكار الأمل، وما يستطيع الأفراد فعله بشكل مختلف، واقتراحات لحلول اجتماعية جذرية، شأن الملكية العمومية للخدمات الأساسية التي توفرها قطاعات الطاقة والنقل والمياه. كما تقرّ الكاتبة كلاين بدورها، بأن كتابها لا يُقدّم وقائع مهمة حول علم المناخ، بل يهدف أساساً

وجدتها

■ د. عرب المصري



عصر القمامة

في وقت لاحق من الآن، بعد عشرات الملايين من السنين من الآن يمكن للجيولوجيين الميدانيين العاملين في الحقل، أن يحددوا قاعدة الأنثروبوسين «عصر الإنسان» بالظهور الأول للقمامة، لأن القمامة هي أكثر وضوحاً بكثير، وفي كل مكان من بقايا البشرية.

ظهرت القمامة الإنسانية أولاً في أفريقيا، خلال أواخر العصر الحديث «البليوسين» على شكل أدوات حجرية. حيث كانت الأدوات الحجرية القديمة التي عثر عليها في جونا في إثيوبيا، من وجهة نظر التطبيق الجيولوجي والبيئة القديمة مصنوعة من مواد خام مختارة بعناية، ووجدت في المشاهد القديمة على هوامش السهول الفيضية ويمكن مناقشة الأسباب المحتملة لظهورها المفاجئ بدلاً من الظهور التدريجي.

بدأت القمامة تتراكم فعلاً في العصر الحجري الحديث، عندما استقر الناس، ويمكن دراسة تكوين التراكم الكبير والكيميائية الجيولوجية للقمامة، من المواقع الأثرية في العصر الحجري الحديث، كما في وسط تركيا. إن أكثرية القصص الأثرية هي مجرد نتيجة لأكوام القمامة الكبيرة، التي تقوم بدور الحفاظ على السجل الجيولوجي المستقبلي. جسد، ويهيمن على التل في أسبكي في تركيا من بقايا حطام البناء ورماد الحطب، والعظام الصغيرة والزجاج البركاني الأسود. ويحتوي كيميائياً وينسب مرتفعة بشكل واضح، شوارد قابلة للذوبان من الكلور والنترات وتصل نسب الأزوت إلى 13 ٪. حيث يمكن التكهّن أن هذه الأملاح مستمدة من البولة البشرية، ولكن ربما يكون معظمها من الحيوانات. إن وفرة من البول ترتبط بتدجين الحيوانات في وقت مبكر جداً.

كان أول ظهور للقمامة عالمياً غير متزامن تماماً، وربما يكون ذلك إعلاناً لعدم أهلية القمامة، علامة قصيرة المدى على الأنثروبوسين القاعدي. ومع ذلك، فبعد عشرات الملايين من السنين من الآن سيتعرف الجيولوجيون الحقلون علينا من قمامتنا، حيث يقترب انتهاء حقبة الحياة الحديثة «عصر الثدييات» بصعود عصر القمامة.

وما تراكم القمامة عالمياً وإقليمياً، إلا دليل على أن نمط الإنتاج الحالي يعاني من كارثة وجب حلها بتغيير نمط الإنتاج، وإعلان انتهاء عصر القمامة من تاريخ البشرية، أمام أبنائنا وأمام جيولوجي المستقبل.

كيف يتبنى المزارعون استثمار المخلفات الزراعية في المنطقة الوسطى؟



تحت عنوان: أثر بعض العوامل الاقتصادية والاجتماعية في تبني المزارعين لتقانات الأعلاف والتغذية والتربية في المنطقة الوسطى من سورية، قدم الباحثون «محمد مارديني» و«محمد العبدالله» و«طوني طلب» من الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية بحثهم إلى المجلة السورية للبحوث الزراعية.

6,7%، كما أوضحت النتائج أن 61,7% من المزارعين يربون الحيوانات وحوالي 56,7% ذوي مستوى معرفة ضعيفة باستخدام تقانات التغذية والتربية، وأن معدل تبنيهم لعملية عزل الكباش 37,8%، ولتقنية التلقيح الصناعي 6,8%، ولتقنية الفطام المبكر 44,6%، والكباش المحسنة 8,1%. كما أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة ارتباط طردية معنوية بين المستوى التعليمي، متوسط إنتاج الشعير، توفر الآلات الزراعية، مستوى التواصل الإرشادي، متوسط الدخل السنوي وبين معرفة المزارعين باستخدام تقانات الأعلاف، ووجود علاقة ارتباط معنوية عكسية بين هذه المعرفة وبين زراعة الأشجار المثمرة، فترة التغذية على بقايا المحاصيل، كما تبين وجود علاقة ارتباط طردية معنوية بين متوسط إنتاج الشعير، توفر الآلات الزراعية، مستوى التواصل الإرشادي، متوسط الدخل السنوي وبين تبني المزارعين لتقانات الأعلاف. وأظهرت الدراسة أن أهم مشاكل الإنتاج ومعوقات تبني تقانات الأعلاف شح الأمطار ونقص ماء الري، ارتفاع أسعار المحروقات وتكاليف النقل ومستلزمات الإنتاج وعدم توفر الآلات اللازمة لتهيئة واستثمار المخلفات وضعف المعرفة بتقانات الأعلاف.

المخلفات الزراعية والتوسع بتنفيذ النشاطات الإرشادية «ندوات، أيام حقليّة...» لتوعية المزارعين بأهمية هذه التقانات والاستخدام الأمثل للمخلفات الزراعية وكيفية الاستفادة منها. استخدام الآلات الزراعية «فرامات - محشّات - خلاطات - مكابس...» لتطبيق تقانات الأعلاف حيث يمكن للجمعيات الفلاحية مساعدة المزارعين بتأمين مثل هذه الآلات. توعية المزارعين بأهمية زراعة الأعلاف البقولية ومحاصيل الأعلاف المحتملة للجفاف ذات القيمة الغذائية العالية وأهمية تطبيق الدورات الزراعية الملائمة «الشعير، البقية، الجلبانة، الاتربلكس... إلخ» دعم استراتيجيّة تحسين المستوى التعليمي ولاسيما في المناطق الريفية. نفذ البحث في منطقة السلمية في حمّاه والمشرفة في حمص، سورية، عام 2009 من خلال عينة عشوائية بلغت 120 مزارع بهدف دراسة مستوى معرفة وتبني المزارعين لاستخدام بعض تقانات الأعلاف والتغذية والتربية. أظهرت النتائج أن معدل تبني المزارعين لزراعة محاصيل الأعلاف 76,7%، وأن 69% ذوي مستوى معرفة ضعيفة بتقانات تصنيع الأعلاف، ومعدل تبنيهم لصناعة الدريس 10%، ولمعاملة الأتبان باليوريا

تعد المخلفات الزراعية المتوفرة بكثرة والمقدرة بحوالي 5,13 مليون طن وفقاً للإحصائية الزراعية لعام 2011 الموارد العلفية

أن استساعة الأغنام للأتبان المعاملة باليوريا والمولاس كانت مشابهة لاستساعتها للأعلاف المركزة في الشاهد، ولم توجد فروق معنوية في كمية الحليب المنتج والزيادة الوزنية، وأظهر البحث أن تبني الشعير المعامل باليوريا يمكن أن يحل بنجاح محل دريس الشعير في تغذية الأغنام وعجول الفريزيان. نظراً لأهمية تبني تقانات الأعلاف والتغذية والتربية تحددت أهداف البحث بدراسة ما يلي: تحديد مستوى معرفة المزارعين لاستخدام بعض تقانات الأعلاف والتغذية والتربية. تحديد معدل تبني المزارعين لهذه التقانات. دراسة بعض العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة على مستوى معرفة المزارعين وعلى تبنيهم لتقانات الأعلاف. تحديد معوقات استخدام تقانات الأعلاف وتحسين المخلفات الزراعية.

مشاكل الإنتاج ومعوقات تبني تقانات الأعلاف

تمثلت أهم مشاكل الإنتاج في قلة الأمطار ونقص ماء الري لإنتاج الأعلاف وغلاء المحروقات وارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج وضعف دور المصرف التعاوني الزراعي وشح المراعي والاعتماد على شراء الأعلاف التكميلية، بينما تمثلت أهم معوقات تبني تقانات الأعلاف في عدم توفر آلات تهيئة وتصنيع المخلفات للاستثمار كالفراغات والخلاطات والمكابس لتصنيع المكعبات العلفية والسيلاج والدريس وضعف المعرفة والخبرة بهذه التقانات كما هو موضح في الجدول

التوصيات

تفعيل دور الإرشاد الزراعي في نقل حزم تقانات الأعلاف والتغذية واستثمار

نظراً لتزايد أعداد الثروة الحيوانية والتي بلغت نحو 18 مليون رأس من الأغنام ونحو 1,1 مليون رأس من الأبقار ونحو 2,29 مليون رأس من الماعز عام 2013 «مديرية التخطيط والتعاون الدولي، 2014» فقد ازدادت الفجوة بين كمية الأعلاف المنتجة محلياً وكمية الأعلاف المطلوبة لسد حاجات التربية، مما أدى إلى ظهور عجز كبير في تأمين الأعلاف انعكس على غلاء أسعارها وارتفاع أسعار المنتجات الحيوانية من الحليب واللحم ومنتجات الألبان. تأتي مشكلة عدم توفر الأعلاف وغلاء أسعارها وتوفرها الموسمي من حيث النوعية والكمية في مقدمة العقبات المؤثرة في تطور إنتاجية الثروة الحيوانية، ويعتبر شراء المواد العلفية المسؤول الأول عن تكاليف الإنتاج، إذ تصل تكاليف الأعلاف إلى نحو 75 %من تكلفة إنتاج الحليب و 90 %من تكلفة تسمين العجول، على الرغم من أن المراعي الطبيعية توفر قسماً كبيراً من احتياجات القطيع.

تعد المخلفات الزراعية المتوفرة بكثرة والمقدرة بحوالي 5,13 مليون طن وفقاً للإحصائية الزراعية لعام 2011 من أهم الموارد العلفية التي يمكن إذا ما تم الاستفادة منها بالشكل الأمثل بعد تحسين قيمتها الغذائية من الطاقة والبروتين إلى سد النقص الموجود في الموازنة العلفية، وذلك باستخدام بعض التقانات المناسبة كمعاملة الأتبان باليوريا وتصنيع الدريس وحفظ المخلفات الزراعية الرطبة بطريقة السيلاج «وهو علف أخضر محفوظ بمعزل عن الهواء»، أو صناعة المكعبات العلفية من المخلفات الزراعية المتاحة

الأهمية الاقتصادية لاستثمار المخلفات الزراعية

تشير الدراسات إلى الأهمية الاقتصادية لاستثمار المخلفات الزراعية في تغذية المجترات، فقد وجد الباحثون

مشاكل إنتاج ومعوقات تبني المزارعين لتقانات الأعلاف

النسبة %	التكرار	البيان
100	120	شح الأمطار ونقص ماء الري لإنتاج الأعلاف
100	120	غلاء المحروقات وارتفاع تكاليف النقل ومستلزمات الإنتاج
69,2	83	ضعف دور المصرف الزراعي التعاوني
61,7	74	قلة المراعي والاعتماد على شراء التكملة العلفية
85,8	103	عدم توفر الآلات اللازمة لتهيئة واستثمار المخلفات
61,6	44	ضعف المعرفة بتقانات تصنيع الأعلاف

الليبرالية الجديدة: الأيديولوجيا



وصفات السياسة النقدية- قد جرى اعتمادها من إدارة جيمي كارتر في الولايات المتحدة، وجيم كالاهاون في بريطانيا.

وبعد تولي مارغريت تاتشر ورونالد ريغان زمام السلطة في بلديهما، سرعان ما جرى اتباع بقية الوصفات: تخفيضات ضريبية هائلة للأغنياء، وسحق النقابات، ورفع القيود، والخصخصة، والاستعانة بالمصادر الخارجية المنافسة في قطاع الخدمات العامة. ومن خلال صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومعاهدة ماستريخت، ومنظمة التجارة العالمية، فإن السياسات النيولبرالية قد فرضت في كثير من أنحاء العالم. أما الأعجوبة فكانت اعتمادها من قبل بعض الأطراف التي تنتمي إلى اليسار كـ«العمال» و«الديمقراطيين» على سبيل المثال.

الأزمات والكوارث فرصة للنيولبراليين

قد يبدو غريباً أن «عقيدة الاختيار والحرية» النيولبرالية هذه، كان ينبغي الترويج لها تحت شعار «لا يوجد بديل»! لكن، وكما لاحظ هايك في زيارته إلى تشيلي- واحدة من الدول الأوائل التي تم تطبيق النيولبرالية فيها تطبيقاً شاملاً- فإن «خيار» الشخص يميل نحو الديكتاتورية النيولبرالية، بدلاً من حكومة ديمقراطية خالية من النيولبرالية، إن «الحرية» التي قدمتها النيولبرالية، والتي بدت مجرد خدعة بعبارتها العامة، اتضح أنها تعني حرية الرمح، لا حرية السمك..!

التحرر من النقابات العمالية يعني حرية قمع الأجور. التحرر من التنظيم يعني حرية الأنهار المسممة، وتعريض العمال للخطر، وتقااضي معدلات جائرة من الفائدة، وتصميم أدوات مالية غريبة جداً. والتحرر من الضرائب يعني

كما اعتقد ميلتون فريدمان أن القوة الاحتكارية يجب أن ينظر إليها على أنها مكافئة لأولئك «الأناس الأكفيا».

شيء آخر حدث خلال هذه المرحلة الانتقالية: لقد فقدت الحركة اسمها. في عام 1951، كان فريدمان سعيداً بوصف نفسه بأنه نيولبرالي. لكن مباشرة بعد ذلك التاريخ، بدأ المصطلح بالاختفاء. والأغرب من ذلك، أنه في الفترة التي غدت فيها الأيديولوجيا النيولبرالية هشة، والحركة النيولبرالية أكثر تماسكاً، فإنه لم يجر استبدال المصطلح بأي بديل متفق عليه.

النيولبرالية على أنقاض الكينزية

في البداية، ورغم تمويلها السخي، ظلت النيولبرالية على الهامش. وكاد الإجماع ما بعد الحرب أن يكون عالمياً: فقد جرى تطبيق الوصفات الاقتصادية لجون كينز على نطاق واسع، حيث كانت أفكار كالميل بدوام كامل، والتخفيف من الفقر، أهدافاً مشتركة في الولايات المتحدة ومعظم دول أوروبا الغربية، وكانت معدلات عالية من الضرائب لا تزال تُفرض، وسعت الحكومات إلى بعض المكاسب الاجتماعية دون حرج، مطوّرة الخدمات العامة الجديدة وشبكات الأمان.

لكن في سبعينيات القرن الماضي، عندما بدأت السياسات الكينزية تنهار، وضربت الأزمة الاقتصادية جانبي المحيط الأطلسي، شرعت الأفكار النيولبرالية بالدخول على الخط. وكما لاحظ فريدمان «عندما جاء الوقت الذي تطلب تغيير.. كان هناك بديلاً على استعداد ليجري انتقاؤه». وبمساعدة من الصحفيين «المتعاطفين» والمستشارين السياسيين، فإن عناصر من السياسة النيولبرالية- لا سيما

عندما بدأت السياسات الكينزية تنهار في سبعينيات القرن الماضي وضربت الأزمة الاقتصادية جانبي المحيط الأطلسي شرعت الأفكار النيولبرالية بالدخول على الخط

لا تهتم بالبطالة البنيوية: إذا لم يكن لديك عمل، فإن ذلك بسبب أنك لست مقدماً ومبادراً. لا تهتم بالتكليف شبه المستحيلة للإسكان: إذا بلغت بطاقتك الائتمانية حدها الأقصى، فإنك لست بمدير، بل مسرف. لا تهتم أن أطفالك لا يملكون ملعباً محترماً في مدارسهم: فإن أصابهم الدهون، فهذا خطؤك..! في عالم تحكمه المنافسة، تجري تسمية أولئك الذين «يتخلفون» بالخاسرين، وهم يسمون أنفسهم كذلك..!

ومن بين نتائج النيولبرالية، التي يوثقها الكاتب بول فيرهاف في كتابه «ماذا عني؟»، تبرز أوبئة إيذاء النفس، واضطرابات الطعام، والاكتئاب، والانعزال، و رهبة الأداء، والرهاب الاجتماعي. وربما من غير المستغرب أن بريطانيا، التي طبقت فيها النيولبرالية بشكل صارم، هي عاصمة مرض التوحد في أوروبا. إننا الآن نيولبراليين..!

كبار الأثرياء يلتقطون كتاب هايك

جرت صياغة مصطلح النيولبرالية في اجتماع عقد في باريس عام 1938. ومن بين المندوبين، الرجلين الذين عرفّا الأيديولوجيا النيولبرالية، لودفيغ فون ميزس، وفريدريك هايك، وكلاهما متقيان من النمسا..

وفي كتابه «الطريق إلى العبودية»، المنشور في عام 1944، قال هايك أن التخطيط الحكومي، عن طريق سحق الفردية، من شأنه أن يؤدي حتماً إلى السيطرة الشمولية، وقد حظي هذا الكتاب بالانتشار على نطاق واسع، وشدّ اهتمام بعض كبار الأثرياء، الذين رأوا في هذا التنظير فرصة لهم لتحرير أنفسهم من التنظيم والضرائب. وعندما أسس هايك، في عام 1947، أول منظمة من شأنها أن تنتشر مذهب النيولبرالية «منظمة بيليرين مونت»، فقد حصل على دعم مالي من قبل كبار الأثرياء ومؤسساتهم. وبمساعدهم، فقد بدأ هايك بخلق ما سمي «نوع» من النيولبرالية الولية: «شبكة» عابرة للأطلسي من الأكاديميين، ورجال الأعمال، والصحفيين، والناشطين. وأنصار هذه الحركة من الأثرياء قاموا بتمويل سلسلة من المؤسسات، التي من شأنها أن تعزز وتحسن هذه الأيديولوجيا. وكان من بينها: «American Enterprise Institute»، و«مؤسسة التراث»- «Heritage Foundation»، و«Cato Institute»، و«معهد الشؤون الاقتصادية»- «The Institute of Economic Affairs»، و«معهد الدراسات السياسية»- «The Centre for Policy Studies»، و«معهد آدم سميث»- «The Adam Smith Institute»، كما قاموا بتمويل بعض الإدارات والشخصيات الأكاديمية، ولا سيما في جامعات شيكاغو وفرجينيا. ومع تطورها، غدت النيولبرالية أكثر حدة. حيث رأى هايك: أنه على الحكومات أن تنظم المنافسة، لمنع الاحتكارات من التراجع أو الانسحاب-

■ بقلم: جورج مونيوت إعداد وترجمة: أحمد الرز

إن عدم الكشف عن هوية النيولبرالية، هو أحد أسباب قوتها. وقد لعبت هذه النيولبرالية دوراً رئيسياً في تشكيلة واسعة ومتنوعة من الأزمات: الانهيار المالي في 2007-2008، تصدير الثروة والهيمنة، الانهيار البطيء في الصحة العامة والتعليم، تنامي فقر الأطفال، وباء الوحدة «بالمعنى النفسي»، انهيار النظم الإيكولوجية «البيئية»، صعود التيار الشعبوي العالمي.

ما نزال نتجاول مع أزمات النيولبرالية كما لو أنها موجودة في عالم منعزل، غير مدركين، على ما يبدو، أنها جميعها كانت محفزة وتجري مفاقمتها من قبل فلسفة متماسكة. إنها الفلسفة التي لديها- أو كان لديها- اسم. ورغم أن النيولبرالية قد أصبحت منتشرة جداً، فإننا نادراً ما نعترف أنها أيديولوجيا. يبدو أننا كنا ميالين للقبول بالافتراض القائل أنها يوتوبيا، ونوع من القانون البيولوجي، مثل نظرية التطور لداروين. لكن الفلسفة قد نشأت على أنها محاولة واعية لإعادة تشكيل حياة الإنسان، وتغيير مركز السلطة.

«الجدارة مَوْلدة الربح»

ترى النيولبرالية أن المنافسة هي السمة المميزة للعلاقات الإنسانية، وبناءً عليه، تعيد تعريف المواطنين كـ«مستهلكين»، الذين يستعملون «خيارهم الديمقراطي» من خلال عمليات البيع والشراء، وهي العملية التي يكافأ فيها «الجديرون»، ويعاقب فيها «من ليس كفؤاً». وتصر النيولبرالية على أن «السوق» تحقق الفوائد التي لا يمكن أبداً أن تتحقق من خلال التخطيط المنظم.

أما المحاولات للحد من المنافسة، فقد «عولجت» على أنها محاولات من «أعداء للحرية». الضرائب وعمليات التنظيم ينبغي تقليصها، والخدمات العامة ينبغي تخصيصها. ويجري تصوير تنظيم العمل، والمفاوضة ذات الطابع الجماعي من قبل النقابات العمالية على أنها «تشوهات السوق» التي تعرقل تشكيل التسلسل الهرمي الطبيعي بين «الفائزين» و«الخاسرين». أما التفاوت في توزيع الثروة، فقد تمت إعادة صياغته بوصفه «فضيلة»: المكافآت هي لمولدي الثروات، ومن هناك «تقطر» نحو الأسفل ليجري «إثراء الجميع». إن «السوق»، و«السوق» هي الكفيلة بأن يحصل الجميع على ما يستحقون..!

يقنع الأثرياء أنفسهم أن ثرواتهم المكتسبة قد اكتسبواها من خلال «الجدارة»، متجاهلين المزايا- كالتعليم والميراث والطبقة التي ينتمون إليها- التي ربما تكون قد ساعدت في ضمان حصولهم عليها. أما الفقراء، فيبدوون في لوم أنفسهم على «فشلهم»، حتى في الوقت الذي يمكنهم فعل بعض الأشياء لتغيير الظروف التي يعيشون فيها.

تخيل لو أن شعب الاتحاد السوفييتي لم يسمع عن الشيوعية. إن الأيديولوجيا التي تهيمن على حياتنا اليوم لا تملك، بالنسبة للكثير منا، اسماً. لو ذكرتها في أية محادثة، فإنك ستواجه باستهجان واضح. وحتى لو علم سامعوك بهذا المصطلح، فإنهم سيواجهون صعوبة في تعريفه. النيولبرالية: هل تعرفون ما هي؟

ترى النيولبرالية

أن المنافسة

هي السمة

المميزة

للعلاقات

الإنسانية

وبناءً عليه

تعيد تعريف

المواطنين

كـ«مستهلكين»

يستعملون

«خيارهم

الديمقراطي»

من خلال

عمليات البيع

والشراء

التي تكمن في أصل مشاكلنا



السياسي، ولكن من خلال الخمول السياسي، من خلال «الخاصين» الذين يشعرون، في كثير من الأحيان بشكل صحيح، أنهم لا يملكون صوتاً أو دوراً يلعبونه في الحياة السياسية»، فعندما نغزو مبعدين عن النقاش السياسي، تصبح الناس أكثر استجابة للشعارات، والرموز والإشارات، والعواطف.

انقلاب الصورة..!

تلعب الكلمات التي تستخدمها النيوليبرالية دوراً مشدداً إذ يبدو نظام «السوق» وكأنه نظام طبيعي نزل علينا بالتساوي، مثل قوانين الجاذبية أو الضغط الجوي. إن عبارة «ما يريده السوق» تعني «ما تريده الشركات وأرباب العمل». و«الاستثمار»، كما يلاحظ ساير، يعني شيئاً مختلفاً تماماً. الأول: هو تمويل الأنشطة الإنتاجية والمفيدة اجتماعياً. والثاني: يعني شراء الأصول القائمة، ونهبها بهدف الربوع، والفوائد، والأرباح، ومكاسب رأس المال. إن استخدام الكلمة ذاتها لأنشطة مختلفة «يُمَوِّه مصادر الثروة»، ويقودنا إلى الخط

بين «نهب الثروة» و«خلق الثروة». منذ قرن من الزمن، كان الأثرياء الجدد محط سخريه من قبل أولئك الوريثين للثروة، إذ بحث رواد الأعمال الجدد عن القبول الاجتماعي من خلال محاولة تصوير أنفسهم كما لو أنهم واثرون للثروة. أما اليوم، فقد انعكست العلاقة: الوريثون للثروة يحاولون تصوير أنفسهم على أنهم أثرياء جددًا!.. هذه هي الشبكة مجهولة الأسماء والأماكن للرأسمالية الجديدة: نموذج يضمن أن العمال لا يدركون لمصلحة من يتعبدون، إذ أن الشركات مسجلة من خلال شبكة من الأنظمة السرية الخارجية وهي على درجة عالية من التعقيد، وحتى البوليس لا يمكنه أن يكتشف المستفيدين الحقيقيين، أما عمليات التهرب الضريبي فتعجز أمامها أقوى الحكومات.

الكينزية لا يمكن أن تكون حلاً

كل المطلوب من اللورد كينز هو الاعتراف بالفشل. حيث أن اقتراح «حلول» كينزية لأزمات القرن الـ21 يتجاهل ثلاث مشكلات واضحة، أولاً: من الصعب تعبئة الناس حول أفكار أثبتت فشلها، وثانياً: إن العيوب التي ظهرت في الكينزية في سبعينيات القرن الماضي لم تختف اليوم، ثالثاً: والأهم من ذلك، أنه ليس لدى الكينزيين ما يقولونه حول أخطر مأزقنا: الأزمة البيئية. حيث تعمل الكينزية عن طريق تحفيز الطلب على السلع الاستهلاكية لتعزيز النمو الاقتصادي. إن الطلب على السلع الاستهلاكية والنمو الاقتصادي بشكله الحالي هما محركا الدمار البيئي.

إن ما يظهره تاريخ كل من الكينزية والنيوليبرالية هو أنها ليستا كافيتين لمعارضة نظام معطل. وثمة بديل متماسك لا بد من طرحه.

من الفقير إلى الغني

إن الرأسمالية المالية، كما يلاحظ أندرو ساير في كتابه «لماذا لا نستطيع تحمل الأثرياء»، كان لها تأثيراً ماثلاً، حيث يقول: أنه «كما الربيع، فإن الفائدة.. هي دخل غير مكتسب يتراكم دون أي جهد». وكما أن الفقراء يزدادون فقراً، والأغنياء يزدادون غنى، فإن الأغنياء يسيطرون على أصول أخرى بالغة الأهمية: وهي المال. حيث أن مدفوعات الفائدة، وعلى نحو قاهر، تنقل الأموال من الفقراء إلى الأغنياء. فضلاً عن أن أسعار العقارات، وسحب التمويل الحكومي، تقود الناس نحو الديون «فكروا فقط في عملية التحول من المنح الطلابية إلى القروض الطلابية»، فيما تجني البنوك ومدراتها التنفيذيين أرباحاً هائلة.

ويقول ساير أن العقود الأربعة الماضية، قد اتسمت بنقل الثروة، ليس فقط من الفقراء إلى الأغنياء، بل بين الأغنياء أنفسهم أيضاً: من أولئك الذين يكسبون المال من خلال إنتاج سلع أو خدمات جديدة، إلى أولئك الذين يكسبون المال عن طريق السيطرة على الأصول الموجودة، وعوائد الربوع، والفائدة أو أرباح رأس المال. وقد حلّ الدخل غير المكتسب محل الدخل المكتسب.

تعاني سياسات النيوليبرالية في كل مكان من «إخفاقات السوق»، وكما أشار طوني جوديت في كتابه الأخير فإن هايك نسي أنه لا يمكن أن يُسمح للخدمات الوطنية بالانهيار، ما يعني أن المنافسة لا يمكن أن تأخذ مجراها، حيث البرزخ يجني الأرباح، وتبقى الدولة في خطر.

النيوليبرالية والتطرف

كلما زاد الفشل، تصبح الأيديولوجيا النيوليبرالية أكثر تطرفاً، إذ تستخدم الحكومات أزمات النيوليبرالية كعذر وفرصة لخفض الضرائب، وخصخصة ما تبقى من خدمات عامة، وتعميق الشرح في شبكة الأمان الاجتماعي، ورفع القيود عن الشركات، وإعادة تنظيم المواطنين. إن الدولة الكارهة لذاتها تنقض بانهايتها الآن على كل جهاز من أجهزة القطاع العام. ولعل الأثر الأكثر خطورة للنيوليبرالية ليس الأزمات الاقتصادية التي تسببت بها، بل الأزمات السياسية، فيما يجري التقليل من سيطرة الدولة، فإن القدرة على تغيير مسار حياتنا من خلال التصويت أيضاً انتهت. بدلاً من ذلك، تؤكد الأيديولوجيا النيوليبرالية أن الناس يمكنهم أن يمارسوا اختيارهم من خلال الإنفاق، لكن البعض يمكنهم أن ينفقوا أكثر من غيرهم: في «ديمقراطية» نخبة المستهلكين وحمة الأسهم، لا تورع الأصوات بالتساوي، والنتيجة هي تركيز الثروة في أيدي الأغنياء فقط. وبما أن أحزاب اليمين و«اليسار» السابق الموجودين على الساحة تتبنى سياسات نيوليبرالية متماثلة، يتحول التمكين إلى حرمان، وتغدو أعداد كبيرة من الناس مبعدة عن السياسة. يرى كريس هيدجز أن «الحركات الفاشية لم تبني قاعدتها من خلال النشاط

ما الذي حققته النيوليبرالية؟

لم تصور النيوليبرالية كابتران لخدمة مصالح ذاتية، لكنها سرعان ما أصبحت كذلك. لقد كان تباطؤ النمو الاقتصادي ملحوظاً جداً في العصر النيوليبرالي «منذ 1980 في بريطانيا والولايات المتحدة» أكثر مما كان عليه في العقود السابقة. أما مسألة عدم المساواة في توزيع الدخل والثروة، وبعد 60 عاماً من تراجعها، قد ارتفعت بسرعة في هذا العصر، ويرجع ذلك إلى تحطيم النقابات، والتخفيضات الضريبية، وارتفاع الربوع، والخصخصة، وتحرير القيود.

إن الخصخصة واقتصاد السوق في الخدمات العامة، مثل الطاقة والمياه والقطارات والصحة والتعليم والطرق والسجون، قد مكنت الشركات من فرض «تولبوتات» «أكشاك يجب عليك أن تدفع لها لقاء عبور جسر أو طريق ما-البحر» على استخدام الأصول الأساسية سواء في وجه المواطنين أم في وجه الحكومة. إن الربيع هو تعبير آخر عن دخل غير مكتسب، فعندما تدفع ثمناً باهظاً لقاء تذكرة قطار، فإن جزءاً من ثمنها فقط يذهب لتغطية تكاليف الوقود والأجور والأسهم المتداولة والنفقات الأخرى، أما ما تبقى فهو ما يجبروك على دفعه.

إن أولئك الذين يملكون ويشغلون الخدمات البريطانية المخصصة، أو شبه المخصصة، يجنون ثروات هائلة من خلال القليل من الاستثمار والكثير من فرض الرسوم. في روسيا والهند، استولت الأوليغارشية على الأصول المملوكة للدولة، من خلال عمليات البيع التي جرت بعد انهيار الدولة. وفي المكسيك، منح كارلوس سليم السيطرة على معظم خدمات الهاتف الثابت والمحمول، وسرعان ما أصبح أغنى رجل في العالم.

التحرر من توزيع الثروة الذي ينتشل الناس من الفقر.

وكما وثقت الصحفية نعومي كلاين في كتابها «عقيدة الصدمة»، فإن منظري النيوليبرالية دعوا إلى استخدام الأزمات، لفرض سياسات لا تحظى بتأييد شعبي، في حين يكون الناس مشغولين بالانتباه: على سبيل المثال ما جرى في تشيلي في أعقاب انقلاب بينوشيه «انقلاب الجنرال أوغوستو بينوشيه في تشيلي في عام 1973-العراق وإعصار كاترينا بأنهما «فرصة لإصلاح جذري في النظام التعليمي» في مدينة نيو أورلينز «أكبر مدن ولاية لويزيانا الأمريكية-البحر».

هل حقاً تكره النيوليبرالية البيروقراطية؟

وحيث لم يكن من الممكن فرض السياسات النيوليبرالية محلياً، جرى فرضها دولياً، من خلال دمج معاهدات التجارة، وتسوية المنازعات بين المستثمرين والدولة: على سبيل المثال، عملت المحاكم البحرية- حيث كان يمكن للشركات أن تضغط- على إزالة القيود الحمائية الاجتماعية والبيئية.

ومفارقة النيوليبرالية الأخرى تكمن في أن المنافسة العالمية تعتمد أساساً على التقدير العالمي والمقارنة. والنتيجة هي أن العمال، والباحثين عن عمل، والخدمات جميعهم باتوا يخضعون لنظام تقييم ورصد خائن ومأخوذ بالتوافه مصمم لتحديد «الفائزين» ومعاينة «الخاسرين». وهنا تجرّز الحقيقة: إن النيوليبرالية التي قال فون ميزس أنها ستحررنا من «الكابوس البيروقراطي» للتخطيط المركزي، قد قامت بخلق كابوس مماثل..!

كلما زاد

الفشل تصبح

الأيديولوجيا

النيوليبرالية

أكثر تطرفاً..

إذ تستخدم

الحكومات أزمات

النيوليبرالية

كعذر وفرصة

لخفض الضرائب

وخصخصة ما

تبقى من خدمات

عامة.. إلخ

العراق يشق طريقه نحو تحرير الموصل



■ مالك موصل

أصدرت قيادة العمليات المشتركة التابعة للجيش العراقي بياناً، ذكرت فيه أسماء القرى التي تم تحريرها حتى الآن، منذ انطلاق العمليات العسكرية في 17 تشرين الأول الماضي، والذي بلغ 165 منطقة في محاور الموصل الجنوبية والغربية والشرقية. وأشار البيان إلى الأحياء المحررة داخل مدينة الموصل، وهي «حي القدس، حي الخضراء، حي العلماء، حي الإخاء»، بينما سيطرت القوات في 8 تشرين الثاني الحالي، على بلدة بعشيق شمال شرق الموصل، والتي تعتبر من المناطق الهامة لإحكام الطوق حول الموصل، من الجهة الشمالية الشرقية. من جهة أخرى، نقلت وكالات الأنباء، الجمعة 4/ تشرين الثاني، عن مسؤولين عسكريين عراقيين: أن قوات الجيش اضطرت للتراجع جزئياً في الموصل بسبب المجابهة الشرسة من مسلحي «داعش»، وقال المقدم، منظر سالم، من قوات مكافحة الإرهاب: إن القوات المهاجمة تقدمت نحو حي الكرامة في شرق المدينة، مشيراً إلى أنها واجهت إطلاق نار كثيف من أسلحة رشاشة وقنابل.

عين على تحركات «التحالف»

في هذه الأثناء، قال الجنرال، سيرغي رودسكوي، رئيس إدارة العمليات التابعة لهيئة الأركان العامة للقوات المسلحة الروسية، الخميس 3 تشرين

تنتهي معركة الموصل أسبوعها الثالث، بتقدمات ميدانية واسعة في الضواحي، وحذرة أكثر كلما اقتربت القوات العراقية من الأحياء الواقعة ضمن نطاق المدينة، في الوقت الذي يحاول فيه مسلحو تنظيم «داعش» الإرهابي، فتح معارك جانبية لتخفيف الضغط عن المحاور الأساسية المحيطة بالموصل.

الولايات المتحدة تواصل توجيه ضربات باستخدام صواريخ وقنابل إلى أحياء سكنية في الموصل، وغيرها من بلدات محافظة نينوى

الثاني: أن «الولايات المتحدة تواصل توجيه ضربات باستخدام صواريخ وقنابل إلى أحياء سكنية في الموصل، وغيرها من بلدات محافظة نينوى، وفي 26 تشرين الأول الماضي، وجهت طائرات تابعة للقوات الجوية الأمريكية ضربات إلى أحياء سكنية في وسط حمام العليل، الواقعة على بعد 20 من جنوب شرق الموصل».

وأضاف رودسكوي: أن منطقتي بزوايا و كوكلي شرقي الموصل، تعرضتا في 31 تشرين الأول الماضي أيضاً إلى ضربات مكثفة، حيث ألحق «التحالف الدولي» أضراراً كبيرة في بلدة كوكلي قبل دخول القوات العراقية إليها.

من جهة أخرى، أشارت المتحدثة باسم الخارجية الروسية، ماريا زاخاروفا، يوم 6 تشرين الثاني الحالي، إلى عدم وجود خطة منظمة عند قوات «التحالف» فيما يتعلق بإجلاء المدنيين من الموصل المحاصرة، وبالدرجة الأولى، غياب ممرات إنسانية تتيح الخروج الآمن للسكان من المدينة. كما اتهمت «التحالف الدولي» بممارسة حصار إعلامي حول عملياته بالموصل، وأنه لا يقدم أية معلومات صحيحة عما يجري.

وأكدت وكالات للأنباء، نقلاً عن مصدر أمني عراقي، مقتل 9 مدنيين، السبت 5 تشرين الثاني، في قصف جوي لطائرات حربية يرجح أنها تابعة لـ«التحالف الدولي»، طال منزلين شرقي مدينة الموصل.

يوم الاثنين 7 تشرين الثاني: أن تطور عملية الموصل يتخللها تنامي عدد الضحايا بين المدنيين العراقيين. وتؤكد منظمة «اليونيسيف» أن عدد النازحين منذ بدء العمليات العسكرية لاستعادة السيطرة على الموصل بلغ 20700 نسمة، بينهم 9700 طفل بحاجة ماسة إلى المساعدة.

أوضاع إنسانية صعبة

من جانب آخر، أدان مجلس الأمن الدولي الأربعاء 2 تشرين الثاني، «نهج مقاتلي تنظيم «داعش» في استخدام السكان المدنيين في الموصل كدروع بشرية». ومن جهتها، قالت ليز غراند، منسقة المساعدات الإنسانية للأمم المتحدة،

«بلاد التحرير الوطني» وكماشة الاقتصاد



■ وائل سعد

دولار إلى 121.9 مليار في الربع الثالث من عام 2016، بسبب هبوط أسعار النفط الذي ألحق ضرراً بالمالية العامة. أما عائدات النفط والغاز، التي تشكل 94% من إجمالي الصادرات، و60% من ميزانية الدولة، فقد تراجعت إلى 18,8 مليار دولار، في الأشهر التسعة الأولى من العام 2016، مقابل 25,4 للفترة نفسها من العام 2015، بانخفاض قدره 26,3%. وتخطط الجزائر لتقليص الإنفاق بنسبة 14% في العام 2017، بعد خفض قدره 9% لهذا العام، في سياق العمل على الحد من تأثير هبوط أسعار النفط.

ما مصير الإنفاق على الرعاية الاجتماعية؟

إجراءات «التقشف التدريجي» التي تقوم بها الحكومة الجزائرية، رافعتها الأساسي هو: الاحتياطات النقدية الكبيرة للبلاد، ولا شيء آخر، وهو ما يثير القلق حيال انحدار الجزائر نحو أزمة اقتصادية، تنتج توترات اجتماعية، خصوصاً في ظل أرقام الفقر والبطالة الكبيرة في الجزائر، والتي تخفف من نتائجها حتى الآن برامج الدعم الحكومي الممولة من أموال النفط، وليست المشاريع الاقتصادية التي

على الرغم من أن آثار الأزمة الاقتصادية التي أنتجت حرب أسعار النفط منذ شهر حزيران 2014 حتى الآن، لم تظهر بنتائجها الكبيرة في الجزائر التي تعتمد في صادراتها على قطاع الطاقة، إلا أن استمرار الأزمة الدولية في الآجال الزمنية المتوسطة، قد يدفع الجزائر إلى مصاف الدول التي تعاني من هذه الأزمة، كما الحال في دول الخليج وفنزويلا.

شدّ الأحزمة حكومياً

منح «البنك الأفريقي للتنمية» الجزائر قرضاً بقيمة 900 مليون يورو، لمساعدتها في برنامج دعم التنافسية الصناعية، الذي تحول عليه في تنويع اقتصادها، بعد أن سددت الجزائر ديونها الخارجية في العام 2008. من جهته، ذكر محافظ «بنك الجزائر المركزي»: أن احتياطات البلاد من النقد الأجنبي انخفضت بنحو 7,1 مليار

ورغم الجوانب الإيجابية من تعهد الحكومة باستمرار الإنفاق على الخدمات الاجتماعية، إلا أن الاستمرار في الاعتماد على الاحتياطات النقدية قد يدخل البلاد في مأزق حرج، ما لم تستطع القيام بتغييرات بنيوية في إدارة الاقتصاد، وما زال الوقت سانحاً للقيام بإجراءات كهذه.

تأخذ بعين الاعتبار مسائل التشغيل، والتنمية المستدامة. في هذا الصدد، يقول وزير المالية الجزائري، حاجي عمي، في حديثه لوكالة الأنباء الرسمية يوم 29 تشرين الأول: «لن نقوم بتقليص نفقات الميزانية بل سنحرص على استقرارها في غضون السنوات الثلاث المقبلة».

الصورة عالمياً

المعركة الأوراسية تحدث في آسيا..!



• بعد فوز «المرشح الجمهوري»، دونالد ترامب، بانتخابات الرئاسة الأمريكية، شهدت كاليفورنيا، الولاية «الديمقراطية» الهوى، تصاعداً في طرح فكرة الانفصال عن الولايات المتحدة.



• انتخب الصيني، منغ هونغوي، والروسي، الكسندر بروكوبتشوك، الخميس 10 تشرين الثاني، في منصب الرئيس ونائب الرئيس للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية «الإنتربول» لأول مرة في تاريخ هذه المؤسسة.



• دعا وزير الخارجية الألماني، فرانك شتاينماير، نظرائه في دول الاتحاد الأوروبي، إلى عقد لقاء خاص معمق لبحث نتائج الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة الأمريكية مؤخراً.



• أعلن رئيس المفوضية الأوروبية جان كلود يونكر، يوم الخميس الماضي، أنه لا يتوقع عقد اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية «TTP» قبل عامين من الآن.



• رفضت محكمة القضاء الإداري المصرية «الاستشكال» المقدم من الحكومة المصرية والمطالب بوقف تنفيذ حكم بطلان اتفاقية «إعادة ترسيم الحدود» مع السعودية والتي بمقتضاها تصبح الجزيرةتان تحت سلطة المملكة.



• أكدت تقارير اقتصادية صدرت مؤخراً، ارتفاع حجم التبادل التجاري بين روسيا والصين بنسبة 0,5% على أساس سنوي خلال الأشهر العشرة الأولى من العام الجاري ليصل إلى 56,2 مليار دولار.



رغم تركيز الأنظار حالياً على منطقة شرق المتوسط، وتحديدًا على سورية، فإن بحر الصين الجنوبي يبقى أحد أكبر ملاعب المنافسة الرئيسية بين القوى الكبرى على النفوذ العالمي، حيث التوتر هناك بين الصين والولايات المتحدة في ازدياد مستمر، رغم أن احتمالات نشوب نزاعات عسكرية بينهما لا تزال بعيدة.

■ ديميتري ترينين ترجمة: قاسيون

أحدثت الصين تغييرات تدريجية في الوضع الراهن، وتسعى لترسيخ نفسها كقوة رائدة في شرق آسيا، في حين تسعى الولايات المتحدة جاهدة للحفاظ على خط رسمته في فترة الحرب الباردة. ورغم أن 10 دول من جنوب شرق آسيا هي أعضاء في مجموعة «آسيان»، إلا أنها جميعها لا تزال تتبع سياسات خارجية مستقلة نسبياً، حيث أن بعض الأعضاء قريبون من بكين، والبعض الآخر يبدو أكثر ميلاً إلى واشنطن.

الفليبين نموذج عن دول مستاءة

تسير تحركات الرئيس الفلبيني، رودريغو دوتيرتي، الأخيرة في هذا الاتجاه في إطار سياسته الشعبوية، وهو يظهر ضد الولايات المتحدة في الخطابات النارية، إلا أنه يمكننا القول أن الفلبين تريد علاقات مع الصين، أكثر مما لا تريد علاقات مع الولايات المتحدة، أي أنها في العمق تعي عمق التراجع في الدور الأمريكي عالمياً.

في هذا السياق، يساهم «التنظيم» الفلبيني في وجه الولايات المتحدة بتخفيف التوترات بين مانيلا وبكين. ورغم النزاع على جزر في بحر الصين الجنوبي، فإن العلاقات الاقتصادية المتنامية

بين البلدين تعزز موقف الصين في المنطقة بأسرها. لكنه، لا يزال من السابق لأوانه تحديد إذا ما كان دوتيرتي راغباً أو قادراً على التمحور بعيداً عن واشنطن. فمثل أي مكان آخر في العالم، فإن الشعب الفلبيني يتخذ في الأساس ردة فعل على نموذج العولمة الذي تركه الكثير من الناس، والكثير من الدول.

عداء القوميين الآسيويين للولايات المتحدة يكمن باعتبارها القوة المهيمنة على العالم، وهم يعلقون آمالهم على أولئك الذين يناهضون سيطرة الولايات المتحدة، أي الصين وروسيا، فالصين بالنسبة لهم هي القوة الاقتصادية والمالية، وروسيا هي المورد السياسي والعسكري.

بعد زيارته لبكين، يخطط دوتيرتي لزيارة موسكو قبل نهاية العام. وقد يلتقي مع الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، حتى قبل الزيارة في تجمع «أبيك» في ليما، بيرو، في شهر تشرين الثاني الحالي. ومما لا شك فيه أن بوتين سيكون مهتماً. إذ أن السياسة الخارجية لموسكو مشغولة باكتشاف جنوب شرق آسيا، الذي تجاهلته إلى حد كبير، مع الكثير من دول العالم، في العقدين التاليين لانتهاء الاتحاد السوفياتي.

في شهر أيار الماضي، عقد بوتين في سوتشي جلسة

لهذه الحالة، في سياق تعزيز العمل على المشروع الأوراسي، وتحديدًا على ربطه بمشروع طريق الحرير الصيني، وهذا يتطلب فعلياً رصد مكامن العقلة اللاحقة المحتملة لانضواء هذه الدول في إطار المشروعين الكبيرين.

ما أعنيه هنا، هو: أن هناك جملة كبيرة من المسائل المرتبطة بمصالح قوى متنفذة داخل هذه الدول، ينبغي حسمها في اتجاه تنفيذ المشروعين. حيث شبكات الفساد التي تقف عائقاً يحول دون الفك الكامل للارتباط بين هذه الدول والولايات المتحدة الأمريكية، أو العالم الغربي بصورة عامة، ينبغي مواجهتها محلياً دون هوادة.

لا تزال في الفلبين، كما في غيرها من الدول الآسيوية، رؤوس أموال تجاهر في تبعيةها للولايات المتحدة، وهذا يظهر اليوم عبر الحملات التي تخوضها للدفاع عن واشنطن، ومهاجمة التوجهات الجديدة لدى الدول الآسيوية. رؤوس الأموال هذه، ينبغي احتواءها في المرحلة الحالية، ومواجهة من تبقى متعنتة منها في المرحلة اللاحقة، ويمكن هنا الاستفادة من الطاقات الشعبية التي تكمن لمصلحتها في رؤية عالم جديد، وشرق يشهد نمواً اقتصادياً ينعكس رافهاً على الشعوب.

لرؤساء دول «آسيان» خلال أول قمة بين روسيا والمجموعة. ودعا بوتين لربط الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، ومنظمة شنغهاي للتعاون، و«آسيان» في تجمع اقتصادي كبير لـ«أوراسيا الكبرى».

يجدر الذكر أن العلاقات الاقتصادية بين روسيا والفلبين أكثر من متواضعة حتى الآن: فهي تقل عن 1,5 مليار دولار، ولكن هناك مجالات، مثل الطاقة المائية أو الصناعات الاستخراجية، حيث يمكن للبلدين أن يكونا شراكة مهمة.

ومن المتوقع أن تتوخى روسيا، بطبيعة الحال، الحرص على عدم الإضرار بعلاقاتها مع الصين. ومن شأن تطبيع العلاقات بين الصين والفلبين جعل مبيعات الأسلحة هذه أقل إثارة للمشاكل. ومع عودة روسيا إلى المنطقة، على موسكو وبكين أن تحددوا بوضوح مصالحهما والدور الذي تسعيان للعبه.

منهجية العمل

الاستراتيجي لتوظيف الاستياء المزيد من الدول الآسيوية باتت تبدي استيائها من منطلق الهيمنة الأمريكية، التي تلقي بظلالها الكثيفة على مساحات كبيرة من العالم. وبغض النظر عن الأسباب المتباينة لهذا الاستياء، فمن المطلوب تفعيل واستثمار

رؤوس الأموال الآسيوية ينبغي احتواءها في المرحلة الحالية ومواجهة من تبقى متعنتة منها في المرحلة اللاحقة.. ويمكن هنا الاستفادة من الطاقات الشعبية التي تكمن لمصلحتها في رؤية عالم جديد

حبال الذهب حول رقاب المصريين



تحرير سعر صرف الجنيه المصري، ورفع أسعار الفائدة والمحروقات في يوم واحد، هو الخيار الذي ظل حبيس النقاشات المطولة، بين مقرري السياسات الاقتصادية المصرية قبل اتخاذه، إلا أن ضغوط صندوق النقد الدولي، وانتهاء سعر الصرف المستمر أمام الدولار، نحا بالحكومة اتجاه تسريع اتخاذه بوصفه «خياراً وحيداً» متاحاً لـ «تفادي» أزمة البلاد الاقتصادية.

■ فادي خضر

يمكن ترجمة التروي الأولي، الذي ساد قبل اتخاذ هذا القرار، بإدراك الدولة لخطورة وصعوبة ضبط نتائجه اللاحقة، وتحديدًا من الناحية الاجتماعية، لكن القرار تم اتخاذه في نهاية المطاف، مع العلم أن معظم المحاججات ضمن أوساط الاقتصاديين في مصر إزاء هذا القرار، أشارت فيما مضى إلى ضرورة بناء أرضية تضمن للدولة قدرتها على المشاركة والإشراف المستمر على العمليات الاقتصادية، قبل اتخاذ قرار كهذا يعتبر مصيرياً في تاريخ البلاد.

«مغامرة» ثمنها 12 مليار دولار! أوصت كريسيطن لاغارد، مديرة صندوق النقد الدولي، المجلس التنفيذي بالموافقة على طلب مصر الحصول على برنامج قرض بقيمة 12 مليار دولار، في اجتماعه خلال الأسبوع الماضي، 11/ تشرين الثاني، وقالت في بيان أعقب قرار التعويم في 8/ تشرين الثاني الحالي: «على مدى الأشهر القليلة الأخيرة، عكفت السلطات المصرية على برنامج إصلاح طموح، لوضع الاقتصاد على مسار مستدام، وتحقيق نمو مصحوب بخلق للوظائف».

وفي التاريخ ذاته، صرح محمد معيط، نائب وزير المالية لشؤون الخزينة العامة، لصحيفة «الشروق» المصرية: أن مصر ستحصل على الشريحة الأولى من القرض يوم الثلاثاء 15/ تشرين الثاني، على أن تحصل على باقي الشريحة الأولى 1,25 مليار دولار، قبل نهاية العام المالي الحالي 2017/2016.

■ إنجاز» وحيد ومرحلي

أحد الأسباب الرئيسية لتحرير سعر الصرف، إلى جانب قرض صندوق النقد الدولي، مقترن بإنهاء المضاربات على سعر الصرف في السوق السوداء، وهو ما حدث بشكل جزئي بعد ساعات من صدور القرار، قبل أن تعود أنباء تتحدث عن فرق جديد بين تسعير البنوك والمصارف من جهة، والسوق السوداء من جهة أخرى، ولصالح

السوق السوداء بفروق وصلت إلى «30 قرشاً» يوم الأربعاء 9 تشرين الثاني. وتجدر الإشارة إلى أن أفضل التوقعات بشأن خضض المضاربات في السوق السوداء لم تتجاوز 50% من وجهة نظر الحكومة، فإن إنهاء المضاربات هنا، يعني إنهاء قدرة السوق السوداء على تحصيل أرباح خيالية، من الفرق بين تسعير البنك المركزي، والقيمة الحقيقية للجنيه مقابل العملات الصعبة، لكنه لا ينهي بأي حال من الأحوال، قدرة السوق على التحكم اللاحق بأسعار الصرف، أي أن القرار عملياً هو: مجارة جهاز الدولة لقوى السوق في المعركة الدائرة بينهما حول تسعير النقد.

العملية نجحت مرة، والمريض يموت كل يوم! فالتعويم الذي يعني بمضمونه: كف يد القطاع المصرفي الحكومي عن التحكم بعمليات التسعير، وترك القرار لـ «تفاعلات العرض والطلب» في السوق، يعني: أن قوى السوق، وجهاز الدولة، دخلا معركة جديدة، عمادها: من يستطيع التحكم باليات العرض والطلب، والتي تبدو نظرياً محسومة لصالح قوى السوق، التي حازت في المرحلة السابقة على كميات كبيرة من القطع الأجنبي، والاستمرار في الاعتماد على المستثمرين في تأمين المستوردات، حتى الغذائية منها، في مقابل إمكانات منخفضة للدولة في تأمين البضاعة، أو المؤسسات الكافية لتوازن الأسعار.

■ نحو رفع الدعم الحكومي

إلى جانب قرار تعويم الجنيه، وفي

اليوم نفسه، اتخذت الحكومة قراراً برفع أسعار البنزين بنسبة 47%، والسيارات 30%، وغاز السيارات 45%، ومعدل ارتفاع 87% للغاز المنزلي لاستهلاك الشريحة الدنيا، وسط إقرار حكومي بنية رفع الدعم عن المحروقات، والكهرباء والنقل والأدوية، تماشياً مع توصيات صندوق النقد الدولي من جهة، ونقص موارد الخزينة من جهة أخرى، بعد انخفاض مستوى المساعدات المالية الخليجية، واستمرار شلل القطاع السياحي في البلاد، كرافد مالي لخزينة الدولة، بالإضافة إلى اعتماد البلاد على حاجاتها الصناعية والغذائية من الخارج.

وفي النتائج الأولية لرفع أسعار المحروقات، رصدت الصحف المصرية بعضاً من تبدلات أسعار البضائع، وخصوصاً الغذائية منها، التي طالتها زيادات في الأسعار قدرت بأكثر من 15%، ومنها ارتفاع سعر الزيت بـ 6 جنيهات للتر الواحد، وكيلو الفول بـ 5 جنيهات، والعدس بـ 5 جنيهات، وعلبة التونة بـ 3 جنيهات، واللب بـ 4 جنيهات للعلبة، والخضروات من 2 لـ 4 جنيهات بحسب السلعة. بدورها، رصدت وحدة البحوث في الغرف التجارية، تحرك أسعار بعض السلع في السوق، بنسب متفاوتة، وصلت في بعض المنتجات إلى زيادة بنسبة 30%. وطالت الزيادة قطاعات أساسية أخرى كقطاع الأدوية، إذ قال رياض أرمانبوس، نائب رئيس مجلس إدارة غرفة صناعة الأدوية: أن القرارات الأخيرة أدت إلى رفع تكلفة إنتاج الأدوية بنسبة 50%.

التعويم الذي يعني بمضمونه كف يد القطاع المصرفي الحكومي عن التحكم بعمليات التسعير وترك القرار لـ «تفاعلات العرض والطلب» في السوق يعني أن قوى السوق وجهاز الدولة دخلا معركة جديدة عمادها من يستطيع التحكم باليات العرض والطلب

من جهته، قال وزير النفط، طارق الملا، لوسائل الإعلام في 5 تشرين الثاني الحالي: أن الدعم المستهدف للمواد النفطية في السنة المالية الحالية كان 35 مليار جنيه مصري، على أساس سعر صرف الدولار عند 9 جنيهات، لكن مع التعويم وارتفاع أسعار النفط سيصل الدعم إلى 64 مليار جنيه، وبمقارنة بين مخصصات الدعم قبل التعويم، وما بعده، نجد أن الدعم انخفض عملياً، فنسبة 35 مليار جنيه/ 9 جنيهات للدولار، أكبر من 64 مليار جنيه/ 18 جنيه للدولار، وهي نسبة الدعم إلى سعر الصرف الحالي. يبقى سعر الصرف الذي يؤثر بدوره على أسعار المنتجات، مرهوناً بحقائق لا تقبل التناويل، فالأزمة مستمرة طالما أن الإنتاج الصناعي والغذائي، والسياحة، والاستثمارات الداخلية متوقفة، والتعويل المستمر على «وعي الشارع المصري»، في فهمه لـ «ضرورات» الحكومة، والصبر على استمرار هذه السياسات هو رهان غير واقعي، وهنا، يمكن القول: أن استمرار صناع القرار الاقتصادي في محاولات تهينة الخواطر الشعبية بات غير مضمون بنتائجه كليا، في ظل الأوضاع المزرية التي وصل إليها الشارع المصري، ومن المؤكد أن استثمار النعمة الشعبية، والاستناد إليها، في اتخاذ إجراءات عنيفة اتجاه قوى الفساد في داخل جهاز الدولة وفي المجتمع، بات الحل الأمثل وربما الوحيد لإبعاد مصر، عن شبح اضطرابات يصعب الأدوية: أن القرارات الأخيرة أدت إلى رفع تكلفة إنتاج الأدوية بنسبة 50%.

على حد سواء.

من نحن.. وكيف يروننا؟



إن الجدل والصراع الفكري حول وجود أو عدم وجود شعوب متخلفة محتدم منذ قرنين أو أكثر، تبلور أثناء ظهور الرأسمالية كنتشكلة، ويظهر مثل هذا الجدل في المنعطفات التاريخية الكبرى لتطور المجتمع البشري، وتساعد الجدل حول الموضوع مؤخراً في ظل الأزمة الحالية التي تمر بها البشرية، في ظل أزمة النموذج الاقتصادي الاجتماعي السائد.

المضحك والمبكي في هذا الموضوع أن قسماً من وسائل الإعلام المحلية تتبنى هذه النظرية المسوقة من قبل امبراطوريات الإعلام العالمي من حيث تدري فهي التقاء المصالح أو من حيث لا تدري والعذر أقبح من الذنب.

نستطيع تتبع هذا الرأي في السينما الغربية عموماً، والأمريكية الهوليوودية خصوصاً، التي ترى في شعوب الشرق مجموعات أو قطعان من الهمج، وعصابات الجريمة وإرهابيين، ومتخلفين مريضون نفسياً، ويقترحون علينا كي نتخلص من مشاكلنا، أن نستعين ببطل ما ومؤخراً بساحر أو مشعوذ ما يأتي من البلدان الغربية لتخليصنا من الظلم والاضطهاد! إذا فلنبحث عن أسباب التخلف والظلم في انحطاط أخلاقنا وننتظر في طوابير المعالجة النفسية حتى يظهر ذاك البطل الأمريكي أو المشعوذ البريطاني كوننا غير قادرين على التفكير ومتخلفون عقلياً حسب رأيهم!

بين الأشياء والظواهر، كان يخلص إلى الاستنتاج بأن ثمة صلة وثيقة بينهما، ومن ذلك أن أبناء إحدى قبائل الهنود الحمر بوادي أورينكو بأمريكا الجنوبية، كانوا يعتقدون أن النساء فقط، يجب أن يشتغلن بالبذار، وبما أن المرأة تلد فإن الأرض تعطي محصولاً جيداً، وفي أوغندا لا يزال الناس حتى يومنا هذا، يؤمنون أن عقم المرأة يستدعي عقم الأرض.

على هذا النحو كان يتشابك في الوعي البدائي عالم الطبيعة وعالم الإنسان، عالم الأشياء وعالم الأرواح، وعلى هذا النحو فإن العجز عن تكوين المفاهيم المجردة، وانعدام القدرة على فصل الجوهري عن الثانوي وغلبة العاطفة على العقل تشكل السمات المميزة لوعي الإنسان البدائي.

ينطلق بعض المفكرين الغربيين من رؤية هذا الفارق الحاد، بين الوعي البدائي، وبين أفكار ومشاعر الإنسان المعاصر، ليقولوا: إنه لم يكن للفلسفة أن تظهر بفضل عوامل طبيعية، فهم يذهبون إلى أن الفلسفة هبة من قوة سامية ربانية منحت للشعوب «المختارة» وخاصة لشعوب أوروبا الغربية.

فالرنجي كما يقول الفيلسوف والسوسيولوجي الإنكليزي سبنسر «القرن التاسع عشر» عاجز بطبيعته عن التفكير المجرد! ويشاركه هذا الرأي كثير من المفكرين الغربيين بخصوص الشرق اليوم»

كان الناس ينظرون إلى المجردات وكأنها موجودة في هيئة شيء منفرد، مثل أسطورة باندورا اليونانية القديمة، التي تصور الشر كشيء ملموس محفوظ داخل أنية.

وكانت لشعوب العالم كافة، في مرحلة معينة من تطورها، هذه الملكة، أي القدرة على تصور العام في هيئة عيانية ملموسة فقط، ففي أسطورة شعب أشانتا بأفريقيا، نجد هذا التصور المادي نفسه عن الحكمة، فقد كان العنكبوت أنانسي يطوف في المعمورة يلتقط حبيبات الحكمة، ويجمعها في أنية من الفخار. ولما امتلأت الأنية خبائها في شجرة، ولكنه غضب ذات مرة من ابنه فرمى بالأنية أرضاً، فانكسرت، وانهار القوم يلتقطون كسرات الحكمة. ولكن من تأخر ولم يلتقط أيه كسرة، بقي جاهلاً إلى الأبد. لردح طويل من الزمن، لم تكن توجد في لغة البشر كلمات تدل على السمات العامة المشتركة بين الأشياء، وعمليات العالم المحيط. فلم تكن لدى السومريين مثلاً كلمة «قتل» فعندما كان الناس يريدون الإخبار بوقوع حادثة قتل، كانوا يستخدمون كلمة تعني «ضرب بالعصا على رأسه».

إن ملكة التعميم تتطلب القدرة على فرز الضروري من العرضي، وفصل السبب عن النتيجة، ولكن هذه الملكة نفسها لم تتكون دفعة واحدة، فالإنسان البدائي، حين كان يرى التشابه الخارجي،

ورد في كتاب «ماهي الفلسفة» للكاتبين كيريلنكو، وكوريشونوفاً قراءة معمقة عن ظروف تكون الوعي البشري، تفند تلك الآراء التعميمية، والتي تنسم بالإطلاق في تقسيم الشعوب إلى نوعين: شعوب متخلفة، وشعوب متحضرة، وحسب مقدمة هذا الكتاب «كانت تتراكم في ذاكرة البشرية خلال المناسبات والآلاف من السنين المشاهدات المنفردة الخاصة بأسباب كسوف الشمس وفيضان الأنهار وتولد التخمينات حول علل نشوء الحياة وانطفائها الطبيعي وحول بنية الجسم البشري وغيرها».

مهرجان السينما الصينية

افتتحت في موسكو قبل أيام فعاليات مهرجان السينما الصينية للعام 2016. وشارك في مراسم الافتتاح نخبة من نجوم فن السينما من روسيا والصين، في مقدمتهم الممثل العالمي الشهير جاكى شان.

توافد عدد كبير من عشاق السينما إلى دار كوسموس السينمائي في موسكو يوم افتتاح مهرجان السينما الصينية، وكان الحضور لافتاً من الطلبة الصينيين والجمهور الروسي، أعلن جاكى شان بهذه المناسبة عن تصوير فيلم جديد مشترك مع الروس تحت عنوان «مغامرة في الصين» لتعزيز التبادل الفني الصيني الروسي، وعرضت في المهرجان سبعة أفلام بمشاركة نخبة من الممثلين الروس.

لطالما جذبت الثقافة الصينية أنظار العالم إليها، نظراً لاختلاف تقاليدها وتراثها عن غيرها، والسينما

الصينية تكون مليئة بمشاهد من التراث الصيني، فيما قدم الطرف المستضيف عرضاً للفولكلور الروسي من رقص وغناء، فكان حدثاً لا شك قوى من الروابط الثنائية بين الشعبين، مؤكداً أن لغة الفن عابرة للثقافات. كما يأتي هذا التعاون الثقافي استمراراً للتعاون الروسي الصيني في مجالات أخرى.

ذاكرة وطن في قلعة دمشق

أقيم معرض «ذاكرة وطن» في قلعة دمشق في 9 تشرين الثاني 2016 بالتعاون بين المؤسسة العامة للمعارض والأسواق الدولية والاتحاد العام للحرفيين على مدى ثلاثة أيام شارك فيه 45 عارضاً، تنوعت أعمالهم بين الموزاييك والصدف والعجمي، والبروكار والحريز، والأعواد الموسيقية والرسم على الزجاج والنقش على النحاس،

والجلديات والقيشاني والخزف والنقش، والإكسسوارات، والحقائب، والبسط، وتدوير الأقمشة، والفخار والأعمال الفنية الرومانية إضافة للأعمال التوثيقية من صور وطوابع وميداليات عائدة لمعرض دمشق الدولي منذ الخمسينيات وحتى عام 2007.

أعلن القائمون على المعرض، على ضرورة حماية الحرف التراثية اليدوية الفنية بشيوخ كاراتها وحرفيها، وإقامة حواضن وقرى تراثية لدعمها وأكاديمية وطنية لتعليم الحرف التراثية، ودعم الإعلام للإضاءة على حرف سورية القديمة بما يعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني، وهذه كانت أهم المطالب التي أكد عليها المشاركون في معرض التراث والتوثيق ليقولوا كلمتهم، من ذاكرة وطن لأعمال حية لا تموت في أيادي السوريين.



للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف	دمشق وريفها	علاء عرفات	0944636640	طرطوس	صلاح معنا	0999725141	الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
درعا	خالد الشرع	0932848985	حمص	محمد زهري زهرة	0933145891	حماة	أنور أبو حامضة	0933763888	حلب	جمال عبدو	0933796639
السويداء	مهند دليقان	0991586731	اللاذقية	صلاح طراف	0988386581	دير الزور	زهير المشعان	0932801133	الرقه	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 11 / 11 / 2016» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 18 / 12 / 2003

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 03 / 12 / 2011

«الحزب خذلنا»: مور نموذجاً عن الاستياء الشعبي الأمريكي



بغض النظر عن إعلان تضامنه وتعاطفه مع المرشحة الديمقراطية «السابقة» للانتخابات الرئاسية الأمريكية والخاسرة فيها، هيلاري كلينتون، تشكل التصريحات الأخيرة للمخرج الأمريكي المشهور، مايكل مور، نموذجاً عن مدى السخط والاستياء الشعبي من البنية السياسية القائمة في الولايات المتحدة ومن النخب المتحكمة بالقرار الأمريكي.

■ وائل نمر

ونشر مور على صفحته الشخصية يوم 9 تشرين الثاني الجاري، موعد إعلان نتائج الانتخابات الأمريكية، ما أسماه «قائمة المهام لصباح اليوم التالي»، داعياً من خلال بنودها الخمسة أعضاء الحزب الديمقراطي والجمهور الأمريكي للخروج من حالة الإنكار وللتحرك والمضي قدماً، مشعلاً خلال 24 ساعة الفضاء الإلكتروني والصحفي، بما كتبه على صفحته التي تضم 400,000 إعجاب، عبر أكثر من 180,000 مشاركة لمنشوره هذا على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»..!

وحاول مور عرض رؤيته حول كيف ذهب كل شيء ليغدو كارثياً في سياق حملة الانتخابات الرئاسية للحزب، حيث شملت نضائحه بعض المجالات الخاصة لمعالجة إخفاقات الحزب، بما في ذلك أولاً «السيطرة على الحزب الديمقراطي وإعادة تدويره إلى الشعب»، لأن القيمتين عليه «قد خذلونا على نحو بانس».

وذهب مور لشرح كيف أن التغطية المناحزة لوسائل الإعلام الأمريكية هي المسؤولة عن «الصدمة» التي تلقاها أنصار كلينتون، فيقول: «على الجميع أن يتوقف عن القول أنه «مذهول» و«مصدوم». ما ينبغي عليكم أن تقولوه هو أنكم قد كنتم تعيشون في فقاعة، وكنتم لا تلتفتون إلى شركائكم الأمريكيين وبأسهم المتنامي. إن أعواماً من الإهمال الممارس من قبل الحزبين، قد غدت نمو الغضب، والحاجة إلى الانتقام من النظام».

وتابع مور: «أطلقوا النار على الخبراء، والمنتخبين كلهم، وعلى استطلاعات الرأي، وأي شخص آخر في وسائل الإعلام ممن يملكون سرديات تريد دفعكم لرفض الاستماع، أو الاعتراف



«ويكيبيديا»

ولد مايكل مور في 23 أبريل 1954 وهو مؤلف وناشط سياسي ومخرج أمريكي حائز على جائزة الأوسكار، عرف مور بصراحته وجراته ورؤيته الناقدة للعديد من القضايا، كالعولمة، وحرب العراق، وسيطرة الشركات العملاقة وجماعات العنف المسلحة. من أشهر أفلامه «فهرنهايت 9/11»، «الراسمالية: قصة حب»، «سيكو»..

في الانتخابات مورداً خمسة أسباب لذلك، خلص في نهايتها إلى أنه «وبسبب الغضب الذي يشعُر به كثيرون تجاه نظام سياسي معطوب، سوف يصوت الملايين لصالح ترامب ليس لأنهم يتفقون معه، أو لأنهم يحبون تعصبه أو انتفاخ ذاته، وإنما فقط لأنهم يستطيعون. فقط لأن ذلك سوف يعكس صفو الوضع الراهن، ويثير غضب آبائهم وأمهاتهم. يشبه الأمر تماماً عندما تقف على حافة شلالات نياجرا ويتساءل عقلك للحظة: كيف سيكون شعور القفز من ذلك الشيء، سوف يجب كثيرون أن يكونوا في موقف محرجي العرائس، ويلقون ترامب فقط لرؤية كيف سيبدو ذلك».

يعتقدون بوجود التغير المناخي، وبوجوب حصول المرأة على أجر مماثل للرجل، وبوجود نظام تعليمي خالي من الديون، وهم لا يريدوننا أن نغزو بلداناً أخرى، وهم يتوقعون لرفع الحد الأدنى للأجور، ولقيام نظام رعاية صحية شاملة وحقيقية، تدفع رسومها الأسرة كاسرة وليس أفرادها جميعهم. وإن شيئاً من هذا لم يتغير!..! يشار إلى أن مايكل مور خرج أمام قصر ترامب محتجاً على تصريحات الأخير العنصرية، بما فيها بحق المسلمين، التي استخدمها للاستهلاك الانتخابي فيما يبدو. ومور أيضاً، خلافاً للكثيرين في داخل الولايات المتحدة وخارجها، كان قد توقع مسبقاً «فوز» ترامب

بما كان يحدث على أرض الواقع». وأوضح مور: أن السبب وراء وصول شخص مثل دونالد ترامب إلى منصب رئيس الولايات المتحدة إنما يكمن في تطبيق «فكرة غامضة وسرية ومجنونة تعود للقرن الثامن عشر تسمى المجمع الانتخابي»، في إشارة إلى 538 شخص يتحكمون عملياً بالعملية الانتخابية وبأصوات الناخبين في نهاية المطاف.

وفي تعبير واضح عن الاستياء على المستويات السياسية والاقتصادية الاجتماعية كافة، قال مور: «إلى أن نغير «نظام الانتخابات هذا» سيكون لدينا على الدوام رؤساء لم ننتخبهم ولم نريدهم»، مضيفاً: «أنتم تعيشون في بلد تقول غالبية مواطنيها أنهم



حزب الإرادة الشعبية

5000 ل.س للمؤسسات والجهات العامة والخاصة

قيمة الاشتراك السنوي للأفراد

2017 2000

قاسيون

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

إطلاق حملة الاشتراكات السنوية